



# متدى

## حول الجريمة والفساد

المجلد ٤ ، العددان ١ و٢ ، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

الإرهاب والجريمة المنظمة

اقتصاديات الإرهاب

الاقتصاد الجديد الخاص بالرعب

احصائيات عن الإرهاب

الكشف المبكر عن الحملات الإرهابية

أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة  
لمكافحة الإرهاب

لجنة مكافحة الإرهاب وقرار

مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)

التحديات الإرهابية أثناء المناسبات الرئيسية



مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

## منتدى حول الجريمة والمجتمع

المجلد ٤ ، العددان ١ و ٢ ، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤

محرر زائر  
ألكس ب. شميد

الإرهاب والجريمة المنظمة  
اقتصاديات الإرهاب  
الاقتصاد الجديد الخاص بالرعب  
احصائيات عن الإرهاب  
الكشف المبكر عن الحملات الإرهابية  
أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لمكافحة الإرهاب  
لجنة مكافحة الإرهاب وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)  
التهديدات الإرهابية أثناء المناسبات الرئيسية



الأمم المتحدة  
نيويورك، ٢٠٠٦

منشورات الأمم المتحدة

Sales No. A.05.IV.8

ISBN 92-1-630008-6

ISSN 1020-9271

الآراء المعرب عنها في المقالات الموقعة المنشورة في المنتدى هي آراء مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة آراء أمانة الأمم المتحدة. ولا تنطوي التسميات المستخدمة فيها، ولا طريقة عرض مادتها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها، أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها.

## مذكرة من هيئة التحرير

المنتدى حول الجريمة والمجتمع من منشورات الأمم المتحدة المخصصة للبيع، يصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الكائن في فيينا. وهو يصدر بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست، وهي الإسبانية والانجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية.

وهذا العدد من المنتدى مخصص لموضوع الإرهاب. وهو العدد الخامس من المنتدى يصدر ويوزع على نطاق واسع على مجموعة متنوعة من القراء. وكان العدد الأول من المنتدى (المجلد ١، العدد ١، شباط/فبراير ٢٠٠١) مخصصاً لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، الذي عُقد في فيينا من ١٠ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وكان العدد الثاني (المجلد ١، العدد ٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١) مخصصاً لموضوع الجريمة المنظمة. أما العدد الثالث (المجلد ٢، العدد ١، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢) فقد تناول الفساد، في حين ركز العدد الرابع (المجلد ٣، العددان ١ و٢، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣) على اتجاهات الجريمة.

ويمكن الاطلاع على المنتدى باللغة الانجليزية على موقع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على شبكة الويب ([http://www.unodc.org/unodc/crime\\_cicp\\_publications\\_forum.html](http://www.unodc.org/unodc/crime_cicp_publications_forum.html)).

## إرشادات لتقديم المقالات

تدعو هيئة التحرير الباحثين والخبراء من أنحاء العالم إلى المساهمة في المنتدى بمقالات عن المسائل المتعلقة بعلم الإجرام والمسائل الاجتماعية—القانونية. ويجب أن تكون المقالات المقدمة للنشر أصلية، أي ألا تكون قد سبق نشرها جزئياً أو كلياً في مطبوع آخر. كما ينبغي ألا يتجاوز طول المخطوط المزمع نشره ك مقال في القسم الأول من المنتدى ٦٠٠٠ كلمة. أما الدراسات والتعليقات القصيرة المعدة للنشر في القسم الثاني من المنتدى، المعنون "مذكرات وإجراءات"، فينبغي ألا يتجاوز طولها ٢٥٠٠ كلمة. وينبغي أن يقدم المخطوط في نسخة ورقية ويُفضل أيضاً في شكل إلكتروني. وينبغي أن يكون المخطوط مشفوعاً بالسير الذاتية للمؤلف وبخلاصة.

كما ينبغي أن يُتبع في المخطوطات نظام هارفارد في إعداد قائمة المراجع، بحيث يرد في النص اسم مؤلف المرجع وسنة النشر، وترد تفاصيل كاملة عن المرجع في قائمة المراجع. وترسل جميع المخطوطات وعروض الكتب والمراسلات بالبريد إلى مديرة تحرير المنتدى على العنوان البريدي: (Managing Editor of *Forum*, Antoinette Al-Mulla, United Nations Office on Drugs and Crime, Vienna International Centre, Wagramerstrasse 5, PO Box 500, 1400 Vienna, Austria) أو بالبريد الإلكتروني: (Antoinette.Al-Mulla@unvienna.org) أو بالفاكس: (+٤٣-١) ٢٦٠٦٠-٥٢٩٨.



## تمهيد

"إن الإرهاب، بحكم طبيعته ذاتها، اعتداء على المبادئ الأساسية للقانون والنظام وحقوق الإنسان وعلى التسوية السلمية للمنازعات التي تقوم عليها الأمم المتحدة."

الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أنشأ الأمين العام الفريق العامل المعني بالسياسات المتعلقة بالأمن المتحدة والإرهاب لتحديد الآثار المترتبة على الإرهاب والأبعاد العريضة للسياسة المتبعة في مجال مكافحة الإرهاب بالنسبة للأمم المتحدة. وذكر الفريق العامل، في تقريره المقدم إلى الأمين العام في سنة ٢٠٠٢ (A/57/273-S/2002/875، المرفق)، ما يلي:

"من المفيد، دون محاولة وضع تعريف شامل للإرهاب، تحديد بعض السمات العامة لتلك الظاهرة. فالإرهاب، في معظم الأحوال، هو فعل سياسي أساسا. والمقصود به إلحاق أضرار بالغة ومهلكة بالمدينين وخلق مناخ من الخوف، لغرض سياسي أو إيديولوجي (دنيوي أو ديني) بصفة عامة. فالإرهاب هو فعل إجرامي ولكنه أكثر من مجرد عمل إجرامي. ويلزم للتغلب على مشكلة الإرهاب فهم طبيعته السياسية وكذلك طابعه الإجرامي الأساسي والنفسي. ويتعين على الأمم المتحدة أن تتناول هذين الجانبين من المعادلة."

يكثر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المقام الأول بجوانب الإرهاب في مجال العدالة الجنائية. ولهذا تركز المقالات في هذا العدد من المنتدى في الغالب على الجوانب المالية والجنائية للإرهاب، بيد أنها تتطرق أيضا إلى بعض مسائل أخرى تتصل بالوقاية منه.

ومن المسائل ذات الاهتمام الخاص وجود روابط بين الإرهاب وأشكال أخرى من الجريمة، وخصوصا إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وقد أدرك مجلس الأمن هذا الشاغل المقلق في قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويعالج المؤلفان فرانك بوفنكيرك وبشير أبو شقرة مسألة الروابط بين الإرهاب والجريمة المنظمة على مستوى مفاهيمي ويطرحان عددا من التساؤلات للتوجيه إلى مزيد من التحليل.

كما أن التفاوت بين التكاليف البسيطة لأي هجوم إرهابي والتكاليف المرتفعة للتصدي لواقبه هو موضوع يتناوله المؤلف ريتشارد وارد في تحليله لاقترادات الإرهاب، مع التركيز في المقام الأول على تكاليف ما أعقبته هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

وفيما قبل الكثير عن الحاجة إلى قمع تمويل الإرهاب، غالبا ما كان هناك افتقار إلى أدلة قائمة على التجربة والمعاناة بشأن جمع الأموال لأغراض إرهابية. وتعرض لوريتا نابوليوني مؤلفة دراسة جديدة هامة عن الموضوع، وجهات نظر جديدة لما تطلق عليه "الاقتصاد الجديد الخاص بالرعب".

وينظر المؤلف الكس شميد في مقاله بعنوان "إحصائيات عن الإرهاب: التحدي المائل في قياس اتجاهات الإرهاب العالمي" إلى نفس البيانات في مجال الدراسات عن الإرهاب وكيف تمكننا هذه البيانات من تحديد الاتجاهات الناشئة بشأن نبذات عامة عن الجماعات الإرهابية وأساليبها .

ومن المستلزمات الأساسية لمنع الإرهاب توافر القدرة على توقع الحملات الإرهابية . ولكن هل يمكن توقع التهديدات الإرهابية الطارئة؟ وتضع مقالة ماتينيا ب . سيرسلودي عن الكشف المبكر للحملات الإرهابية إطارا مفاهيميا وتقترح عددا من المؤشرات الواعدة فيما يتعلق بتقييم المخاطر التي ينبغي أن تكون موضع تجريب إحصائي قائم على التجربة والمعايينة .

والمقالات الخمسة تتبعها ثلاث مذكرات . وفي المذكرة الأولى ، يقدم الكاتبان جان-بول لابورد وبريجيت شتروبل-شو استعراضا لأنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال مكافحة الإرهاب ويقدمان توصيات بشأن المضي قدما للأمام ، ويصفان الأعمال التي يضطلع بها فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا . ويعقب هذه المذكرة مقالة مقدمة من فالتر غير الناطق الرسمي سابقا باسم فريق الخبراء التابع للجنة مكافحة الإرهاب بشأن لجنة مكافحة الإرهاب وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) . والمقالة الأخيرة قدمها فرانسسكو كاييه وستيفانو بيتي حيث تتناول مبادرة اتخذها معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة لتعزيز الأمن أثناء المناسبات مثل الألعاب الأولمبية التي ستعظم في تورين في سنة ٢٠٠٦ ، والمقالة بعنوان "مجابهة التهديدات الإرهابية أثناء المناسبات الرئيسية: نتائج حلقات العمل التي نظمها معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة" .

وجدير بالذكر أن جميع المقالات الواردة في هذا العدد من المنتدى بشأن المسائل المتعلقة بالإرهاب كتبها مؤلفوها بصفتهم الشخصية ولا تمثل آراء أو مواقف رسمية للأمم المتحدة . ويعتبر مؤلفو المقالات مسؤولين وحدهم عما كتبه من نصوص .



## المحتويات

صفحة

iii	مذكرة من هيئة التحرير.....
iii	إرشادات لتقديم المقالات.....
v	تمهيد.....

### الجزء الأول- المقالات

	الإرهاب والجريمة المنظمة
٣	..... <i>Frank Bovenkerk and Bashir Abou Chakra</i>
	اقتصاديات الإرهاب
١٧	..... <i>Richard H. Ward</i>
	الاقتصاد الجديد الخاص بالرعب : كيف يمول الإرهاب
٣١	..... <i>Loretta Napoleoni</i>
	احصائيات عن الإرهاب : التحدي المائل في قياس اتجاهات الإرهاب العالمي
٤٩	..... <i>Alex Schmid</i>
	الكشف المبكر عن الحملات الإرهابية
٧١	..... <i>Matenia P. Sirseloudi</i>

### الجزء الثاني - مذكرات وإجراءات

	استعراض أنشطة مكافحة الإرهاب التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتوصيات تتعلق بالطريق إلى المستقبل
٩٣	..... <i>Jean-Paul Laborde and Brigitte Strobel-Shaw</i>
	لجنة مكافحة الإرهاب وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)
١٠١	..... <i>Walter Gehr</i>
	مجابة التهديدات الإرهابية أثناء المناسبات الرئيسية . نتائج حلقات العمل التي نظمها معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة
١٠٩	..... <i>Francesco Cappé and Stefano Betti</i>



# الجزء الأول

---

المقالات



## الإرهاب والجريمة المنظمة

بقلم فرانك بوفنكيرك\* وبشير أبو شقرة\*\*

### خلاصة

رغم أن التحليلات الخاصة بالجريمة المنظمة والإرهاب اضطلعت بها منذ فترة طويلة أو ساط مختلفة معنية بالبحوث في هذا الشأن، حدث في فترة الثمانينات من القرن العشرين فحسب أن اكتشف أن إنتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة وراء تمويل الحملات الإرهابية، وبدأ الباحثون بفحصون الظاهرتين معا في الوقت نفسه. بيد أن طبيعة العلاقة بين الاثنتين كانت مسألة تثير الخلاف والجدل. ففي حين يرى بعض المؤلفين وجود روابط وثيقة بل وتلاقي بينهما، يُعرب آخرون عن شكوكهم، مشيرين إلى أن عينة صغيرة نسبيا من الجماعات يُشار إليها باستمرار ولا يُبدل سوى القليل من البحث المعمق. ويرى المؤلفان أن يكون الفصل في هذا الجدال البحث الشاق القائم على التجربة والمعابنة. ولحسم القضية، يضع المؤلفان ١٠ تساؤلات أساسية ينبغي أن يستكشفها مثل هذا البحث.

### مقدمة

عادة ما يُنظر إلى الجريمة والإرهاب على أنهما شكلان مختلفان من أشكال الجريمة. ويعتقد عموما أن الجريمة المنظمة تركز أساسا على الربح الاقتصادي وعلى التحصل على أكبر قدر ممكن من حصة غير مشروعة في السوق، في حين يُقال إن الإرهاب تدفعه أساسا أهداف أيديولوجية ورغبة في التغيير السياسي. ولم يرد ذكر كلمة "الإرهاب" إطلاقا في كتيب أبادينسكي عن الجريمة المنظمة [١]، في حين ذكر بول ويلكينسون في كتابه الإرهاب السياسي ينبغي أن نستبعد في دراستنا التصنيفية الإرهاب الإجرامي الذي يمكن أن يُعرّف بأنه "الاستعمال المنظم لأفعال الترويع لتحقيق أهداف الكسب المادي الخاص" [٢]. ونتيجة لهذا التمييز بين الجريمة المنظمة والإرهاب، ظهر إلى الوجود مجموعتان منفصلتان من مؤلفات علم الإجرام. وتقوم البحوث في كل منهما ببرامج مختلفة وتدرس معلومات عن كل منهما في دورات دراسية مختلفة. وأيا كان ما يكتشفه المختصون في مجال البحوث عن الجريمة الذين يتفحصون الظاهرتين فإنه يميل إلى الاحتفاظ به سرا ولا يتبادل هؤلاء المعارف ووجهات النظر على نطاق واسع.

\* فرانك بوفنكيرك استاذ علم الإجرام في معهد فيلم بومبي للقانون الجنائي وعلم الإجرام في جامعة اوترخت، هولندا.

\*\* بشير أبو شقرة محام ممارس وعضو نقابة المحامين اللبنانيين، وهو متخصص في تدويل الجريمة والعدالة الجنائية.

## فرضية التلاقي

خلال العقدين الماضيين، كان يُشار إلى احتمال وجود بعض روابط بين الظاهرتين، ابتداءً من استعمال مصطلح "الإرهاب ذي العلاقة بالمخدرات" في عقد الثمانينات من القرن العشرين، عندما وجد أن الاتجار بالمخدرات يستعمل أيضاً للنهوض بالأهداف السياسية لبعض الحكومات والمنظمات الإرهابية. وكان الإرهابيون يسعدون باقتناص أية فرصة لوصف ما يقومون به بأنه سياسي، كما يقول راشيل ايرنفيل، في حين كان المتاجرون بالمخدرات يعتبرون دائماً بأنهم مجرمون أصلاء: وعندما يلتقي الإثنان، تحصل المنظمات الإرهابية على منافع من الاتجار بالمخدرات دون أن تخسر شيئاً في مكانتها، ويصبح المتاجرون بالمخدرات الذين يقيمون تحالفاً مع الإرهابيين أكثر مهابة ويزداد نفوذهم السياسي" [٣]. وهذه الفكرة يتبناها الآن مختلف المؤلفين. وكتب ألكس شميد في مقال له عن الموضوع "رغم أنهما ظاهرتان منفصلتان ولا ينبغي الخلط بينهما، هناك روابط بينهما، وهناك نوع من الأرضية المشتركة" [٤ : ٤٠-٨٢].

وترد إشارات أيضاً إلى أشكال أخرى من الجريمة في عدد من الكتب بشأن هاتين الظاهرتين. وقد خصص المؤلفان مايكل ليمن وغازي بوتري في كتابهما *الجريمة المنظمة فصلاً خاصاً للإجرام* وذكر أن "برامج العمل السياسية والدافع إلى الحصول على الربح قد تكون متغيرات متلاقية في كثير من أفعال الإرهاب" [٥]. وفي كتاب *الإرهاب الجديد* أدرج والتر لاكير فصلاً كاملاً عن التعاون بين الظاهرتين لأنه "حدث في بعض الحالات تعايش معاً بين الإرهاب والجريمة المنظمة لم يكن موجوداً من قبل" [٦].

وفي يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أي قبل ما يقل عن ثلاثة أسابيع بعد وقوع الأحداث الموهولة في ١١ أيلول/سبتمبر في نيويورك وواشنطن، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً واسع النطاق بشأن مكافحة الإرهاب (قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) وفيه لاحظ المجلس مع القلق الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة والنقل غير القانوني للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد التي يمكن أن تترتب عليها آثار مدمرة. بيد أنه يظل من غير الواضح مم تتألف بالضبط تلك "الصلة الوثيقة" ويستلزم الأمر إجراء مزيد من البحوث. وأشار ألكس شميد في ورقة بحث مقدمة إلى أحد المؤتمرات إلى احتمال وجود صلات تتخذ شكل الرابطات والأحلاف والتعاون والتلاقي والتقارب والتعايش من أجل المنفعة المتبادلة [٧ : ١٩١]. بل إن بعض المحللين أشاروا إلى احتمال نظري بإمكانية أن يتغير الإرهاب في بعض الحالات إلى جريمة منظمة والعكس بالعكس [٨، ٩، ١٠]. بل ارتأى آخرون إمكانية أن يتلاقى الإرهاب والجريمة المنظمة كلية وأن يصبحوا واحداً بعينه [١١ : ٢٢-٢٤]. وتبذل المؤلفات تماراً ماكارنكو جهداً هاماً في مجال التصنيف حيث تضع

مختلف أنواع التلاقي على سلسلة متصلة، في طرف منها الجريمة المنظمة والإرهاب في طرفها الآخر [١٢]. وهذا يطرح تساؤلاً: كيف تنتقل منظمات سرّية معينة من نوع إلى آخر؟

ويشير المؤلفون غالباً بشكل متكرر إلى نفس الأمثلة، مثل القوات المسلحة الثورية في كولومبيا، والدرب الساطع (Sendero Luminoso) في بيرو والمقاتلون الفدائيون في الشيشان وجماعة أبو سياف في الفلبين والحركة الإسلامية في أوزبكستان. والمدهش أن معظم هؤلاء المؤلفين يخفق في تقديم تحليل تجريبي دقيق لأي من هذه الحالات، كما أن الأدلة التي يستشهدون بها لا تتجاوز في عمقها ما تتحلى به قصة إخبارية جيدة. ولا يُقصد بهذا التقليل من أهمية الصحافة، بل حتى المخبرون الصحفيون الجيدون قد يخفقون في توجيه التساؤلات التحليلية الصحيحة بسبب الافتقار إلى إطار تحليلي ملائم.

ويبدي بعض الاختصاصيين في أمور الجريمة المنظمة أو الإرهاب شكوكاً في وجود أي صلات واضحة حقاً بين الاثنين. فقد ذكر مارك غاليتوتي "ثبت حتى الآن أن المخاوف من وجود تحالفات دولية بين الإرهابيين والمجرمين مبالغ فيها" وأشار لويش شيلي أن "وجود روابط بين المجرمين المنظمين والإرهابيين يعتبر أقل تواتراً من الروابط بين المجرمين المنظمين والسياسيين" [٧: ٢٠٣، ١٩٧]. وقد وجد رويين نايلور بعض أمثلة من التحالفات الانتهازية بين الاثنين [١٣: ٥٦-٥٧]. وفي الواقع، تلجأ بعض المنظمات الفدائية أو يلجأ بعض المقاتلين التابعين لها إلى الأعمال الإجرامية السهلة. وبالتحديد الدقيق، غالباً ما تثبت بعض التحالفات المفترضة أنها سريعة الزوال فحسب، أو وفقاً لما ذكره نايلو "أن المجموعتين عادة ما ينتهي بهما الأمر في نهاية تعاونهما عند الجانبين المتقابلين من المتاريس". ومن المدهش أن معظم المؤلفين يفشلون عموماً في عرض تحليلات قائمة على أساس تجريبي لإثبات قضيتهم. فهم لا يعرضون أكثر من تخمينات مبنية على الخبرة أو المعلومات.

فمن هو على حق؟ في هذه المقالة، القصد هو أولاً إحصاء الاعتبارات النظرية التي يقدمها مؤيدو القضية المطروحة الخاصة بالالتقاء أو التقارب بين الظاهرتين (أولئك الذين يرون وجود روابط متقاربة دوماً بين الظاهرتين أو حتى وجود تحول من ظاهرة إلى الأخرى، أي ظاهرة تحول). ولا يكفي، كما يحدث عموماً، إثبات أن هناك أوجه شبه بنيوية بين نوعي الجريمة. ومن الضروري أيضاً فهم الآليات التي تمكنهما من العمل معاً. وثانياً، سوف يتم النظر في آراء المؤلفين الذين ينكرون وجود صلات من هذا القبيل (صلة ترابط) أو لا يرون أنها ذات أهمية. وهذا يلفت انتباهنا إلى السؤال—إذا ما وجدت هذه الروابط أو الإدماجات—أي من الظاهرتين يحتمل أن تبرز في المدى الطويل كنوع مهيم. وتعتبر الإجابة على هذا السؤال ذات أهمية بالغة عندما يصل الأمر إلى مكافحة هذه الظاهرة الجديدة. ويرد في قسم ختامي موجز عدد من التساؤلات الأساسية التي لا بد أن تؤدي دوراً في البحث التجريبي.

## لماذا الروابط أو حتى التحول من نوع إلى آخر؟

هناك عدد من التطورات السياسية والاقتصادية جلبت الإرهاب والجريمة المنظمة إلى حوزة كل منهما. وهناك أيضا عدد من أوجه الشبه البنوية الواضحة التي فيما يبدو قد تجعل التعاون مفيدا للظاهرتين. إضافة إلى ذلك، يمكن للمرء أن يتوقع أن نوعي التنظيم يجتذبان نوع نماذج الشخصيات التي تتوافق مع نوعي الأنشطة الإجرامية. وسوف يتم بليجاز تناول هذه الفئات الثلاث من العوامل.

أولا، هناك مسألة العولمة. ففي عصر التفاعل العالمي المتسارع، تزدهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب الدولي. فهناك آلاف من المنظمات الإجرامية ومئات من المنظمات الإرهابية في العالم. وقد أبدى المؤلف هينريش الذي اضطلع بأبحاث عن الإرهاب وعن المافيا ملاحظة قال فيها "عندما أتطلع اليوم إلى الوراء في زمن الألوية الحمراء وعصابة بادر - ماينهوف، وجماعة "ويزمن" وكامل نطاق الظواهر التي درسناها كإرهاب منذ عشرين سنة، أميل إلى أن أحن إلى الماضي، . . . فمعظم الإرهاب كان يتسم بضيق في مجال الفكر" [١٤]. وخلص فيل ويليامز وروي غودسون، وهما يكتبان عن الجريمة المنظمة اليوم ومقارنتها بما كانت عليه الحالة في الماضي إلى "أن الجريمة المنظمة بلغت مستويات في عالم ما بعد الحرب الباردة أدهشت حتى المراقبين عن كذب" [٩ : ٣١١]. فقد انفتحت أبواب العالم، وتلاشت الحدود أو حتى لم تعد تشهد حراسة جيدة عليها، واتسعت السوق بطابع العولمة، وشهد العالم اندماجات مالية وتجارية، وتتيح إجراءات إزالة الضوابط الخاصة بتدخل الدولة فرصا جديدة، وتوفر تكنولوجيا الاتصالات إمكانيات تكنولوجية جديدة غير مسبوقه وأوجدت الهجرة الواسعة النطاق عبر العالم جاليات جديدة من المهاجرين واللاجئين التي تصلح كقواعد للانضمام للخدمة أو الاستوظاف وكأماكن للاختباء [١١ : ٢٢-٢٤].

ويلاحظ مؤلفون مثل ماكارنكو و ثام (Thamm) اللذين يؤيدان نظرية تلاقي الظاهرتين وجود وجه شبه بين الناس الذين يرتكبون جرائم وبين الناس الذين يقومون بإلقاء القنابل. فكلاهما له عدو مشترك: الدولة بوجه عام وأجهزة إنفاذ القوانين التابعة لها بصفة خاصة. ويميل النوعان من المجرمين إلى العمل في سرية، من الخفاء، وربما يستخدمان نفس المرافق الأساسية أو ما يماثلها من أجل القيام بأنشطتهما وغالبا ما يستخدمان نفس شبكات الفساد وجريمة الموظفين غير العمال. وكلاهما يستخدم نفس نوع التكتيكات: فهم يعملون بالتهريب عبر الحدود وغسل الأموال والتزييف والاختطاف والابتزاز ومختلف أنواع العنف.

وهؤلاء يقطعون الدروب ويتعاونون أو يذعن بعضهم لبعض، مما يجعلهم متواكلين على بعضهم البعض. وتستطيع الجريمة المنظمة عبر الوطنية استخدام آلة القوة للجريمة السياسية لإيجاد الإطار الاجتماعي والاقتصادي الذي يمكن به إتمام أنشطة مربحة. ويحتاج الإرهابيون، من ناحية أخرى، إلى تمويل للمضي قدما ببرامج أعمالهم. وعندما تكون الجماعات الإرهابية صغيرة



القدر، فإنها لا تتطلب موارد كثيرة، لكنها عندما تكبر إلى مستوى الجماعات المتمردة أو الفدائية التي تتطلع إلى السيطرة على منطقة أوسع، تكبر احتياجات هذه الجماعات [١٣].

لم يكن انتهاء الحرب الباردة، ووجود دول ضعيفة بل ومنهارة، وظهور دول بديلة أو موازية—سوى مجرد بضعة من التغييرات السياسية التي تتيح فرصا جديدة للمنظمات السرية. فانتهاج الحرب الباردة كان يعني في كثير من الحالات انتهاء رعاية الدول في عالم ثنائي القطبية للمنظمات الإرهابية في ذلك الوقت. ولم يكن أمام بعض المنظمات من خيار سوى البحث عن مصادر جديدة للتمويل، وهذا كان معناه في كثير من الحالات إما الانخراط في أنشطة الجريمة المنظمة ذاتها أو في سلب وابتزاز أموال من المنظمات الإجرامية وقطاع الأعمال المشروعة عن طريق "جباية ضرائب لدعم الثورة" [٤ : ٦٩].

والدول الضعيفة التي تتسم بوجود سيطرة محدودة من جانب الدول تسقط بسهولة فريسة للجريمة المنظمة. وتعتبر صقلية وكولومبيا من الأمثلة التي يُقاس عليها—بل يمكن أيضا أن يستهدفها الإرهابيون. كما أن الدول العاجزة في أفريقيا (سيراليون والصومال وليبيريا) أو في آسيا (أفغانستان) جعلت من الممكن للجريمة المنظمة أن تعمل مع الحكام اللصوص الوطنيين أو مع اللواتي العسكريين المحليين الذين لا يدينون بالطاعة للسلطان والذين ينهبون ثروات بلدانهم من الماس والذهب والأخشاب المدارية والأنواع الغريبة من الحيوانات وهلم جرا. ويصبح من الغموض التمييز بين الإرهاب والجريمة المنظمة عندما يستخدم اللواتي العسكريون وسائل إرهابية كذلك.

وأخذت تظهر إلى الوجود تشكيلات اقتصادية جديدة لا تعبر كثيرا من الالتفات للحدود الوطنية. فهي تتبع منطقتها الخاص بالتطور الإقليمي في شكل دول موازية. ويصفها أحد المؤلفين بأنها "دول سيادية بديلة" [١٥]، في حين يشير مؤلف آخر إليها بأنها "دول متخفية" [١٦]. فهي تعتبر إلى حد كبير مخفية عن الأنظار. وتقدم لبعض الاقتصادات غير المستقرة في العالم والمناطق السياسية الهامشية، أسلحة ومرترقة وسلعا كمالية غالية الثمن. وتتعاون الهيئات من هذا النوع مع القائمين بالأعمال السياسيين الطامحين الذين يتطلعون إلى حيازة القوة الاقتصادية والسيطرة السياسية معا.

وبعض أوجه الشبه الهيكلية بين جماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية تستوقف الأنظار في الواقع. ويركز الباحثون في مجال الجريمة المنظمة في كثير من الأحيان على كيف لا تزال بضع جماعات تقليدية هرمية أو بيروقراطية التنظيم على نطاق واسع موجودة في عالم المجرمين اليوم. وتوضح الدراسات بشأن الإرهاب أن هياكل وشبكات الخلايا بدلا من المنظمات الضخمة صارت هي القاعدة السائدة.

بيد أن مصطلحي "الجريمة المنظمة" و "الإرهاب" يشيران إلى طائفة متنوعة من أنشطة مختلفة من النشاط الإجرامي وأنشطة العنف السياسي. فمن ناحية، هناك جماعات "تنظم" الجريمة

باستخدام العنف الشخصي أو التهديد به، وتتألف جريمة هؤلاء أساسا من ابتزاز منظم. ويتمثل دور هذه الجماعات في توفير بيئة آمنة لتوقيع عقود "الأعمال التجارية"، ولضمان الحفاظ على "الاتفاقات" ولضمان تسوية النزاعات بين الشركاء في "الأعمال التجارية". وتؤدي الجماعات هذا الدور في الأماكن حيث تخفق الدولة جزئيا أو كليا في ضمان العقود، مثلما يحدث في صقلية [١٧] أو في الاتحاد الروسي بعد عام ١٩٨٩ [١٨، ١٩]. وتنشط هذه الجماعات أيضا في المناطق حيث تسحب الدولة فعليا نفوذها (بيع الكحوليات والمخدرات أو المواد الإباحية وتوفير مبان لإيواء الدعارة أو المقامرة). فهذا النوع من الجريمة المنظمة يهيمن على جميع الأنشطة غير المشروعة وبعض الأنشطة المشروعة في إقليم معين، سواء كان بلدا من البلدان أو منطقة من المناطق أو إحدى المناطق المجاورة، وينزع هذا النوع من الجريمة إلى إنشاء موقع احتكار [٢٠]. وقد يتخذ هذا النوع، كما حدث مع بعض الأنشطة في الاتحاد الروسي، شكل تنظيم علوي حسب مراتب الإدارة.

وهناك طراز آخر من الجريمة المنظمة يرتبط بإنتاج وتهريب وبيع البضائع والخدمات غير المشروعة: الاتجار بالمخدرات أو الأسلحة، وتهريب الأشخاص والاتجار بالبشر، خصوصا النساء، والاستيلاء على قروض بالاقتبال والاعتصاب، والاتجار بأنواع الغريبة من الحيوانات والأخشاب المدارية، أو دفن النفايات السامة، إلى آخره. وليس لدى المنظمات التي تنخرط في ممارسة هذه الأنشطة تطلعات إقليمية ولديها من الأسباب الوجيهة ما يجعلها تتعد عن طريق السلطات وأجهزتها الخاصة بإنفاذ القوانين. وتعد منظمات الجريمة التجارية هذه أكثر بكثير من فروع المافيا وجماعة الثالوث أو الياكوزا (التي تعتبر في الغالب أمثلة من الفئة الأولى). بيد أن هذه المنظمات ليست مستقرة وليست مشاريع منظمة من الناحية البيروقراطية. فهي تتألف بالأحرى من شبكات من جماعات صغيرة ومرنة من المجرمين أو الخلايا. وهذا الشكل السائب من الأعمال التجارية غير المشروعة مخصص لغرض معين في عالم عدم الشرعية الذي يتسم بالمنافسة وقابلية التغير، مما يجعل الجهات التي تمارسها غير مرئيين بدرجة كافية من أجهزة إنفاذ القوانين [٢١].

ونظرا لأن هناك فئات كثيرة من المنظمات الإرهابية، من الواضح أنه يصعب تقديم أي بيانات عامة عنها. ورغم أن جميع الجماعات الإرهابية تميل بالتأكيد إلى ترويع الناس باستخدام العنف المتطرف في محاولاتها إحداث تطورات سياسية، تتجه الدراسات عن جماعات إرهابية معينة وأنشطتها إلى تأييد الفكرة بأن الاختلافات بين هذه الجماعات أكبر من أوجه الشبه بينها [٢٢]. ويتطلع الإرهابيون إلى أهداف سياسية يسارية أو أهداف سياسية يمينية، وهم يدافعون عن قضية الأقليات المضطهدة، ويتحركون بدوافع دينية أو يسعون لتحقيق أهداف في قضية بعينها (على سبيل المثال، جبهة تحرير الحيوانات والحملات الداعية إلى إغلاق عيادات الإجهاض).

ومن المرجح أن نوع الإرهاب يحدد جزئيا كيف يتم تنظيم بنيانه وما إذا كان أو لم يكن هناك أي تعاون مع الجريمة المنظمة. وقد تبدو فرصة التعاون مع الجريمة المنظمة أكبر في حالة المنظمات

الإرهابية ذات الدوافع السياسية، مما يحدث مع جماعات "معتوهة" على سبيل المثال. وهناك خلايا إرهابية تعمل في استقلالية كاملة، بيد أن هناك أيضا إرهابيين تدعمهم أو قامت بدعمهم أو حتى قامت بتنظيمهم تماما حكومات [أجنبية]. ويتمثل أحد الافتراضات في أن الجريمة المنظمة والإرهابيين يعملون معا بشكل أيسر عندما يتلقون الدعم أو التشجيع أو المساعدة بطريقة ما من حكومة أو جهات منها، مثل وكالات الاستخبارات.

وهناك سمة واحدة مشتركة بين المنظمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة من طائفة منظمات التهريب المذكورة أعلاه، وهي أنه ليس لديها دائما وحدات مستقرة ومنظمة جيدة؛ فهي على الأرجح تتألف من تجمعات من وحدات مستقلة. ويرى مؤلفون مثل ف. تيشكوف مثلا يحتذى في المستقبل لهذا النوع من الإرهابي "في المقاومة بدون زعيم" [٢٣]. فغالبية الجماعات الإرهابية لا تتجاوز مطلقا مرحلة التكوين؛ ولا تظهر الحاجة إلى تحسين التنظيم إلا إذا تطورت إلى جماعات عصيان وانتفاضة أو جيوش من العصابات.

ومن المحتم أن تكون هناك اختلافات في أشكال التعاون بين هذه الأشكال المختلفة من الجريمة المنظمة والإرهاب. وبوسع المرء أن يفترض أنه من الأجدى للإرهابيين أن يتعاونوا مع منظمات معنية بالإنتاج والتهريب والمبيعات بدلا من التعاون مع الجريمة المنظمة من النوع الذي يقوم بتنظيم عالم الجريمة بأسره. والعكس بالعكس: من الأفيد للجريمة المنظمة أن تعمل مع منظمات راسخة تمارس تأثيرا سياسيا حقيقيا بدلا من التعاون مع متطرف منفرد يهاجم بغتة ولا يفعل سوى إثارة الذعر المؤقت.

وهناك إلى حد ما وجه تشابه في نوع الشخص الذي يتورط في نوعين من الجريمة. فالتنظيمان كلاهما يميلان إلى تجنيد غالبية أعضائهم من نفس مصادر القطاعات الهامشية من السكان، التي تعاني الإحباط الاجتماعي أو الثقافي أو السياسي (نظرية الإرهاب). فكل من التنظيمين يتألف من أشخاص مستعدين لتحمل المخاطر ويستمتعون بالإثارة والأريحية ويزدرون معايير المجتمع الرتيب. وقد يكون هنا نوع من تقاسم العمل. فالجماعات الإرهابية قد تفرز قيادات ويخرج عالم الجريمة أشخاصا ذوي المهارات الضرورية للقيام بالعمليات والبقاء على قيد الحياة.

إضافة إلى ذلك، هناك سمة مشتركة وهي قوة دافعة كبيرة: الشوق إلى القوة. ففي المقام الأول، هذا لا يبدو عاملا دافعا بمثل هذه الجدية. فالصورة السائدة للإرهابي هي صورة متطرف يرغب في التضحية بحياته من أجل غرض أسمى سياسي. فإذا انخرط إرهابيون في مهام انتحارية، فإنهم يهدرون فرص ممارسة القوة في هذا العالم—على الأقل بالنسبة لأنفسهم (ولكن لا تهدر فرص الجماعة). وغالبا لا يطفو عنصر القوة مباشرة على السطح في الأدبيات المنشورة بشأن الأسباب الأصلية للإرهاب. ومع ذلك هناك كثير من الإرهابيين يواصلون العيش بالطبع ولا يغامرون بحياتهم دونما داع. وغالبا ما تكشف لمحات حياتهم الشخصية إلى أي حد يستمتع هؤلاء بالشهرة والقوة [٢٤]. وهناك من الأسباب

ما يدعو كثيرا من الحركات الإرهابية إلى أن تُطلق على نفسها اسم زعيمها ذي الموهبة القيادية. وقد طرح المؤلف ما يكل ايغنايف السؤال عن كيف يُفسر الإرهابيون انتهاك حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في الحياة والحق في الحرية باسم مُثل أعلى [٢٥]. فهو يسمي هؤلاء الذي يُحرك دوافعهم الربح والقوة "منكرين للقيم وانتهازيين". \* فقصص الحياة للإرهابيين المعاصرين البارزين مثل أسامة بن لادن أو رمزي يوسف تُبين أن كثيرين منهم ينتمون إلى هذه الفئة مثلما يفعل بعض قادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية والجيش الجمهوري الإيرلندي وأبو سيف [٢٦]. ومن المدهش أيضا أن كثيرا من الجهات السياسية الفاعلة في الوقت الحاضر في لبنان، الذين بدأوا حياتهم أعضاء في الحرس الوطني (الميليشيا)، استفادوا أيضا من زراعة المخدرات؛ فهذا عزز بالتأكيد أوضاعهم السياسية [٣].

هذا ولم تقيم بعد الفائدة الحقيقية لموضوع القوة في ميدان الجريمة المنظمة. وفي فحص الأسباب التي تحمل الأشخاص على الانضمام إلى المافيا، فإن أول ما يقدم من تعليل عقلي هو عادة الرغبة في الثراء. بيد أنه بعد دراسة الشواهد الخاصة بالأشخاص الإيطاليين الذين انقلبوا على جماعاتهم أو تحولوا عن مبادئهم، خلصت المؤلفة ليتيسيا باولي إلى أن التعطش إلى القوة، خصوصا القوة المحلية، يحتمل دائما أنها قوة دافعة أهم من مجرد الرغبة في الثروة [٢٧]. ويدعي زعماء الجريمة المنظمة دائما أنهم يعملون في سرية ويطيعون نظامهم الخاص بالتزام الصمت والتكتم. بيد أن عددا لا بأس به من المذكرات عن السيرة الذاتية لأفراد العصابات الإجرامية تكشف عن مدى استمتاع هؤلاء أيضا بالشهرة والقوة [٢٨].

فهل تجعل أوجه التشابه هذه من الأيسر تفهم الصلات وإمكانية التعايش من أجل المنفعة المتبادلة؟ وكيف يمكن تفسير صيرورة ظاهرة الإرهاب إلى الجريمة المنظمة والعكس بالعكس؟ ومتى يتحول الثوار إلى مجرمين؟ أو متى يتحول المجرمون إلى ثوار؟ هذه هي مرة أخرى تساؤلات يتعين التطرق إليها في دراسات فردية مفصلة، لكن يُقترح في هذه المقالة عدد من الاحتمالات الممكنة:

(أ) في الجريمة المنظمة والحركات الإرهابية، يتكرر أن يكون الزعماء على درجة كبيرة من الشهرة، وفي الواقع غالبا ما تُسمى الجماعات باسم زعيمها، كما ذكر ذلك من قبل. فماذا يحدث إذا مات الزعيم أو ذهب إلى السجن؟ هل من المتصور أن يتدهور التنظيم الإرهابي ويؤول إلى عصابة من اللصوص؟ هذا يبدو ما حدث مع المجموعة التي كان يرأسها الزعيم الثائر الأوزبكستاني جمعه نامانجاني، الذي يُعتقد أنه هلك في عام ٢٠٠١، وبعدها انصرفت عصابته على غير هدى تختطف الأشخاص مقابل الحصول على فدية؛

\* المصطلح الأصلي صاغه هيرمان روشنينغ في "حوار مع هتلر" (English title: *The Voices of Hitler*) (Gespräche mit Hitler) (New York, Europa, Verlag, 1940)

(ب) ماذا يحدث بعد أن يفقد الإرهابيون الثأرون مبرر وجودهم لأن السلطات قامت بتسوية القضية السياسية التي كانوا يركزون اهتمامهم عليها؟ ربما تعود هؤلاء على أسلوب حياة معين لا يستطيعون التخلي عنه. وربما قد تعودوا على الميل إلى ممارسة نوع من العنف الذي يماثل الإرهاب. وهذا يعتبر فيما يبدو إحدى العقبات الكبرى التي تواجه رؤساء كولومبيا الذين يسعون إلى حل سلمي لمشكلة الإرهاب. فقد أرست الجيوش الثورية مثل القوات المسلحة الثورية الكولومبية وجيش التحرير الوطني نمط حياة لأنفسها يقوم على ابتزاز أموال الحماية من أباطرة المخدرات واختطاف الأشخاص مقابل الحصول على فدية. بل إن بعض فروع هذه الجيوش ربما يتطور إلى منظمات الاتجار بالمخدرات؛

(ج) وماذا يحدث لأسرة من المافيا تمر بضائقة شديدة بسبب نجاح السلطات في مكافحة الجريمة المنظمة؟ فإمبراطور المخدرات بابلو إسكوبار لا يشعر بأي حرج أو إثم إزاء اغتيال السياسيين والقضاة ورجال الشرطة وحتى الصحفيين أو إرهابهم بطرق فنية مما في مرجع ممارسات الإرهابيين. وقد حاولت المافيا الإيطالية أيضا إرهاب السلطات ومنع إصدار التشريعات المناهضة للمافيا وذلك بتفجير سيارات مفخخة في المباني العامة مثل قاعة "أوفيزي" في فلورنسا. ويشير بعض المعنيين بنظريات الجريمة أن خلق حالة عامة من الخوف من الإرهاب يُعزز تطور الجريمة المنظمة. وهذا الرأي يوهم بأنه معقول لأول وهلة، ولكن هل هذا صحيح حقا؟

(د) وهناك أيضا احتمال فساد الحال على نطاق واسع في حالة حدوث صراع مسلح لفترة طويلة. فنشوب حرب أهلية "قد يخلف جيلا كل مهاراته تتسم بطابع عسكري فيما يفترض أنها قمة سنواته المنتجة؛ ولهذا فإن الجيل يتجه بكل سهولة إلى النشاط الإجرامي من أجل البقاء حتى بعد تصفية الصراع" [١٣ : ٨٢]. فإذا صح هذا، فإن المستقبل يبدو كثيبا بالنسبة لبلدان مثل ليبيريا وسيراليون، نظرا لأن أطفالا كثيرين جدا قد تعودوا على العمل في الجنديّة وعلى أعمال النهب والسلب.

### آراء مضادة عن وجود صلة محتملة

ذكر فرانك ج. سيلوفو في تقريره أمام اللجنة الفرعية المعنية بالجريمة، التابعة للجنة المعنية بالسلطة القضائية في مجلس النواب بالولايات المتحدة الأمريكية أن "الجريمة المنظمة والإرهاب لهما هذان وجهان مختلفان. فنشاط الجريمة المنظمة عمل جاد. وكلما قل الانتباه إلى المشروعات المربحة التي يقوم بها مرتكبو الجريمة المنظمة كان الأمر أفضل بالنسبة لهم. أما هدف الإرهاب فهو العكس من ذلك. فوجود صورة عامة واسعة النطاق هو التأثير المنشود. وبالرغم من هذا، أخذت الروابط بين الجريمة المنظمة والإرهاب تقوى فيما يتعلق بتجارة المخدرات" [٢٩].

والتفريق بين الجريمة المنظمة والإرهاب لا يستند إلى الجرائم المرتكبة، حيث أنها إلى حد ما تتشابه، لكن التفريق بينهما يستند إلى الأسباب التي تدفع الجناة إلى ارتكاب الأفعال الإجرامية.

وقد لوحظ في القسم السابق، أن نوعي التنظيم كليهما يجندان أفرادهما من شرائح السكان الذين يشعرون بالإحباط. بيد أن هناك اختلافا هاما: فالأفراد الذين يشتركون في الجريمة المنظمة يأتون في أغلب الأحيان من الطبقات الاجتماعية - الاقتصادية الدنيا، في حين أنه ليس من غير المألوف أن يجيء الإرهابيون من الطبقة الوسطى. وهذا الاختلاف يُعتد به. فهناك أشخاص من بين الإرهابيين، سواء تعرضوا لتلقي العقول لتبديل معتقداتهم أم لم يتعرضوا، تحركهم فحسب، مبادئ أيديولوجية واقتناع سياسي. ويعتبر الإرهاب بالنسبة لهم، طريقة لإجبار السلطات في أنحاء العالم للرضوخ لمطالبهم السياسية الاقتصادية والاجتماعية. وهم ليسوا مغرمين بفكرة التعاون مع المجرمين بالمعنى التقليدي للكلمة، نظرا لأن هذا سيجلب معه خطرا حقيقيا بافتقاد المصادقية السياسية. ففي العلن على الأقل، يقللون من شأن أي ضلوع مع المجرمين. ويسعى الإرهابيون لزيادة الأتباع السياسيين ويتطلعون غالبا إلى قاعة المحكمة كمكان لإقناع العالم بعدالة قضاياهم [٤ : ٦٦].

وبالنسبة للمجرمين المحترفين حقا، يبدو سلوك الإرهابيين الذين تحركهم دوافع سياسية أمرا يتعذر فهمه، إن لم يكن "غريبا" تماما. فلماذا يغامر أي شخص بالقيام بهذه المخاطر المتطرفة دون أي أمل مرتقب في الإثراء في النهاية؟ ومن الذي يريد أن يواجه علنا السلطات بدلا من المراوغة منهم أو إفسادهم؟ أليس من الأصوب إبقاء الأنشطة غير المشروعة دون الإفصاح عنها وفي الخفاء قدر الإمكان؟ أليس من الحمق اجتذاب الانتباه إلى نفسك باستخدام عنف لا يتناسب مع الأمر؟ فالفرص بالنسبة للجريمة المنظمة تستند إلى حد كبير إلى فكرة استغلال النقائص والعيوب القائمة في النظام الاقتصادي والأخلاقي للدولة (حظر مواد معينة مثل المخدرات ونقص العمال الشرعيين ذوي الأجور الرخيصة، وارتفاع تكاليف معالجة النفايات، وهلم جرا). وتعتبر الجريمة المنظمة إذا نظر إليها من هذا المنظور، ذات طابع متحفظ. وحل المشاكل الاجتماعية والسياسية سوف يطررها خارج ساحل العمل والنشاط.

ومن المدهش في كثير من الأحيان مدى السهولة التي يمكن بها تسوية الخلافات العقائدية في عالم الخفاء والجريمة. وقد اتحد الأتراك من ذوي العصبية القومية المتطرفة في جماعة "الذئاب الرمادية"، والمجاهدون السياسيون الأكراد الذين وحدوا صفوفهم في "حزب العمال الكردستاني"، أشد الأعداء بعضهم لبعض في تركيا، وكذلك اتحد المهاجرون المغتربون في أوروبا وأمريكا. بيد أنه عندما يصل الأمر إلى تهريب الهيروين أو الأشخاص، يشعر عالم الجريمة بغاية السرور في العمل معا [٣٠]، وفي لبنان، استفاد جميع المنافسين السياسيين سواء كانوا من المسيحيين أو السنة أو الشيعة أو المسلمين أو الدرروز من تجارة المخدرات. فالحرب تتوقف بين الإيديولوجيات، عند حد حقول الحشيش والحشخاس. وهناك مزيد من أمثلة أخرى من هذا النوع. وهذا يصدق أساسا على القيادات في المجالين. فقد يأتي هؤلاء من خلفيات اجتماعية مختلفة، لكن الرغبة المشتركة في الحصول على القوة والثراء الشخصي الذي يرافقه يمكن بسهولة أن توجه التعاون في اتجاه جريمة منظمة في الغالب.

وينبغي أن يكون البحث التجريبي الدؤوب هو الفيصل النهائي في القضية موضع المناقشة هنا. وبعد تقييم الآراء المؤيدة والمعارضة لنظرية التلاقي، يتجه المؤلفان الحاليان إلى إثبات أن الآراء المؤيدة لنظرية التلاقي أكثر إقناعاً. فإذا عن لأي شخص أن يفكر في أي من نوعي التنظيم الخفي يحتمل أن يصبح مهيمناً وأن يبقى قائماً بعد الآخر، فإن أي تخمين مبني على الخبرة والمعلومات يشير إلى أن تحول أسياد المافيا إلى الإرهاب احتمالاً أقل من أن يركن الإرهابيون إلى حياة أفضل خاصة بالمجرمين الحقيقيين. وعندما يصل الأمر إلى التعرض إلى الإغراء بميل الجشع في المدى الطويل إلى أن يكون أقوى من الأيديولوجية. ومن المحتمل أن تكون جماعة الهجين الناشئة حديثاً من "الإرهابيين الإجراميين المنظمين" جماعة من الأفراد الذين يرعون ويؤيدون و/أو يشاركون بهمة في النشاط الإرهابي بغية ترويج مصالحهم الشخصية، ساعين إلى الحصول على مزيد من القوة والثروة. ومن هذا المنظور، ستكون الجريمة المنظمة محصلة أي اندماج قد يحدث. وسواء كانت هذه القضية النظرية الحدسية أو جدتها التطورات الحالية والمستقبلية، يتعين أن تكون موضوع بحث وتدقيق.

### جدول أعمال البحث

في هذا المقال، أكد المؤلفان على ضرورة إجراء البحث التجريبي في الروابط المحتملة بين الإرهابيين والمجرمين، وهما يتفقان مع المؤلف جورج اندريوبولوس، الذي افترض أن "حالات فردية وليست سلسلة من الافتراضات المجردة يمكن أن تشكل بصدق لبنات البناء لتكوين نظرية" [٣١]. وفي رأي المؤلفين، أنه يمكن في جميع الحالات حيثما يوجد تعاون معروف أو معقول في ظاهره بين الإرهابيين والجريمة المنظمة، أن تكون التساؤلات العشرة التالية المستندة إلى التحليل الأولي المعروف هنا، ذات فائدة كمبادئ توجيهية لمواصلة البحث:

- ١ - ما هي المجموعات السياسية التي تنشأ في إطارها أشكال التعاون هذه؟
- ٢ - أي أنواع الجريمة المنظمة يمكن أن تتلازم بسهولة مع أي من مختلف مظاهر الإرهاب؟ وما هي الأنواع التي تعتبر أقل توافقاً؟
- ٣ - هل هناك دليل يشهد بتدخل السلطات الوطنية أو الأجنبية فيما يتعلق بتعزيز عملية التعاون؟
- ٤ - ما هي السمات الهيكلية لدى هذه المنظمات وتشير نحو التلاقي؟
- ٥ - ما هي أنواع التحالف والتلاقي التي تحدث في معظم الأحيان؟

- ٦ - إلى أي شيء بالضبط يستند تعاونهما؟ ما هو الشيء الذي تستغله المنظمتان لدى كل منهما؟
- ٧ - كيف تحل الخلافات في التوجهات من حيث الفائدة والخلفيات الطبقية للمجرمين التقليديين والإرهابيين؟
- ٨ - هل هناك دليل بوجود شبه واضح في الكيفية التي تسعيان بها للحصول على القوة؟
- ٩ - هل تتركز الجريمة المنظمة بشكل صارم حول جني الأرباح أم هناك استثناءات حيث تصلح بعض الأنشطة للحصول على غنائم أو مكاسب سياسية؟
- ١٠ - ما هو العنصر الغالب في المدى الطويل، الدافع الإيديولوجي السياسي أم الدافع المادي الإجرامي؟

## المراجع

- Howard Abadinsky, *Organized Crime* (Chicago, Nelson-Hall, 1990). - ١
- Paul Wilkinson, *Political Terrorism* (New York, Wiley, 1974), p. 33. - ٢
- Rachel Ehrenfeld, *Narco-Terrorism* (New York, Basic Books, 1990), p. xix. - ٣
- Alex P. Schmid, "The links between transnational organized crime and terrorist crimes", *Transnational Organized Crime*, vol. 2, No. 4 (1996). - ٤
- Michael D. Lyman and Gary Potter, *Organized Crime* (New York, Prentice Hall, 1997), p. 307. - ٥
- Walter Laqueur, *The New Terrorism: Fanaticism and the Arms of Mass Destruction* (London, Phoenix Press, 1999), p. 211. - ٦
- Alex P. Schmid, *Links Between Terrorist and Organized Crime Networks: Emerging Patterns and Trends* (Milan, International Scientific and Professional Advisory Council, 2004), p. 191. - ٧
- Phil Williams and E. U. Savona, eds., "The United Nations and transnational organized crime", *Transnational Organized Crime*, vol. 1, 1995, p. 3. - ٨
- Phil Williams and Roy Godson, "Anticipating organized and transnational crime", *Crime, Law and Social Change*, vol. 37, No. 4 (2002), p. 320. - ٩
- Glenn E. Schweitzer, *Super Terrorism: Assassins, Mobsters and Weapons of Mass Destruction* (New York and London, Plenum Trade, 2002), p. 288. - ١٠
- Tamara Makarenko, "Transnational crime and its evolving links to terrorism and instability", *Jane's Intelligence Review*, November 2001. - ١١
- Tamara Makarenko, "The ties that bind: uncovering the relationship between organized crime and terrorism", in H. G. van de Bunt, D. Siegel and D. Zaitch, eds., *Global Organized Crime: Trends and Developments* (The Hague, Kluwer Law International, 2003). - ١٢



- Robin Thomas Naylor, *Wages of Crime: Black Markets, Illegal Finance, and the Underworld Economy* (Ithaca, New York, Cornell University Press, 2002), pp. 56-57. - ١٣
- Henner Hess, "Like Zealots and Romans: terrorism and empire in the 21st century", - ١٤  
*Crime, Law and Social Change*, vol. 39, No. 4 (2003), p. 345.
- Carolyn Nordstrom, "Shadows and sovereigns", *Theory, Culture and Society*, vol. 17, - ١٥  
No. 4 (2000), pp. 35-54.
- Loretta Napoleoni, *Modern Jihad: Tracing the Dollars Behind the Terror Networks* - ١٦  
(London, Pluto Press, 2003).
- Diego Gambetta, *The Sicilian Mafia: The Business of Private Protection* (Cambridge, - ١٧  
Massachusetts, Harvard University Press, 1993).
- Frederico Varese, *The Russian Mafia: Private Protection in a New Market Economy* - ١٨  
(Oxford, Oxford University Press, 2001).
- Vadim Volkov, *Violent Entrepreneurs: The Use of Force in the Making of Russian* - ١٩  
*Capitalism* (Ithaca, New York, Cornell University Press, 2002).
- Thomas Schelling, *Choice and Consequence* (Cambridge, Massachusetts, Harvard - ٢٠  
University Press, 1984).
- Peter Reuter, *Disorganized Crime: Illegal Markets and the Mafia* (Cambridge, - ٢١  
Massachusetts, Massachusetts Institute of Technology Press, 1983).
- Isaac Cronin, *Confronting Fear: A History of Terrorism* (New York, Thunder's - ٢٢  
Mouth Press, 2002).
- Valery Tishkov, "Roots of terror", unpublished manuscript (November 2002). - ٢٣
- Bruce Hoffman, *Inside Terrorism* (New York, Columbia University Press, 1998), - ٢٤  
pp. 169-180.
- Michael Ignatieff, "Human rights, the laws of war, and terrorism", *Social Research*, - ٢٥  
vol. 69, No. 4 (2002).
- Simon Reeve, *The New Jackals: Ramzi Yousef, Osama Bin Laden and the Future of* - ٢٦  
*Terrorism* (Boston, Northeastern University Press, 1999).
- Letizia Paoli, *Mafia Brotherhoods: Organized Crime, Italian Style* (Oxford, Oxford - ٢٧  
University Press, 2003), pp. 151-154.
- Thomas A. Firestone, "Mafia memoirs: what they tell us about organized crime", - ٢٨  
*Journal of Contemporary Criminal Law*, vol. 9, 1993, pp. 197-220.
- Testimony of Frank J. Cilluffo, United States House of Representatives, Hearings - ٢٩  
before the Subcommittee on Crime, House Committee on the Judiciary, *The Threat  
Posed by the Convergence of Organized Crime, Drug Trafficking, and Terrorism*,  
107th Congress, 1st session (2000) ([www.house.gov/judiciary/cill1213.htm](http://www.house.gov/judiciary/cill1213.htm)).
- Frank Bovenkerk and Yücel Yesilgöz, *De Maffia van Turkije* (Amsterdam, Meulenhoff, - ٣٠  
1998).
- George Andreopoulos, "Studying American grand strategy: facets in an 'exceptionist' - ٣١  
tradition", *Diplomacy and Statecraft*, vol. 2, No. 2 (1991), p. 226.



## اقتصادات الإرهاب

بقلم ريتشارد هـ. وارد\*

### خلاصة

كان لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة الأمريكية وقع مجلجل في جميع مناحي الاقتصاد العالمي. وتبلغ تكاليف الإرهاب في جميع أنحاء العالم مئات البلايين من الدولارات، إذ تتراوح من فقدان أفراد الأسر الذين يحصلون على دخول والخسائر الاقتصادية بسبب البطالة إلى تكاليف هائلة بسبب متطلبات الأمن وإجراءات الحكومات في إعادة توظيف الأموال وحدوث خسائر لمؤسسات الأعمال الخاصة. وتقاس التكاليف ليس فقط من حيث الأرقام المالية، بل تُقاس أيضا من حيث تأثيرها على القطاعات الحكومية والخاصة لدى البلدان في جميع أنحاء العالم.

### مقدمة

عملت الهجمات على مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع (البنتاغون) في الولايات المتحدة الأمريكية يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على أن تؤكد للعالم ضخامة التكاليف البشرية والاقتصادية المرتبطة بأعمال العنف الإرهابية. وفي حين لا يعتبر الإرهاب بالتأكيد ظاهرة جديدة، تصور فداحة هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بكل وضوح الأثر الذي تركه الإرهاب على الاقتصاد العالمي. وتعالج هذه المقالة الأثر الاقتصادي في عدة مجالات.

تُقاس التكاليف ليس فقط من الناحية المالية والمعاناة الإنسانية، بل تُقاس أيضا من حيث أثرها على القطاعات الحكومية والخاصة لدى البلدان في جميع أنحاء العالم. وتركز هذه المقالة على التكاليف المرتبطة بالهجوم على مركز التجارة العالمي بدلا من التكاليف المتعلقة بالهجوم على وزارة الدفاع (البنتاغون)، لأن التكاليف الأخيرة ليست متاحة وقت كتابة هذا المقال.

ويمكن أن تُعزى الهجمات العنيفة المتطرفة إلى أفراد وجماعات تتباين أهدافهم مثل تباين البلدان التي تعرضت للهجوم. وغالبا ما يُعزى الإرهاب إلى خلافات دينية أو ثقافية. وينظر كثير من

\* ريتشارد هـ. وارد يعمل حاليا عميدا ومديرا لمركز العدالة الجنائية في جامعة Sam Houston State University في هانتسفيل، تكساس، الولايات المتحدة الأمريكية. ويعمل أيضا مديرا تنفيذيا لمكتب العدالة الجنائية الدولية، المتحد، وهو شركة لا تُدرجها مسجلة في ولاية بنوي بالولايات المتحدة. ويضطلع حاليا بمشروعين مولين من الحكومة الاتحادية لإجراء بحوث لمكافحة الإرهاب. ويود المؤلف أن يشكر شين هيل، وسيندي مورز، ودانيال مايري، وتايلر كارتر، وناتان موران لما قدموه من مساعدة في إجراء البحث المتعلق بهذه المقالة.

الناس في الغرب إلى الإسلام على أنه يرمي العنف؛ وينظر كثير من المسلمين إلى الغرب وخصوصا الولايات المتحدة بأنه السبب الأصلي لكثير من مشاكل العالم. وهذان الرأيان يعتبران للأسف تصورين خاطئين. فالمعتقدات الدينية المتطرفة والخلافات الثقافية يمكن في الواقع أن تكون عوامل دافعة لبعض الإرهابيين؛ وقد تمثل المعتقدات السياسية والأيدولوجية المختلفة عوامل دافعة لدى آخرين. وليس هناك سبب واحد مفرد للإرهاب.

وقد أصبح الإرهاب، لعدة أسباب مختلفة خيارا للأفراد الساخطين والمحرومين من حقوقهم الخاصة الذين يستخدمون العنف لبلوغ هدف سياسي أو اجتماعي. فمن وجهة تاريخية لم تحرز الحركات المتطرفة إلا نجاحا قليلا في معظم البلدان رغم أن ما فقد من أرواح مباشرة أو غير مباشرة بسبب الإرهاب يبلغ مئات الألوف. ومما يؤسف له أنه ليس هناك بلد بمأمن من التهديد وتأثير هذا الشكل من العنف السياسي، رغم أن العالم ما انفك يتحرك سريعا نحو اقتصاد عالمي خلال الخمسين سنة الماضية، ورغم تطور أساليب الإرهاب التي صارت أكثر تفننا، إذ تتراوح من القتل الجماعي والتهديد بأسلحة الدمار الشامل إلى ما يُسمى بالإرهاب المرتكب من خلال الإنترنت.

ويمكن للإنسان أن يناقش الأسباب والمظالم التي حملت جماعات إلى اختيار القنبلة كوسيلة لتصحيح التظلمات التي يعتبر كثير منها مشروعاً. بيد أن أولئك الذين يرجح أن يتعرضوا للمعاناة في نهاية الأمر نتيجة للإرهاب هم المواطنون الأبرياء والموظفون المدنيون—وهم الغالبية الساحقة من سكان العالم الذين لا يريدون سوى العيش في سلام ويسعون إلى تحقيق مآربهم بالأفعال الذاتية وحياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم.

وتبلغ تكاليف الإرهاب في جميع أنحاء العالم البلايين بمختلف العملات، إذ تتراوح من فقدان أفراد الأسرة الذين يدرون دخولا لها والخسائر الاقتصادية الناجمة من البطالة إلى التكاليف الهائلة في متطلبات الأمن، والإجراءات الحكومية الخاصة بإعادة توظيف الأموال والخسائر التي تتكبدها مؤسسات الأعمال الخاصة.

وفي ضوء تصاعد خطر الإرهاب في جميع أنحاء العالم، ما هي الآثار الاقتصادية التي نواجهها جميعنا في إطار اقتصاد عالمي؟

## نطاق المشكلة

تباين تعاريف الإرهاب، لكن معظم الخبراء يتفقون على أنه ينطوي على استخدام القوة أو الخوف من القوة لتحقيق غاية سياسية. وعلى مدى الخمسين سنة الماضية، ظل الإرهاب يمثل مشكلة مستمرة في كثير من البلدان، بما في ذلك في الولايات المتحدة. وفي مرحلة مبكرة من تلك الفترة، كانت الأنشطة الإرهابية في معظمها محلية الطابع، حيث توقع في شرها بلدا واحدا

أو على الأكثر بلدين . وابتداء من الثمانينات وطوال التسعينات في القرن الماضي أصبح الإرهاب بدرجة متزايدة ذا طابع دولي أكثر ، وفي حين ظل الاغتيال والهجوم بالقنابل هما الواسيلتين الأساسيتين اللتين تستخدمهما الجماعات الإرهابية ، تصاعدت أعمال العنف وفقد الأرواح في هجمات فردية ، وأصبح المدنيون أهدافا رئيسية .

وقد كان القرن العشرون هو أكثر القرون نشاطا وقوة في تاريخ الإنسانية ؛ فقد تغيرت أشياء فيما يتعلق بالحياة اليومية خلال تلك السنوات المائة أكثر مما حدث في أي قرن سابق منذ وجود الإنسان . فالتغيرات في مجال الاتصال وحده كانت فوق العادة . : ففي سنة ١٩٠٠ كان الناس يعتمدون على الحوار وجها لوجه أو على الكلمة المكتوبة للتخاطب وبعد ذلك بمائة سنة في كثير من البلدان يحمل الناس حتى الأطفال بشكل منتظم الهواتف الخلوية ويستخدمون شبكة الإنترنت . والآن يمكن حمل أجهزة التلفاز في اليد ويمكن وضع أجهزة الراديو القوية في جيب الإنسان . وفي مجال الانتقال ، حل محل الحصان والقطار السيارة التي تستطيع أن تسافر فوق أي سطح غير ممهد . ويستطيع الناس في بضع ساعات الطيران إلى أماكن كان الوصول إليها منذ قرن يستغرق أسبوعا كاملا . وقد صارت الأسلحة متطورة ومألوفة وقادرة على إحداث أضرار مروعة . وتعتبر الهجمات على مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع (البتاغون) أمثلة تنذر بالشر للطريقة التي يمكن للإرهابيين بها تحويل الأشياء العادية إلى وسائل لارتكاب هجوم إرهابي [١] .

وفي الولايات المتحدة يتصل الإرهاب المحلي أساسا بجماعات فردية تركز على حركات معنية بقضية واحدة مثل تلك المعنية بحماية الحيوان وبالبيئة والمعيشة فيها والإجهاض ومعارضة الحكومة . وقد حدث أكبر هجوم محلي في عام ١٩٩٥ ، عندما لقي ١٦٨ شخصا مصرعهم في قصف مبنى مورا الاتحادي في مدينة أوكلاهوما بالقنابل .

أما الإرهاب الدولي الذي لحق بالولايات المتحدة فقد اشتمل أساسا على هجمات على مرافق وشركات الولايات المتحدة في بلدان أخرى . ورغم وقوع عدد من هجمات ذات صفة دولية على أراضي الولايات المتحدة وفيها كان أفراد أو جماعات من بلدان أخرى ضحايا للإرهاب ، فقد كان قصف مركز التجارة العالمي في نيويورك سنة ١٩٩٣ أول هجوم إرهابي دولي كبير ضد المواطنين الأمريكيين على الأرض الأمريكية .

وخلال التسعينات من القرن الماضي ازداد العنف في جميع أنحاء العالم وبدأ مزيد من الجماعات الإرهابية ممارسة أعمالهم عبر الحدود . ففي سنة ١٩٩٩ حدث ما يزيد على ١٥٠ هجوما إرهابيا دوليا [٢] . ولم يكن العالم الإسلامي بمنأى عما حدث . وخلال التسعينات أسفرت الصراعات في أفغانستان وألبانيا والجزائر والاتحاد الروسي (الشيشان) ومصر والعراق والبوسنة والهرسك وكوسوفو وساندزاك (يوغوسلافيا السابقة) عن مشاكل اقتصادية متزايدة وتشريد مئات الآلاف

من الأشخاص. وطوال هذه الفترة ظل الصراع الإسرائيلي-الفالسطيني يجتذب الاهتمام الدولي.

وفي أفريقيا وأوروبا تزايد الإرهاب أيضا، واتسم معظم الصراعات بدوافع انفصالية أو عرقية أو دينية. وشهدت الهند وسري لانكا عددا متزايدا من الحوادث الإرهابية. وفي أمريكا الجنوبية أجمت نيران الإرهاب تجارة المخدرات مما تسبب في ظهور مصطلح "إرهاب المخدرات".

وقد ظلت تكاليف الإرهاب بالنسبة لمختلف الصناعات تتزايد على مدى السنين ويمكن أن تُصبح مذهلة: فهي تشمل الخسائر الاقتصادية المباشرة بسبب دمار الممتلكات، ومبالغ الابتزاز والسرقة والتخريب. إضافة إلى ذلك، هناك تكاليف متزايدة بسبب ارتفاع أقساط التأمينات، والعدد الإضافي من موظفي الأمن وتعزيز المرافق واستئجار خدمات خبراء استشاريين للأمن [٣: ٢٢٧].

واليوم، نحن نواجه عالما غارقا في العنف، ويلوح خطر أسلحة الدمار الشامل في الأفق. وعملت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على زيادة هذا التهديد، بما يصور عدم مناعة الولايات المتحدة، ليس هذا فحسب، بل أيضا عدم مناعة أي بلد عصري. فاستخدام طائرات في شكل أسلحة تُسخر في توجيهها بلا شيء سوى أدوات لقطع الصناديق، إنما يُشكل إضافة جديدة يستعملها الإرهابيون. زيادة على ذلك، فإن حادثة الأنثراكس التي وقعت بعد هجمات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، رغم أنها قتلت أقل من ستة أشخاص، أظهرت مدى عدم مناعة المجتمعات المفتوحة.

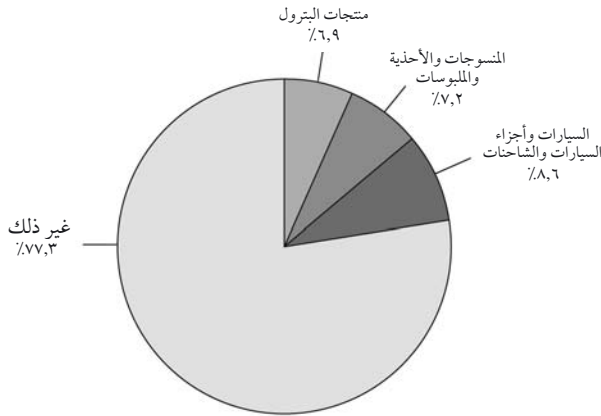
ومنذ مطلع الثمانينات في القرن العشرين، أبدى كثيرون في الأوساط العلمية شعورا بالقلق إزاء خطر حدوث هجوم بيولوجي. وأنفقت حكومة الولايات المتحدة مئات ملايين الدولارات على تقييم مختلف التهديدات واستراتيجيات التحصين تصديا للتهديدات. وتعتبر تكلفة تحصين الأفراد العسكريين الأمريكيين والأفراد التابعين لحلفاء الولايات المتحدة مرتفعة، لكن بعد الهجمات بالانثراكس بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، صار تعرض المواطنين للخطر محور التركيز. وتكلفت عملية إجراء بحوث وإنتاج كميات كافية من اللقاحات لمواجهة التهديدات من خطر الانثراكس والجدري (مرض اختفى بالفعل في أواخر السبعينات من القرن الماضي) مئات الملايين من الدولارات. وفي عام ١٩٩٩، اعتمد الرئيس كلنتون ١٠ بلايين دولار لحماية الولايات المتاحدة من الإرهاب وقد ازداد هذا الاعتماد بدرجة كبيرة في بيئة الوقت الحالي [٤].

كما يُعتبر أثر الإرهاب على بلدان أخرى كبيرا. فمجموع التكلفة بالنسبة للعالم يصعب تقديره، لكن من المرجح أنه يصل إلى عدة مئات البلايين من الدولارات؛ وكما كانت على قدر كبير الخسائر في الأرواح الناجمة مباشرة وغير مباشرة عن الإرهاب. كما بدأ قياس أبعاد تكاليف الإرهاب بالنسبة لقوات الأمن والشركات الخاصة.

## البُعد الاقتصادي

يصل الاقتصاد العالمي اليوم إلى كل ركن تقريبا من أركان الكرة الأرضية. "فمعظم ما نأكله وما نشربه وما نلبسه وما نقوده وما ندخنه وما نشاهده هو نتاج المزارع التي اتسمت الآن بطابع عالمي في عملياتها" [٥ : ١]. وتشمل البضائع الأساسية التي يجري تبادلها تجاريا عبر الحدود السيارات وأجزاءها والشاحنات ومنتجات البترول والمنسوجات والأحذية والملبوسات (انظر الشكل الأول).

الشكل الأول - النسبة المئوية للبضائع المتبادلة تجاريا في السوق العالمية



المصدر: Sarah Anderson, John Cavanagh and Thea Lee, *Field Guide to the Global Economy* (New York, New Press, 2000).

إضافة إلى ذلك، فإن الأنشطة المتصلة بالخدمات، مثل السياحة والاتصالات والدعم بالحواسيب، والإعلان، والخدمات القانونية والتسليية تشكل جزءا رئيسيا من البيئة الاقتصادية العالمية [٥ : ١٣-١٤].

ووفقا لدراسة أصدرتها شراكة مدينة نيويورك (New York City Partnership) [٦]، يمكن أن تتجاوز الخسائر التي تكبدها اقتصاد نيويورك بسبب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مبلغ ٨٣ بليون دولار. وحتى بعد تسديد مطالبات التأمين، ما زالت الخسائر الباقية قد تزيد على ١٦ بليون دولار ويحتمل أن تزيد على هذا بكثير، متوقفا ذلك على أداء مجموع اقتصاد الولايات المتحدة. وفي مدينة نيويورك وحدها، فقدت في الربع الأخير من سنة ٢٠٠١، عدد ١٢٥٠٠٠٠ وظيفة، ومن المتوقع أن تظل ٥٧٠٠٠ وظيفة منها على الأقل مفقودة لحين انتهاء عام ٢٠٠٣. وفقدت منطقة جنوب مانهاتن نسبة ٣٠ في المائة من الأماكن المخصصة بها للمكاتب، مما يعرض للخطر الوظائف المتبقية في المنطقة وعددها ٢٧٠٠٠٠ وظيفة. وتبين الدراسة أن القطاعات التي شهدت أشد الأضرار هي تجارة التجزئة والخدمات المالية والسياحة. وما زالت تداعيات ما جرى هائلة. ومجرد مثال واحد من تكاليف الهجمات في الولايات المتحدة هو ما تكبدته صناعة الأطعمة السمكية في رود أيلند حيث بلغت نحو ١٠٠ مليون دولار [٧].

وحتى وقتنا هذا، هناك لا تزال حالات من الشك في صناعة التأمين إزاء قضية التأمين ضد الإرهاب. وتبلغ التقديرات الخاصة بما سُدد للمطالبات من شركات التأمين نتيجة للهجمات على مركز التجارة العالمية نحو ٥٠ بليون دولار، ويتوقع أن تسدد جهات إعادة التأمين في نهاية الأمر قرابة الثلثين من المبالغ. ووقوع حادث إرهابي آخر بمثل هذه الضخامة يمكن أن يحدث عواقب اقتصادية أفدح بكثير، مثل إعلان المزيد من الإفلاس وتسريح العمال والتخلف في تسديد القروض [٨]. وقدرت شركة لويدز الكائنة في لندن قيمة ما تعرضت له فدفعت مبلغ ٢,٧ بليون دولار، أي زيادة بنسبة ٤٥ في المائة أكثر مما قدرته في البداية. ولمقابلة هذه التكلفة، قال رئيس مجلس إدارة شركة لويدز إن تكاليف الأقساط ستزيد بنسبة ٤٠ في المائة [٩].

ويستلزم قياس تكاليف السياحة المضي إلى أبعد من الاعتبارات المالية، لكن التركيز لأغراض هذه المقالة، سوف يتركز على التكاليف النقدية. \* فالقائمة الخاصة بالتكاليف المالية الناجمة عن هجوم إرهابي تعتبر طويلة. ويرد في الجدول بعض هذه التكاليف.

وتعتبر التكاليف الاقتصادية للإرهاب عالمية الأبعاد. ففي دراسة للتكاليف الاقتصادية للإرهاب بالنسبة لشركات الطيران والسياحة في عدد من البلدان في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ أجراها الخبير الاقتصادي هارفي ج. إغلارش أوضحت التكاليف التالية المتأتية من هجمات إرهابية في مناطق بحوض البحر الأبيض المتوسط [١٠ : ٤٦-٤٧]:

- (أ) اليونان فقدت ما يُقدر بمبلغ ١٠٠ مليون دولار في عائدات السياحة في سنة ١٩٨٥؛  
 (ب) إيطاليا ذكرت أنها فقدت إيرادات من قطاعات الأعمال تُقدر بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٨٦؛  
 (ج) مصر ذكرت أنها فقدت نصف بليون دولار في مجال السياحة في سنة ١٩٨٦.

وفي دراسة طويلة البُعد في الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٨ لأثر الإرهاب، خلصت إلى أن هجوما إرهابيا ما يمكن أن "يُفزع قرابة ١٤٠٠٠٠ سائح عندما يتجمع كل ما يحدث من آثار في شهر".\*\*

وفي الأجل القصير، سيكون البعض ممن يُعانون أشد المعاناة من ركود النشاط على المستوى العالمي، كما يحدث دائما، هم الذين لا يستطيعون تحمل ذلك. وغالبا ما تكون البلدان التي

\* لا يمكن أن تقاس بدقة التكاليف من حيث معاناة البشر والخسائر في الأرواح وأثر ما يحدث على الأسرة والأصدقاء والفرص الضائعة بسبب تبدل الأولويات والآثار النفسانية والأحوال المجتمعية على المجتمعات بأسرها، وأثر هذا على قرارات الحكومات والأعباء الملقاة على كاهل قوات الأمن العام.

\*\* تستند هذه التكاليف إلى تقديرات ذكرتها مصادر وسائل الإعلام الدولية، والمنظمات والحكومات وهي بطبيعتها أمثلة توضيحية. ويحتمل أن يستغرق التيقن من التكاليف الفعلية سنوات كثيرة [١١].



الجدول ١ - التكاليف الاقتصادية المقدرة نتيجة الهجمات على  
مركز التجارة العالمي، نيويورك، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١  
(ببلايين دولارات الولايات المتحدة)

٧,٨ <sup>(١)</sup>	التكاليف التي تكبدها الفرد والأسرة
٣,٤ <sup>(٢)</sup>	خسائر العمال بأجر، مدينة نيويورك
٥٠-٣٠ <sup>(٣)</sup>	تكاليف التأمين
٧ <sup>(٤)</sup>	خسائر مرتبطة بالأسفار، خصوصا السفر الجوي
	خسائر في قطاع السياحة
٣,٥ <sup>(٥)</sup>	مدينة نيويورك: خسائر الفنادق وقطاع الأعمال الخاصة
٤,٢ <sup>(٦)</sup>	مدينة نيويورك: الخدمات المالية
٧,٦ <sup>(٧)</sup>	مدينة نيويورك: مبيعات التجزئة
١٠ <sup>(٨)</sup>	تكاليف بسبب زيادة الأمن
	المرافق والمعدات
٢١,٦ <sup>(٩)</sup>	مدينة نيويورك: خسائر رأسمالية مادية
١٤ <sup>(١٠)</sup>	مدينة نيويورك: عملية التطهير
١٦ <sup>(١١)</sup>	مدينة نيويورك: (ضرائب) اقتصادية
٣,٧ <sup>(١٢)</sup>	تكاليف مرافق أساسية
٣ <sup>(١٣)</sup>	خسائر في إيرادات الضرائب في مدينة نيويورك ٢٠٠٢-٢٠٠٣
١٥ <sup>(١٤)</sup>	"حماية" حكومية مضمونة (شركات الطيران)
١٦٦,٨-١٤٦,٨	المجموع

<sup>(١)</sup> باستخدام تقدير "تكلفة ما يكتسبه المرء طول عمره"، وهذا يُقدر الخسائر الاقتصادية الفردية—مع إضافة الدخل السنوي للعامل قبل دفع الضرائب من سنة الوفاة إلى السنة التي كان المرء يتوقع فيها أن يتقاعد، قدر بنك الاحتياطي الاتحادي في نيويورك هذا الرقم بمبلغ ٧,٨ بلايين دولار أو قرابة ٢,٨ مليون دولار لكل ضحية (المؤلفون Jason Bram و James Orr و Carol Rapaport في "قياس آثار هجوم ١١ أيلول/سبتمبر على مدينة نيويورك" (2002) No. 2, vol. 8, *Economic Policy Review*, Federal Reserve Bank of New York).

<sup>(٢)</sup> تشير التقديرات إلى ضياع ١٢٥ ٠٠٠ وظيفة في مدينة نيويورك وحدها، بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١:  $٢٥٠٠ \times ١٢٥٠٠٠ = ٣١٢٥٠٠٠٠٠$  دولار خسائر شهرية. ومن بين تلك الوظائف التي ضاعت في مدينة نيويورك وحدها، يقدر أن تبقى ٥٧ ٠٠٠ وظيفة صائغة حتى نهاية سنة ٢٠٠٣:  $٥٧٠٠٠ \times ٢٥٠٠ = ١٤٢٥٠٠٠٠٠$  دولار شهريا  $٢٤ \times$  شهرا =  $٣٤٢٠٠٠٠٠٠٠$  دولار في شكل أجور صائغة (شراكة مدينة نيويورك، تحليل التأثير الاقتصادي لهجوم ١١ أيلول/سبتمبر على نيويورك، ملخص تنفيذي (نيويورك، ٢٠٠١)).

<sup>(٣)</sup> أُجري تقدير أصلي بمبلغ ١٦,٦ بليون دولار للخسائر في الممتلكات المؤمن عليها في آذار/مارس ٢٠٠٢، بيد أن هذا التقدير كان محدودا تماما في نطاقه، وقام بمراجعة التقدير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ مكتب خدمات التأمين التابع لمنظمة التأمين والصناعة والتجارة بالولايات المتحدة. وستظل التكاليف الحقيقية إلى حد كبير غير معروفة لحين حل المسائل الإكتوارية في قياس مطالبات التأمين ذات الصلة بالهجوم على مركز التجارة العالمي (مكتب خدمات التأمين، نشرة صحفية، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢).

<sup>(٤)</sup> العالم في سنة ٢٠٠٢، مجلة الإيكونوميست، ٢٠٠٢.

<sup>(٥)</sup> تقدير خسائر الربع الرابع من سنة ٢٠٠١ (تحليل الأثر الاقتصادي).

<sup>(٦)</sup> المرجع نفسه.

<sup>(٧)</sup> المرجع نفسه.

<sup>(٨)</sup> تشريعات حكومة الولايات المتحدة.

<sup>(٩)</sup> تطهير وتجديد الموقع: ١,٥ بليون دولار؛ مباني مدمرة في مجمع مركز التجارة العالمي (حوالي ١٤ مليون قدم مربع): ٦,٧ بلايين دولار؛ القيمة الدفترية للبرجين: ٣,٥ بلايين دولار؛ مباني لحقت بها أضرار في منطقة مركز التجارة العالمي (نحو ١٥ مليون قدم مكعب): ٤,٥ بلايين دولار؛ محتويات المباني في مجمع مركز التجارة العالمي: ٥,٢ بلايين دولار.

<sup>(١٠)</sup> تقدير خسائر الربع الرابع من سنة ٢٠٠١ (تحليل الأثر الاقتصادي).

<sup>(١١)</sup> المرجع نفسه.

<sup>(١٢)</sup> تكاليف المرافق الأساسية العامة: سلك حديد مترو الأنفاق: ٣٥٠ مليون دولار؛ المر: ٥٥٠ مليون دولار؛ المنافع: ٢,٣ بليون دولار (قياس آثار هجوم ١١ أيلول/سبتمبر).

<sup>(١٣)</sup> المكتب الحكومي للحاسبة، استعراض التقديرات المتعلقة بأثر الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر على إيرادات الضرائب في نيويورك، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

<sup>(١٤)</sup> "العالم في سنة ٢٠٠٢".

تدعم الإرهاب من بين أفقر البلدان في العالم. ويتمثل جزء كبير من مشكلة أفغانستان في أنها ليست مشاركة في الاقتصاد العالمي وقد جذب حكام طالبان السابقون البلد إلى عصور الظلام، فكريا واقتصاديا. ورغم أن بلدانا فقيرة أخرى تتمتع بنفس النمو الاقتصادي من خلال مشاركتها المتزايدة في الاقتصاد العالمي، فإن حدوث ركود اقتصادي لن يضر بتوقعاتها الاقتصادية فحسب بل أيضا سيعرض للخطر استقرارها السياسي [١٢].

وربما كانت مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أوضح مثال للتكاليف الاقتصادية العالمية ذلك لأنها حظيت بتغطية وسائل الإعلام على نطاق العالم، بيد أن الإرهاب في أماكن أخرى يكبد خسائر اقتصادية جمة.

كما أن الهجمات الإرهابية في بلدان أخرى غير الولايات المتحدة لم تؤد بوجه عام إلى إجراء بحوث مماثلة للأسباب والعواقب. وقد كانت التكاليف التي تكبدتها شركات الطيران في جميع أنحاء العالم بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مذهلة: فقدَ ما مجموعه ٣٠٠٠ موظف في شركات الطيران وظائفهم في كندا واضطرت شركات الطيران في بلجيكا وكندا وسويسرا إلى إعلان الإفلاس [١٣]. وأجرى مسؤول تنفيذي في إحدى شركات الطيران تقديرات بأن المطارات كانت تتوقع أن تخسر ما يزيد على ٢ بليون دولار في الإيرادات وأن تتكبد ما يزيد على بليون دولار في تكاليف الأمن الإضافي خلال الـ ١٢ شهرا التالية للهجمات [١٤]. واضطرت حكومة الإقليم الكندي في مانيتوبا إلى إنشاء مجلس استشاري لتنسيق التسويق بين القطاعين العام والخاص في مجموعة متنوعة من المصالح السياحية لوقف خسائر الصناعة من تصاعدها يوما بعد يوم خارج نطاق السيطرة [١٥]. وفي الولايات المتحدة، بلغ معدل البطالة أعلى درجة له خلال عشرين سنة. ومن المتوقع أن يخسر ما يُقدر بحوالي ٩ مليون عامل في الفنادق والسياحة وظائفهم وفقا لما جاء في تقرير آخر [١٦]. وقدردت منظمة العمل الدولية أن "٢٤ مليون شخص في أنحاء العالم يمكن فصلهم من الخدمة" [١٧]. وجاء في دراسة على مستوى الدولة أجزاها معهد ميلكن تقدير يربط بين هجمات ١١ أيلول/سبتمبر وخفض عدد الوظائف بمقدار ١,٨ مليون وظيفة بحلول نهاية سنة ٢٠٠٢ [١٨].

وقدر رئيس البنك الدولي جيمس ولفنسون أن عشرات الألوف من الأطفال سوف يموتون "ونحو عشرة ملايين شخص يحتمل أنهم يعيشون تحت خط الفقر حيث يعيشون على دولار أمريكي واحد يوميا بسبب الهجمات" [١٩]. وبالقرب من الشرق الأوسط، خفضت منظمة الأقطار المصدرة للبترو (الأوبك) إنتاجها من النفط بدرجة كبيرة واضطرت إلى خفض سعر البرميل خلال الشهرين التاليين لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وذلك يرجع إلى أن التخفيض في استخدام الوقود الناجم عن التخفيضات في الخطوط الجوية [٢٠]. وحذر أعضاء منظمة الأوبك من تهديد "حرب الأسعار" بين مصدري النفط في العالم إذا لم يستطيعوا الاتفاق

\* في النهاية، تسببت أزمة العراق في مواصلة ارتفاع الأسعار [٢١].

على سقوف الإنتاج\*. يُضاف إلى هذا التكاليف المحتملة لهجوم على شبكات الاتصالات العالمية. "فالقلق المتزايد في الولايات المتحدة وأماكن أخرى بخصوص احتمال هجمات على وسائل الإعلام ضد الهياكل الإعلامية الحساسة في حاجة إلى معالجة في ضوء التجربة الماضية والظروف الجديدة" [٢٢]. فهناك ما يزيد على تريليون دولار يوميا تتحرك بوسائل إلكترونية عبر المؤسسات المالية حول العالم [٢٣].

## تمويل الإرهاب

حينما تحركت قيادات قطاعات الأعمال في العالم لمواجهة كساد اقتصادي عالمي، ساهم في تفاقمه إلى حد كبير حدوث هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تحرك قادة الحكومات والمنظمات العالمية لوقف تمويل الجماعات الإرهابية. ويلعب دورا هاما في هذا المضمار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي [٢٤].

ويتخذ تمويل الإرهاب أشكالا كثيرة ويمثل بنية اقتصادية تتسم بكثير من نفس الخواص مثل الجريمة المنظمة الدولية. ورغم إصدار قوانين جديدة تتعلق بغسل الأموال في عديد من البلدان، فإن القدرة على التحقيق في هذه المعاملات تُعتبر محدودة على أكثر تقدير. وتُمثل الأنشطة الإرهابية وأنشطة الجريمة المنظمة جزءا ضئيلا—يصعب اكتشافه بالتالي من تريليونات الدولارات—في النظم المصرفية العالمية.

وتعتبر تكلفة تحمل أعباء شبكة إرهابية وخصوصا تكلفة تنفيذ هجوم إرهابي، صغيرة نسبيا. وباعتراف الجميع، فإن أي جماعة منظمة جيدا وممولة تستطيع أن تنفق ملايين الدولارات، بيد أن هذا يعتبر غير هام بالمقارنة مع تكلفة مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، هناك شاغل رئيسي يتمثل في خطر أسلحة الدمار الشامل، التي تستلزم عموما تكاليف أعلى من ناحية التطوير والتدريب. وفي هذا الخصوص، يعتبر من الاعتبارات الهامة وقوع إرهاب ترعاه أو تدعمه دولة من الدول.

ومن المصادر الرئيسية للدخول التي تحصل عليها الجماعات الإرهابية الجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة والمخدرات. وتقدر الأمم المتحدة أن تجارة المخدرات تطوي على حوالي ٤٠٠ بليون دولار سنويا وأن التجارة في الأسلحة الخفيفة قد تزايدت بشكل كبير عقب نهاية الحرب الباردة [١٤: ٥]. فالجماعات الإرهابية في كولومبيا وبيرو، على سبيل المثال، تمول بشكل جزئي عن طريق الاتجار بالمخدرات، وتدعم تجارة المخدرات جماعات في الشرق الأوسط والشرق الأقصى.

وحيثما تصل جماعة إرهابية إلى المرحلة التي تتجاوز مواردها المالية الدعم المقدم إلى جماعة صغيرة من الأفراد - عادة متطوعون يشغلون وظائف منتظمة وحققوا بعض النجاح في تنفيذ هجمات، تزداد الحاجة إلى التمويل [٥ : ١٣٠]. ولا بد للمنظمات من جمع أموال لشراء المواد أو الأسلحة اللازمة لأنشطتها المتكررة ولتتمكن من الوصول إلى المعرفة لكي تضع هذه المواد موضع التشغيل. ونتيجة لذلك، تحظى الجماعات الإرهابية الآمنة ماليا بميزة واضحة [٢٥].

وبالنسبة لمعظم الجماعات، فإن التمويل يأتي من مصدر أو أكثر له عادة صلة بما يلي:

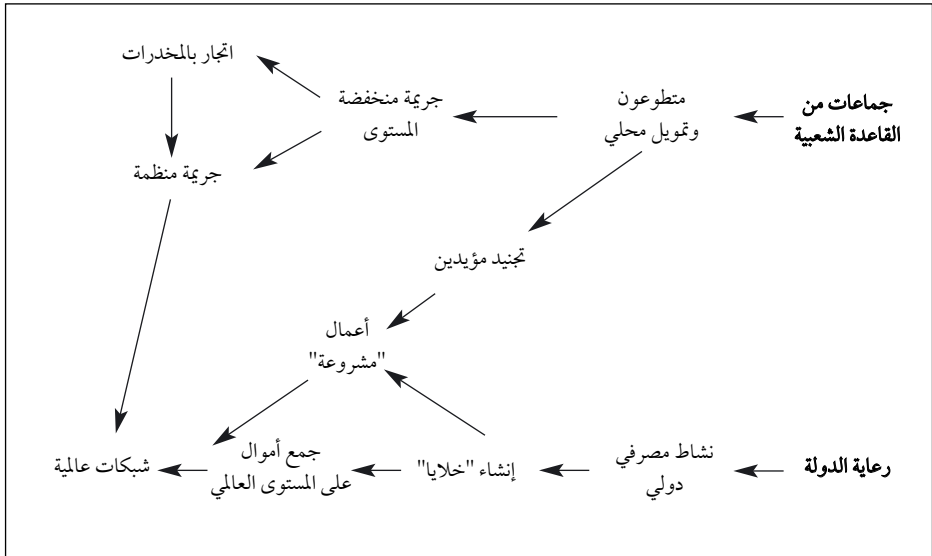
- (أ) رعاية من دولة؛
- (ب) جمع أموال على مستوى عالمي؛
- (ج) مؤسسات أعمال مشروعة؛
- (د) الاتجار بالمخدرات؛
- (هـ) جمع أموال على المستوى المحلي؛
- (و) نشاط إجرامي شائع (السرقه، النصب والاحتيال).

وباستثناء جمع الأموال على المستويات المحلية والنشاط الإجرامي الشائع، فإن استخدام المصارف لغسل الأموال وتحويلها لا يعتبر أمراً غير مألوف. وثمة حالة متعارفة وهي حالة الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت، الذي كان خلال السبعينات يسحب الكثير من موارد تمويله من الهيئات في الولايات المتحدة، عادة عن طريق جماعات واجهة تستتر على الحقيقة. وعندما نجح الضغط الحكومي وضغط الرأي العام في الحد من هذا التمويل، انتقلت المنظمة إلى النشاط الإجرامي المحدود مثل التهريب والحماية والابتزاز والاحتيال. وعن طريق تهديد شركات السيارات الأجرة وحافلات الركاب نجح الإرهابيون الأيرلنديون في تشغيل شركاتهم الخاصة بسيارات الأجرة وحافلات الركاب، وبذلك جمعوا ملايين الدولارات [٢٦].

وطوال العقد الماضي، تحركت الجماعات الإرهابية بشكل متزايد إلى تجارة المخدرات لتمويل العمليات. وكان هذا هو الحال في بيرو مع جماعة الدرب الساطع. وفي كولومبيا مع حركة ١٩ نيسان/أبريل (M-19) والقوات المسلحة الثورية الكولومبية؛ وفي ميانمار مع جماعة الاتحاد الوطني كارين؛ وفي سري لانكا مع ثور التاميل من أجل التحرير (Liberation Tigers of Tamil Eelan). ووجهت اتهامات بالتورط في تجارة المخدرات أيضا ضد جماعات في أفغانستان، وهي أكبر بلد منتج

للأفيون في العالم، وفي البوسنة والهرسك. ويزعم المؤلف ديشمان أن معظم هذه الجماعات لا تنتمي لهيئات الجريمة المنظمة، لكنها تطور شبكاتها الإجرامية الخاصة بها [٢٦] (انظر الشكل الثاني).

### الشكل الثاني - تطور تمويل الإرهاب على المستوى الدولي



وعادة ما تتخذ رعاية الدولة للمنظمات الإرهابية شكلا من شكلين: إنشاء منظمة أو اتفاق لدعم حركة قائمة من خلال دولة مارقة. وفي أي من الحالتين يكون بوسع الدولة الراعية تقديم التمويل وكذلك الموارد التقنية والتدريب والأسلحة المتطورة. ومنذ انتهاء الحرب الباردة، انتقلت رعاية الدولة للأنشطة الإرهابية من أوروبا إلى عدة بلدان في أفريقيا والشرق الأوسط. ورغم هذا الانخفاض في رعاية الدولة للإرهاب، صار من مصادر القلق الكبير عدد متزايد من الأفراد والجماعات غير المرتبطة ارتباطا متينا والتي تعارض العولمة.

وقد وافق إعلان الحرب على الإرهاب الذي أعلنه رئيس الولايات المتحدة جورج ووكر بوش عقب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بداية لتغيير كبير في السياسة الخارجية إزاء تهديد الإرهاب للعديد من الحكومات الأخرى. ورغم التركيز الحالي على شبكة القاعدة، يوجد للحملات الدولية والمحلية نطاق أوسع بكثير وهي تعتبر فعلا جزءا من مجهود تعاوني أكبر يضطلع به مع بلدان أخرى لمكافحة جميع أشكال الإرهاب. ويوجد تركيز رئيسي على آليات تمويل الجماعات الإرهابية.

## ملخص واستنتاجات

ربما تعتبر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ هي المحرك الحافز لمحاولة عالمية لمكافحة الإرهاب بأشكاله الكثيرة. وقدرت ورقة بحث رسمية من حكومة المملكة المتحدة حسابا للتكاليف الاقتصادية لهذه الأحداث بمبلغ ٥٠٠ بليون دولار [٢٧]. ومع ذلك، تعتبر التكاليف الاقتصادية معيارا واحدا؛ فمن المستحيل قياس الخسائر النفسية والعاطفية أو أثر الإرهاب على الاستقرار السياسي لكثير من البلدان.

ولا تقتصر التكاليف الاقتصادية على بلد واحد؛ فهي تؤثر على البلدان النامية وكذلك البلدان المتقدمة النمو. ولا يمكن قياس تكاليف الإرهاب بشكل مباشر نتيجة لفعل واحد أو مجموعة أفعال، وربما يمكن قياس التكاليف الهامة في الآثار غير المباشرة والدائمة على حياة المواطنين العاديين الذين يفقدون أسرهم ووظائفهم أو يفقدون نوعية حياتهم.

ورغم أن الإرهاب ليس ظاهرة جديدة، فإن استعمال أسلحة جديدة وتكتيكات جديدة وأهداف مختلفة قد عمل على زيادة هذا الخطر. ولن يستطيع بلد أن ينجح بمفرده في شن جهد لمكافحة الإرهاب، ذلك لأننا نعيش اليوم في مجتمع عالمي يعتمد على بعضه البعض. في النهاية فإن الأمل الوحيد في النجاح في الحد من الإرهاب يكمن في التعاون فيما بين البلدان والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب.

## المراجع

- 1 - William Dyson, "Terrorism", Internet presentation for the Texas Commission on Law Enforcement Officer Standards and Education, United States of America, 2001.
- 2 - John P. Holms and Tom Burke, *Terrorism: Today's Biggest Threat to Freedom*, rev. ed. (New York, Pinnacle Books, 2001).
- 3 - Harvey J. Iglarsh, "Terrorism and corporate costs", in *Terrorism: An International Journal*, vol. 10, No. 3 (1987).
- 4 - Judith Miller, Stephen Engelberg and William Broad, *Germs: Biological Weapons and America's Secret War* (New York, Simon and Schuster, 2001).
- 5 - Sarah Anderson, John Cavanagh and Thea Lee, *Field Guide to the Global Economy* (New York, New Press, 2000).
- 6 - New York City Partnership, *Economic Impact Analysis of the September 11th Attack on New York*, executive summary (New York, 2001).
- 7 - Cable News Network, *Morning News*, 26 December 2001.
- 8 - R. J. Hillman, "Terrorism insurance: rising uninsured exposure to attacks heightens potential economic vulnerabilities", testimony before the United States House of

- Representatives Committee on Financial Services, Subcommittee on Oversight and Investigations, Washington, D.C., 27 February 2002.
- Andrew Cave, "Lloyd's terror bill rises 45 per cent to £1.9 billion", *Daily Telegraph*, 7 December 2001. - ٩
- Harvey J. Iglarsh, "Fear of flying: its economic costs", *Terrorism: An International Journal*, vol. 10, No. 1 (1987). - ١٠
- Walter Enders and Todd Sandler, "Causality between transnational terrorism and tourism: the case of Spain", *Terrorism: An International Journal*, vol. 14, No. 1 (1991), p. 57. - ١١
- B. Singleton-Green, "The costs of terror", *Financial Times*, 31 October 2001. - ١٢
- George Robertson, "Black day for airline industry 'imperiled' by New York plane crash", *Calgary Herald*, 13 November 2001. - ١٣
- D. Marchini, "Airports struggle along with airline industry", *Cable News Network*, transcript no. 112104cb.102, 21 November 2001. - ١٤
- S. Soccoccio, "Sept. 11th aftermath: the tourism industry", *CBC News*, October 2001. - ١٥
- Hamisah Hamid, "Jobs threat for 9m in world's hotels, tourism industry", *New Straits Times Press* (Malaysia), 23 November 2001. - ١٦
- Business Day*, "South Africa: attacks lead to massive job losses", 9 November 2001. - ١٧
- Chicago Tribune*, "Attacks tied to 1.8 million job cuts: '03 rebound seen", 11 January 2002. - ١٨
- Ghanaian Chronicle*, "Africa, America and the terrorist menace", 8 November 2001. - ١٩
- B. Lewis, "Oil prices dive on plane crash news", *Toronto Star*, 13 November 2001, p. C03. - ٢٠
- B. Stanley, "OPEC members admonish non-OPEC producers to share burden of cutting oil output to steady prices", *Associated Press*, 14 November 2001. - ٢١
- Gregory J. Rattray, *Strategic Warfare in Cyberspace* (Massachusetts Institute of Technology Press, Cambridge, Massachusetts, 2001). - ٢٢
- Kurt M. Campbell and Michèle A. Flournoy, *To Prevail: An American Strategy for the Campaign Against Terrorism* (Center for Strategic and International Studies Press, Washington, D.C., 2001), p. 130. - ٢٣
- Stephen Fidler, "IMF mulls approach on terrorist funding", *Financial Times*, 12 November 2001. - ٢٤
- B. A. Jackson, "Technology acquisition by terrorist groups", *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 24, No. 3 (2001), p. 201. - ٢٥
- Chris Dishman, "Terrorism, crime and transformation", *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 24, No. 1 (2001), p. 48. - ٢٦
- Der Spiegel*, No. 48, 24 November 2003, p. 133. - ٢٧





## الاقتصاد الجديد الخاص بالرب :

### كيف يمول الإرهاب

بقلم : لوريتا نابوليوني\*

#### خلاصة

تمكنت القوات المتمردة المسلحة خلال السنوات الخمسين الماضية من بناء اقتصادها الخاص بها ، إنه الاقتصاد الجديد الخاص بالرب . وقد ولد هذا النظام الاقتصادي أثناء سنوات الحرب الباردة ، عندما اشتعل أوار حروب يخوضها بالنيابة أناس قائمون مقام جهات أخرى على طول الحدود الخارجية للكتلتين ، ونما هذا الاقتصاد بشكل كبير أثناء اكتساب الإرهاب الطابع الخصوصي ، عندما استحدثت جماعات مسلحة استراتيجيات للتمويل الذاتي . وفي السنوات الأخيرة ، أتاحت عولمة الاقتصاد العالمي قوة دافعة جديدة ؛ فجماعات الرب العصرية قادرة على أن تمول نفسها بطائفة متنوعة واسعة من أنشطة الأعمال المشروعة وغير المشروعة . وأوجد اندماج الاقتصاد الجديد الخاص بالرب مع الاقتصاد غير المشروع والإجرامي في العالم عملاقا اقتصاديا سريع النمو ، تبلغ دورة رأسماله سنويا ١,٥ تريليون دولار أمريكي ، وهو مبلغ ضعف الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . وهذا النهر من الأموال القذرة يُعاد تدويره أساسا داخل الاقتصادات الغربية وهو يمثل تهديدا مستمرا للأمن واستقرار النظام الاقتصادي الغربي . ومن الخطوات التي لا غنى عنها في الحرب ضد الرب لا بد أن تتخذ بفصل جوانب الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد الجديد الخاص بالرب والاقتصادات المشروعة التقليدية في العالم .

#### مقدمة

تُقارن الجماعات المتمردة المسلحة في أحيان كثيرة بمنظمات الأعمال الإجرامية . فالقاعدة على سبيل المثال وصفت بأنها من "جماعات الرب متعددة الجنسيات" . وكثيرا ما طبقت الجهات الأكاديمية والباحثون منذ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ نموذجا للجريمة المنظمة لدراسة بنية وأداء جماعات الرب الإسلامية [١] . ورغم تقبل هذا النموذج على نطاق واسع ، يضع هذا النهج قيودا على دراسة العنف السياسي . فمن تحليل اقتصاديات الإرهاب ، يظهر أن الجماعات

\* لوريتا نابوليوني هي عالمة اقتصاد حاصلة على دكتوراة في علم الاقتصاد من جامعة روما وعلى درجتي الماجستير في العلاقات الدولية من مدرسة جونز هوكينز للدراسات الدولية المتقدمة ، وفي إدارة الحكم مع رسالة علمية عن الإرهاب من مدرسة لندن للعلوم الاقتصادية . وقد نشرت لوريتا نابوليوني عدة مقالات وألفت وترجمت كتابا عن الإرهاب . وهي مؤلفة كتاب "الجهاد العصري : تعقب الدولارات وراء شبكة الإرهاب : (Modern Jihad: Tracing the Dollars Behind the Terror Network) ونشرته مطبعة بلوتو في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ .

المسلحة لديها عامة دوافع مختلفة عن تلك الدوافع لدى المنظمات الإجرامية. وتميل هذه الجماعات أيضا إلى أن تتفاعل فيما بينها بطريقة دولة ما من الدول. وفي مجال الاقتصاديات على الأقل، تكون طرائقها في التنفيذ أقرب إلى طريقة دولة من طريقة جماعات جرمية منظمة. ويتمثل إثبات هذا القول في أن المنظمات المسلحة استطاعت خلال العشرين سنة الماضية إيجاد حلقات اتصال اقتصادية متينة، أصبحت بدورها الأساس لنظام اقتصادي أشمل: الاقتصاد الجديد الخاص بالرعب\* وهذا الاقتصاد الغريب—العون الأساسي المالي للإرهاب العصري—يسد الثغرة بين الاقتصاد الدولي المشروع والاقتصاد الدولي غير المشروع.

وتستعرض هذه المقالة المكونات الأساسية للنظام الاقتصادي الذي أقامته المنظمات الإرهابية وحول تفاعلاتها فيما بينها ومع المنظمات الإجرامية والمشروعة أو مع الدول، متضمنة تحليلا في المقام الأول لمختلف مصادر الإيرادات التي تحت تصرف جماعات الرعب، ثم التركيز على أداء وحجم الاقتصاد غير المشروع على المستوى الدولي، والذي يُعتبر الاقتصاد الجديد الخاص بالرعب جزءا أساسيا منه.

### المنظمات الإجرامية مقابل منظمات الرعب

ينبع فرق فاصل بين الجريمة المنظمة العادية والإرهاب السياسي من اختلاف دوافع الظاهرتين، وهي الدوافع التي تفرض الطريقة التي تدير الظاهرتان بها الأعمال الخاصة بكل منهما. فكسب المال هو محرك الجريمة وتجميع الأموال هو القاعدة الأساسية للمحاسبة المالية. ومن ثم تدير المنظمات الإجرامية أعمالها بطريقة كثيرة الشبه مع الشركات الخاصة المشروعة حيث يكون الهدف النهائي هو تحقيق الربح وتجميع الأحوال. ولهذا تدار تدفقاتها المالية من خلال نظام للمحاسبة تضبطه كشوف ميزانية، كما يحدث في مشروعات الشركات. بيد أن جماعات الرعب تحركها دوافع سياسية. وبالتالي، فإن هدفها النهائي ليس هدفا ماليا بل سياسيا: لاستبدال شكل من أشكال الحكومة بآخر، على سبيل المثال، الاستعاضة عن نظام حكم آل سعود بنظام يريده أسامة بن لادن وهي الخلافة الجديدة، أو الهدف حماية نظام قائم، كما هو الحال بالنسبة لطلابان في أفغانستان إلى أن جاءت قوات الائتلاف بغزو هذا البلد.

وعلى النقيض من جماعات الجريمة المنظمة، فإن المنظمات الإرهابية مهتمة بإنفاق الأموال أكثر من غسل الأموال. فالإيرادات التي تدرها مشاريعهم من الأعمال المشروعة، على سبيل المثال، ليست في حاجة إلى غسل أموال؛ إنها في حاجة إلى توزيعها داخل شبكة الخلايا والخلايا النائمة

\* هذا النظام الاقتصادي هو حصيلة تطور العنف السياسي أثناء النصف الأخير من القرن الماضي: من الإرهاب الذي ترعاه الدولة إلى اكتساب الرعب طابعا فرديا خصوصا وظهور دول متخفية. ويعتبر الجهاد العصري هو المحرك الرئيس للاقتصاد الجديد الخاص بالرعب. واستخدام مصطلح "الرعب" بدلا من مصطلح "الإرهاب" يخدم هنا التمييز بين التحليل السياسي والاقتصادي لهذه الظاهرة.

في أنحاء العالم. ولهذا السبب، أولت بعض الجماعات في السنوات الأخيرة قدرا كبيرا من الاهتمام إلى التلاعب بالأموال، أي تحريك مبالغ كبيرة دون محاولة الكشف عنها [٢]، وهي مهمة تقوم بها شبكة دولية من الفروع ومصارف المراسلة لبعض المؤسسات المصرفية ووسائل مالية أخرى مثل نظام الحوالة.

### مصادر إيرادات المنظمات الإرهابية الكبرى

يمكن تقسيم التدفقات الأساسية لميزان المدفوعات للمنظمات المسلحة إلى ثلاث فئات أساسية وفقا لأصولها: (أ) الأعمال المشروعة (وهذه أنشطة من حيث هي لا تعتبر غير مشروعة)؛ (ب) إيرادات غير مشروعة تخالف أو تتحايل على الالتزامات القانونية؛ (ج) الأنشطة الإجرامية. والأعمال المشروعة تشمل الأرباح المتأتية من شركات تسيطر عليها الجماعات المسلحة—فالجهاد الإسلامي المصري، على سبيل المثال، امتلك عدة محال لعسل النحل في الشرق الأوسط— وحصل على هبات من أعمال الإحسان والصدقة والأفراد. وتنشأ الإيرادات غير المشروعة من تحويل أموال مشروعة إلى قنوات غير مشروعة، بل تشمل أيضا معونات مستترة من حكومات أجنبية. ويعتبر نطاق الأنشطة الإجرامية متسع الأبعاد؛ فهذه تمثل أكبر مصدر وحيد للإيرادات في ميزان مدفوعات الرعب وتشمل إيرادات متأتية من الاختطاف والابتزاز والسرقة والاحتيال والقرصنة والتهرب وغسل الأموال.

### الإيرادات المشروعة

يوجد تدفق هام في ميزان مدفوعات جماعات الرعب تمثله تحويلات المواطنين المقيمين في الخارج، التي تتم إما مباشرة أو عن طريق مؤسسات مخصصة الغرض مثل لجنة المعونات الأيرلندية الشمالية (Noraid) في حالة الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA) وتفرض منظمة التحرير الفلسطينية نسبة ٥ في المائة ضريبة على دخل جميع الفلسطينيين المقيمين في الخارج. وبطريقة مماثلة، في أواخر التسعينات، كان المهاجرون الألبان في ألمانيا وسويسرا يتبرعون بنسبة ٣ في المائة من دخولهم لتمويل مقاتلي جيش تحير كوسوفو (KLA) في كوسوفو.

ورغم أن هذه التحويلات تمثل مصدرا هاما من مصادر العملات الأجنبية، فإن تبرعات المهاجرين لا تأتي في شكل أموال نقدية فحسب. فأثناء الحرب التي دارت في كوسوفو، قدم الأمريكيون من أصل ألباني إلى مقاتلي جيش تحرير كوسوفو أجهزة راديو ومعدات رؤية ليلية وسترات واقية من الرصاص اشتروها من قائمة الأسعار الأمريكية الخاصة بالطلب بالبريد. وغالبا لا تعتبر هذه التبرعات غير مشروعة من الناحية الفنية، نظرا لأن القوانين الوطنية كثيرا ما لا تميز بين التحويلات المشروعة ورعاية الجماعات المسلحة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية،

على سبيل المثال، بوسع الناس حتى الآونة الأخيرة تجميع "تبرعات من أجل المنظمات أو الجماعات أو الجيوش المتمردة، كما لا تعتبر جريمة بالنسبة لأي فرد أو جماعة الانضمام إليها، فيما عدا أن تكون هذه المنظمة أو الجماعة أو الجيش على قائمة الجماعات الإرهابية والمنظمات التي أعدتها وزارة الخارجية" [٣]. ويبدو أن هذه القائمة تنوع وفقا لتقلبات السياسة الخارجية الأمريكية. ففي السنوات الأخيرة، على سبيل المثال، أضيف جيش تحرير كوسوفو إلى القائمة وأزيل من القائمة مرتين\*.

وتؤدي التبرعات الشخصية دورا كبيرا في الإيرادات الإرهابية في جميع أرجاء العالم. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، سلمت شرطة البوسنة إلى وزارة العدل التابعة للولايات المتحدة تقريرا عنوانه "حلقة الوصل الذهبية". وقد عُثر على هذه الوثيقة أثناء غارة على دار آمنة من دور القاعدة في البوسنة والهرسك وكانت تضم أسماء ٢٠ من كبار الأنصار الماليين للإرهاب [٦]. وكان من بين الأسماء المزعوم أنها من "رعاة الرعب" بعض أغنى وأقوى الأشخاص في العالم. فمما يذكر على سبيل المثال، أن القائمة كانت تحتوي على اسم أحد أصحاب ملك السعودية، الذي وفقا لمجلة فوربيس (*Forbes Magazine*) يعتبر الرجل ١٣٧ بين أغنى الأثرياء في العالم، وتبلغ ثروته أربعة بلايين دولار. وفي عام ١٩٨١ أسس هذا الرجل السعودي الشهير الشركة القابضة "دلّه البركة"، وهي امبراطورية مصرفية لها ٢٣ فرعا وعدة شركات استثمارات متناثرة عبر ١٥ بلدا. وورد في التقرير أيضا رئيس الهيئة الدولية للإغاثة الإسلامية، وهي هيئة خيرية سعودية، مرتبطة بأسماء بن لادن ورئيس المصرف الأول للاستثمار الإسلامي؛ وصهر أسامة بن لادن وهو المالك السابق للمصرف التجاري الوطني السعودي، وهو رجل تعتبره مجلة فوربيس الرجل رقم ٢٥١ بين أغنى الأثرياء في العالم، حيث تبلغ ثروته ١,٩ بليون دولار، ورئيس سابق لشركة أرامكو السعودية ووزير النفط السعودي السابق.

## الإحسان والهبات الخيرية

هناك مصدر آخر ذو صلة من مصادر العملات الأجنبية لتمويل الإرهاب وهو يتمثل في الهبات الخيرية. وهذه ليست ظاهرة جديدة. فالصلة بين الهبات الخيرية والمنظمات الإرهابية تعود إلى السبعينات، عندما أنشأ الأمريكيون من أصل أيرلندي أنشطة خيرية للأرامل واليتامي الكاثوليك في أيرلندا الشمالية واستخدموا الأموال لدعم الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت. وازدهرت أعمال الخير والإحسان الإسلامية في الثمانينات من القرن العشرين، أثناء الجهاد لمكافحة

\*مرت بضعة أشهر فقط بعدما امتدحها السيناتور ليرمان، بقوله: "إن القتال من أجل جيش تحرير كوسوفو يعتبر قتالا من أجل حقوق الإنسان والقيم الأمريكية"، عندما أعيد وضع جيش تحرير كوسوفو مرة أخرى في قائمة المنظمات الإرهابية التي وضعتها وزارة الخارجية الأمريكية [٤]. "وعندما سئل أحد مسؤولي وزارة الخارجية عما إذا كانت هذه الوزارة قد نظرت في وضع جيش تحرير كوسوفو على قائمة المنظمات الإرهابية، قال إن جيش تحرير كوسوفو لم يدرج في قائمة منظمة إرهابية أجنبية" [٥].

السوفييات. وفي ذلك الوقت، كانت الولايات المتحدة تشجع جميع أشكال تمويل المجاهدين، بما في ذلك الهبات الخيرية المقدمة من البلدان الإسلامية. وكانت الهبات الخيرية تصل إلى المجاهدين عبر مصرف الائتمان والتجارة الدولي (BCCI)، وهي مؤسسة ذات طابع احتيالي، استخدمت أيضا من وكالة المخابرات المركزية للقيام بأعمالها المستترة.

وما أن انتهى الجهاد ضد السوفييات، ظلت الهبات الخيرية الإسلامية لدعم المسلمين الذين يخوضون حروبا مماثلة في بلدان أخرى، على سبيل المثال، في البوسنة والهرسك والشيان. وتطور العديد من المؤسسات الخيرية، التي يرأسها مشايخ مسلمون أو أعضاء مسلمين في الجماعات الإسلامية المتطرفة، من جهات راعية للمجاهدين إلى قنوات مالية للجماعات المسلحة الإسلامية، بل تقدم في بعض الأحيان المأوى لأعضاء المنظمات الإرهابية. وعندما انهار مصرف الائتمان والتجارة الدولي، استخدمت الهبات الخيرية الإسلامية شبكة من المصارف الإسلامية لتمير الأموال إلى جماعات الربح، التي ثبت أنها أداة مثالية للتلاعب الاحتياالي بالأموال

وكثير من المصارف الإسلامية هي نتاج تحالف مستغرب بين الطبقة الوسطى السعودية الناشئة ورجال الدين الوهابيين. فالمجموعة الأولى قدمت الأموال والثانية قدمت البنية في تمسك شديد بالشريعة الإسلامية، إلى سلالة جديدة من المؤسسات الإسلامية [٧]. والمصارف الإسلامية على سبيل المثال تفرض على كل معاملة تقوم بها الزكاة، وهي الزامية على كل مسلم. ولا توجد وثائق مستندية تحفظ بشأن هذه التبادلات النقدية؛ وتتطلب قواعد الممارسة في المصارف الإسلامية إبادة جميع المستندات بمجرد أن يتم تحويل أموال الزكاة. وتتم بعض أموال الهبات الخيرية عن طريق المصارف الإسلامية عن طريق الجماعات والخلايا الإسلامية المتناثرة في جميع أنحاء العالم.

ووجه الاتهام لعدد من الأعمال الخيرية الإسلامية لأنها تمول طائفة من المشاريع المشروعة وغير المشروعة، ابتداء من إنشاء المساجد والمدارس (المدارس الدينية الإسلامية) إلى شراء الأسلحة ورعاية هجمات الإرهاب [٨]. ويعتبر الجمع بين المعونة الإنسانية والنشاط غير المشروع شيئا معهودا لدى كثير من المؤسسات الخيرية. وعلى سبيل المثال، فإن هيئة موفق، المعروف أنها الإغاثة المباركة، وهي هيئة خيرية سعودية يدعمها صراحة أسامة بن لادن\*، تنظم دورات دراسية باللغة العربية ودروس الحواسيب والدراسات القرآنية في البوسنة وتتولى أيضا توزيع المعونات الغذائية لمساعدة المحتاجين. بيد أن هيئة موفق، وفقا لما قاله ضابط مخابرات كرواتي سابق، كانت أيضا تدعم الجماعات المسلحة الإسلامية العاملة في البوسنة وألبانيا [١٠]. ولأن الهبات الخيرية ليست جميعها مصادر غير مشروعة للإيرادات، من الصعب جدا في كثير من الأحوال التفرقة بين المعونة الإنسانية من رعاية الإرهاب. وقد جرى أيضا تسلل بعض أنصار الإرهاب أيضا إلى الأعمال الخيرية ذات النية الحسنة حيث قام هؤلاء بتحويل بعض الأموال إلى الجماعات الإرهابية.

\* في سنة ١٩٩٦، ذكرت صحيفة الوطن العربي أن أسامة بن لادن قد اعترف بأنه واحد من أنصار موفق [٩].

## الإيرادات غير المشروعة

هناك مصدر إضافي من مصادر إيرادات الجهات الثائرة على السلطة وهو رعاية الدولة، مثل التمويل الذي كانت تقدمه حكومة الولايات المتحدة إلى جماعات الكونترا المعارضة في أمريكا الوسطى في الثمانينات من القرن الماضي. واليوم تؤدي رعاية الدولة دورا صغيرا فحسب في تمويل الإرهاب؛ وهناك وسيلة أكثر شيوعا للحصول على عملات أجنبية من منظمات دولية وحكومات أجنبية وهي تحويل الأصول وهو يُعرف بأنه إعادة توزيع المساعدات الخارجية أو الأصول القائمة لصالح جماعات مسلحة [١١]. ويعتبر تحويل الأموال واحدا من المصادر المربحة في الإيرادات للجماعات المسلحة في بلدان العالم الثالث. وهذا يمكن أن يتخذ أشكالا كثيرة، غالبا ما تكون خيالية وغير متوقعة. ومنذ بضع سنوات، على سبيل المثال، أمكن عن طريق المراقبة بالسواتل الأمريكية رصد ألف شاحنة حصل عليها العراقيون في إطار برنامج الأمم المتحدة لمبادلة النفط مقابل الطعام، وهي الشاحنات التي حولت إلى مركبات عسكرية [١٢]. ويعتبر تحويل الأصول منتشرا على نطاق واسع لدرجة أن البلدان المانحة تقبل نسبة مبيّنة قدرها ٥ في المائة لما هو معهود من تسريب المعونة سواء كانت نقدية أو عينية إلى طريق آخر.

وهناك شكل شائع آخر للتحويل يتم بفرض "ضرائب جمركية": فالجماعات الإرهابية غالبا ما تفرض ضرائب على المرور في الطرق بالأقاليم التي تسيطر عليها. فأتثناء الحرب الدائرة في البوسنة على سبيل المثال، كان الكروات البوسنيون يفرضون نسبة ٢٧ في المائة ضريبة على المعونة الدولية التي تعبر عن طريق أراضيهم إلى وسط البوسنة. وهناك شكل آخر هو السلب ونصب الكمائن، وكذلك فرض أسعار عالية لتبادل العملات مما يساهم في رفع أسعار العملات المحلية كما حدث في السودان والصومال [١٣]. فالتحويلات من العملات الأجنبية على سبيل المثال، يتم تحويلها إلى عملات محلية بسعر الصرف الرسمي، وهو ما يعتبر أعلى بكثير من سعر السوق السوداء. ويقبض الفرق بالعملة الصعبة من يسيطر على الأراضي—الحكومة أو الجماعات المسلحة.

## الإيرادات المتأتية من الجريمة

تقوم الجماعات الإرهابية أيضا بتمويل نفسها عن طريق تحويل أصول محلية التي تعتبر نشاطا إجراميا ويمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة: الاغتصاب والنهب والابتزاز والسلب. ويعتبر تحويل الأصول المحلية ضارا للغاية بالاقتصاد التقليدي ذلك لأنه يفترس مباشرة موارده الخاصة. وفي السبعينات من القرن الماضي، فإن سياسة منظمة إيتا (ETA) الخاصة بأعمال الابتزاز والسلب، استنفدت الثروة من منطقة الباسك في أسبانيا؛ وجرى اغتيال العديد من رجال الأعمال، مما سبب هجرة خبراء الصناعة وأسرههم [١٤]. وفي جنوب لبنان تجيء الإيرادات الأساسية لحزب الله من ابتزاز رجال التجارة والتجار ورجال الأعمال وأصحاب المطاعم وأصحاب المحال التجارية، ومعظمهم في وادي البقاع.

ويصنف بعض الجماعات الإرهابية أعمالهم الإجرامية في الابتزاز بأنها "ضريبة حرب"—وهي مدفوعات يستحقونها إذا كانوا هم يديرون شؤون أي إقليم [١٥].

ولهذا يُعتبر تحويل الأصول المحلية، بحكم طبيعته، مصدرا هاما للإيرادات، وخصوصا في البلدان التي تشهد حربا أهلية. عندما استخدم الجيش السوداني ميليشيا البقارة البدوية من الشمال لنهب قرى في الجنوب، وهو معقل جيش التحرير الشعبي السوداني، كانت النتيجة هي انتشار المجاعة في المنطقة الجنوبية في السودان. وكانت الميليشيا مسؤولة عن انتشار سرقة قطعان الماشية على نطاق واسع، مما دمر اقتصاد أرزاق ومعاش السكان المحليين وأدى إلى انتشار المجاعة [١٦].

وهناك أنشطة إجرامية أخرى كثيرة تدر إيرادات كبيرة لميزان مدفوعات الرعب؛ والقائمة لا نهاية لها، حيث تتراوح من ارتكاب الجرائم التافهة إلى القتل العمد، ومن سرقة بطاقات الائتمانات إلى القرصنة في أعالي البحار. في هذه المقالة، سيتم استعراض نوعين فقط: الاختطاف والتهريب؛ وسيتم استعراض الأول لأنه مصدر هام من مصادر العملة الأجنبية واستعراض الآخر لأنه النشاط الإجرامي الذي يُدر أكبر قدر من الإيرادات لميزان مدفوعات الرعب.

## الاختطاف

عندما يتم اختطاف أجنبي أو رجال أعمال أو سائحين أو عاملين في المعونات الدولية، يُصبح دفع الفدية إيرادات؛ فإذا دفعت الفدية بالعملة الصعبة تعتبر أيضا مصدرا من مصادر العملات الأجنبية. ففي عام ١٩٩١، على سبيل المثال، اختطفت الحركة الإسلامية في أوزبكستان (IMU) شخصا برتبة لواء من وزارة الداخلية القيرغيزية وأربعة خبراء جيولوجيا يابانيين يعملون في شركة للمناجم قرب باتكين، وهي أقل الجهات نموا في قيرغيزستان. ووفقا للمصادر الدبلوماسية الغربية، دفعت حكومة اليابان سرا إلى الحركة الإسلامية الأوزبكية ما بين ٢ مليون دولار وستة ملايين دولار نقدا من أجل إطلاق سراح أولئك الأشخاص [١٧].

ونظرا لأن الرهائن مجرد سلع بالنسبة للجماعات الإرهابية—مثل المخدرات والنفط والذهب والماس—يستطيع أي شخص أن يزايد على حياتهم بما في ذلك المنظمات الإرهابية. وفي هذه التجارة الفظة بأرواح البشر، لشراء الموت لشخص ما يمكن أن يصبح بيانا سياسيا قويا. ففي نهاية ١٩٩٨ اختطف المتمردون الإسلاميون الشيشانيون ثلاثة بريطانيين وشخصا من نيوزيلندا، وهم مهندسون يعملون في شركة غرانغر تيليكوم Granger Telecom، وهي شركة بريطانية تنسئ شبكات لاتصالات الهاتف النقال في الشيشان. وتفاوض الثوار مع شركة غرانغر على دفع فدية قدرها أربعة ملايين دولار. بيد أنه قبل أن يتم تحويل المبلغ، قطعت رؤساء هؤلاء الأشخاص. وكشف تحقيق إذاعة التلفزيون في القناة ٤ عن الساعات الأربع الأخيرة في حياة الرهائن كشفت

عن دخول أسامة بن لادن في المفاوضات. ووفقاً لبرنامج Dispatches الذي أذاعته القناة ٤، في الساعة الحادية عشرة أن رجل الأعمال السعودي عرض مبلغ أربعة ملايين جنيه استرليني لكي يتم إعداد المهندسين [١٨] واتضح أن الرجال كان القصد من ورائهم تمرير معلومات إلى حكومة المملكة المتحدة عن الحالة الاقتصادية في بلاد الشيشان\*. وكانت رؤوس الضحايا الأربعة، التي استعيدت من حفرة إلى جانب طريق في الشيشان إنذاراً مروعاً من بن لادن لحكومة المملكة المتحدة: أبقوا بعيداً عن منطقة القوقاز وبعيداً عن مواردها. وتمسك الثوار الشيشان بدفع الفدية.

## التهريب

يعتبر أهم نشاط يدر إيرادات للإرهابيين المعاصرين هو التهريب، الذي يعتبر جريمة أيضاً\*\*. وتتراوح البضائع المهربة من السجائر والمشروبات الكحولية إلى الماس وهي مصدر هام من مصادر تشغيل وتجنيد جماعات الرعب. وكان الصحفي دانييل بيرل من صحيفة وول ستريت جورنال الذي أعدمه جيش محمد عندما كان يقوم بالتحقيق في موضوع التجارة بباكستان في إطار الاتفاق الأفغاني للتجارة العابرة\*\*\*. قد كتب مقالاً قبل اختطافه تماماً قال فيه "بالإضافة إلى توفير إيرادات لأولئك المعينين يتيح التهريب فرص عمل للسكان الفقراء في المناطق القبلية على طول الحدود الأفغانية" [١٩] وهذه العبارة توجز الكثير من اقتصاديات البضائع المهربة. فالتهريب هو صناعة تمول الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية. ويحتمل أن يكون أكبر دخل في دفاتر ميزان المدفوعات الخاص بالإرهابيين. ويعتبر الحزام القبلي لباكستان مثلاً جيداً لهذه الظاهرة. ويقدر التجار حجم البضائع المهربة عن طريق الاتفاق الأفغاني للتجارة العابرة إلى باكستان بنسبة مذهلة قدرها ٨٠ في المائة من مجموع واردات باكستان. وهذه تشمل المنسوجات الصينية والكورية كذلك السيارات المفككة في أفغانستان والتي تنقل مفككة في أجزاء عبر الحدود ويُعاد تجميعها في الجانب الآخر [٢٠]. ومن بين الأسواق الأساسية في باكستان هي سوق كاراخانو في بيشاور، حيث يوفر ٦٠٠ تاجر معظمهم من أفغانستان، طائفة متنوعة عريضة من البضائع الأجنبية. وفي سنة ١٩٩٩، قدرت دراسة أجرتها الأمم المتحدة بأن

\* في رسالة موجهة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إلى شركة غرانغر تيليكوم Granger Telecom، كتب وزير خارجية المملكة المتحدة: باعتباركم عدداً صغيراً جداً من الشركات البريطانية العاملة في الشيشان ولديكم معلومات أصلية عن غروزي، فإننا نرحب بأرائكم عن إمكانية الاستثمار في الشيشان" وتعتبر شركات النفط والخدمات التابعة للمملكة المتحدة ناشطة للغاية في منطقة القوقاز ووسط آسيا. ومع تأييد ودعم من حكومة المملكة المتحدة، فإنها كانت تحاول الحصول على موطن قدم في هذه المناطق بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

\*\* يدر التهريب عملاً أجنبية ويستلزم التحويل المادي للمنتجات من بلد إلى آخر. ولهذا فإنه يمكن مقارنته بتصدير البضائع.

\*\*\* في عام ١٩٥٠ وقَّعت أفغانستان غير الساحلية الاتفاق الأفغاني للتجارة العابرة، وفيه ضمنت باكستان الحق في استيراد بضائع مغفأة من الضرائب عن طريق ميناء كراتشي. وأثناء فترة الجهاد لمكافحة السوفييات، أصبح الاتفاق الأفغاني هذا مرادفاً لتهريب البضائع الأفغانية المغفأة من الضرائب في ثلاثة بلدان.



الصادرات "غير المشروعة من أفغانستان إلى باكستان تبلغ حوالي بليون دولار ومن أفغانستان إلى إيران تبلغ ١٤٠ مليون دولار. أما نصيب حركة طالبان من هذه الأعمال، وهي ضريبة صادرات في الواقع فقد قدرته الأمم المتحدة بمبلغ ٣٦ مليون دولار في حين قدره البنك الدولي بمبلغ ٧٥ مليون دولار [١٩].

وتعتبر فوائد البضائع المهربة بالنسبة للجماعات الإرهابية متعددة الجوانب. فهي تعتبر ليس فقط مصدرا هائلا للإيرادات، بل إنها تعمل أيضا على تقويض بنية الاقتصادات التقليدية. وهي بذلك تيسر توليد اقتصادات سرية ونظام السوق السوداء الذي يُغذي بقاء الجماعات الإرهابية. فقد تضمنت دراسة أجرتها الجامعة الوطنية في كولومبيا تقديرات المبيعات من سان اندريستو، وهي أكبر سوق للتهريب في كولومبيا، أن نسبة ١٣,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلد في سنة ١٩٨٦ ونسبة تصل إلى ٢٥,٦ في المائة في عام ١٩٩٦ [٢١]. وفي كولومبيا، ساهم التهريب من بنما في إفلاس شركات التبغ المحلية وشركات الاستيراد. والتهريب له أيضا أثر سلبي على الإيرادات الضريبية للبلد. ففي سنة ١٩٧٦، بلغت قيمة مجموع الشحنات من بنما حوالي ١,٧ بليون دولار، لم تذكر الجمارك الكولومبية منها سوى واردات قيمتها ١٦٦ مليون دولار. وهذا يعني عدم فرض ضرائب على بضائع قيمتها ١,٥ بليون دولار دخلت البلد بصورة غير مشروعة؛ وهذا يمثل خسارة مالية صافية كبيرة لحكومة كولومبيا [٢١].

ويعتبر التهريب أيضا وسيلة رائعة لإعادة استغلال الأشياء. فوفقا لشبكة إنفاذ القوانين الخاصة بالجرائم المالية التابعة لوزارة الخزانة للولايات المتحدة، يعتبر سعر صرف البيزو في السوق السوداء الكولومبية من خلال الاتفاقات الاحتكارية الكولومبية في مجال المخدرات هو النظام الرئيسي لغسل الأموال الذي تستخدمه الاتحادات الاحتكارية الكولومبية في عالم المخدرات "وهو أكثر نظام فعلي مستفيد لغسل الأموال في نصف الكرة الغربي" [٢٢]. أما عن الطريقة التي تعمل بها فهي بسيطة: يقوم تجار المخدرات الكولومبيون بتجميع كميات كبيرة من الدولارات يريدون تحويلها وغسلها إلى عملات البيزو. ولهذا فإنهم يبيعون الدولارات في الولايات المتحدة بتخفيض إلى سماسة عملة البيزو. فمقابل مليون دولار يتلقون ما يعادل ٧٥٠٠٠٠٠ دولار بعملة البيزو. وعندئذ يستخدم السماسرة الأموال لشراء بضائع يمكن أن تدر أموالا نقدية بشكل سريع جدا. فهم يشترون منتجات رئيسية للتهريب مثل السجائر والمشروبات الكحولية والسلع الالكترونية وهلم جرا ويشحنونها إلى منطقة أوروبا المعفاة من الضرائب. والشيء البديل هو أنهم يشحنون صناديق مليئة بالأموال النقدية مباشرة إلى أوروبا ويشتررون البضائع من تجار الجملة المحليين. ومن هناك يجري شحن البضائع إلى كولومبيا حيث تباع بسعر مخفض، في كثير من الأحيان بأسعار تقل عما هي في بلدها الأصلي، وذلك للإسراع في دورة غسل الأموال. ولهذا يسهم التهريب في ظهور طائفة كبيرة من المنتجات التي لولا هذا لكانت باهظة الثمن لقطاعات كبيرة من السكان المحليين. وهذا هو أحد الأسباب لماذا يكون من الصعب سياسيا القضاء على هذا النوع من الأعمال.

وهذا التحليل الموجز لمصادر إيرادات المنظمات المتمردة ومن بينها الجماعات الإرهابية، يصور الطائفة العريضة من الأنشطة الاقتصادية التي في متناول الجماعات المسلحة. فبعضها يتصل مباشرة بتمويل جماعات الرعب؛ وتتعلق أنشطة أخرى بالأنشطة الإجرامية، وتشير نسبة مئوية صغيرة منها إلى أنشطة مشروعة. بيد أن كل هذه الأنشطة تنتمي إلى نفس نظام الأعمال المريب، وهو اقتصاد يُشارك في إدارته منظمات إرهابية وإجرامية. وفي القسم التالي سوف تستعرض بنية هذا الاقتصاد ويجري تقدير حجمه.

### الاقتصاد الدولي غير المشروع

أتاحت العولمة للمنظمات الإجرامية والإرهابية فرصة للتوسع ومشاركة البنيات الاقتصادية الدولية: كالمصارف الإسلامية والملاذات الضريبية خارج النطاق الإقليمي وأنشطة الأعمال المشروعة وغير المشروعة المؤازرة للرعب وهي جزء من هذا النشاط ومثلها مؤسسات غسل الأموال في الغرب. وهي جميعا عناصر أساسية في شبكة اقتصادية غير شرعية على الصعيد الدولي.

ويشكل الاتجار المنظم للمخدرات والأسلحة والبضائع والأشخاص قسما كبيرا من هذا الاقتصاد الذي يمكن تعريفه أنه اقتصاد قائم على الجريمة". فالمخدرات غير المشروعة تدر دورة رأسمال تقدر بحوالي ٤٠٠ مليون دولار سنويا؛ ومبلغ آخر قدره ١٠٠ بليون دولار ينتجه تهريب الأشخاص والأسلحة وبضائع أخرى مثل النفط والماس؛ ويتم إعادة استغلال نسبة ٩٠ في المائة من هذه الأموال خارج البلد الأصلي. ومن بين مبلغ ٤٠٠ بليون دولار سنويا متأتية من قطاع أعمال المخدرات، على سبيل المثال، يبقى جزء قليل قدره ١,٤ بليون دولار في بلد الإنتاج\*. ويرى رايموندو. و. بيكر، وهو زميل أقدم في مركز السياسة الدولية في واشنطن العاصمة، وخبير بارز في شؤون غسل الأموال، أن معظم الأموال التي يدرها النشاط الإجرامي العنيف يعاد استغلالها في الغرب، وخصوصا في الولايات المتحدة. "عندما يصل الأمر إلى ورود إيداعات ضخمة من الخارج، تتبنى المصارف الأمريكية في كثير من الأحيان فلسفة "لا تسأل ولا تبخ بالسر". "وفي الواقع تقدر وزارة الخزانة أن نسبة ٩٩,٩ في المائة من الأموال المتأتية من مصادر إجرامية والمعروضة للإيداع في الولايات المتحدة يتم قبولها في حسابات آمنة. وهذه حقيقة مؤلمة، بيد أن كثيرا من المصارف الأمريكية تقبل، تحت مظلة القوانين والسياسات الأمريكية

\* مبلغ ١,٤ بليون دولار هو متوسط قيمة المخدرات المنتجة في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١ بأسعار عام ٢٠٠١ الثابتة بالنسبة للبلدان السبعة الكبيرة في إنتاج المخدرات: أفغانستان، بوليفيا، بيرو، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، كولومبيا، المكسيك، ميانمار. وقد حسب هذا الرقم على أساس قيمة المخدرات عند نقطة البيع، وهي تختلف عن تكلفة الإنتاج (كم يتكلف المزارع لإنتاج المحصول). وهذا المؤشر مبني على الإنتاج المحتمل من المخدرات كما قدرته الأمم المتحدة. وقد أخذت في الاعتبار الكميات المضبوطة والأضرار التي لحقت بالمحاصيل وقت الحصاد.

المتضاربة، الأموال الواردة من الخارج حتى لو كانت تشبه في أنها اكتسبت بشكل غير مشروع" [٢٣]، ويهدف القانون الذي ينادي بتوحيد وتعزيز أمريكا بتوفير أدوات مناسبة لازمة لوقف وعرقلة الإرهاب (USA PATRIOT) إلى عرقلة تدفق الأموال هذا إلى الولايات المتحدة؛ بيد أن هذا من المبكر للغاية الحكم على تأثيره.

## رأس المال الهارب غير المشروع

يوجد عنصر آخر بالاقتصاد غير المشروع الدولي ويمثله رأس المال الهارب غير المشروع. وهذا يُشير إلى الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر بشكل غير مشروع دون أن يكتشفها أو يسجلها أحد في معظم الأحيان. ويمكن أن يتولد تدفق رأس المال غير المشروع إلى الخارج بسبب التهرب الضريبي، ومبالغ مالية مستعادة من سلف لأغراض غير مشروعة ورشاوي وإيرادات من فواتير مزورة وغير ذلك من المعاملات المزيفة. وهذا بوصفه ظاهرة من ظواهر عوامة الاقتصاد غير المشروع ينجم عنها أخطر أثر يدمر الاقتصادات المحلية للبلدان التي تتولد فيها هذه الأموال وتُسرب للخارج، حيث أن هذا يستنزف ثروتها. ووفقا لما يقوله المؤلف بيكر، جرى تحويل قرابة ٤٠ في المائة من مجموع ثروات أفريقيا إلى الخارج وغادرت روسيا في فترة التسعينات مبالغ تقدر ما بين ٢٠٠ بليون دولار و ٥٠٠ بليون دولار. وتعتبر سيراليون مثلا جيدا يوضح الأثر السيء لتدفق رأس المال غير المشروع إلى الخارج: وقد استخدم معظم عائدات العملات الأجنبية المتأتية من بضائع الماس المهربة وقدرت بمبلغ يتراوح بين ٢٥ مليون دولار و ١٢٥ مليون دولار سنويا لشراء أسلحة للجبهة المتحدة الثورية وشركائها في نشاط التهريب. ولا يُعاد توزيع إلا أقل القليل من هذه الثروة داخل البلد.

ويعتبر تحويل الأصول عنصرا آخر من عناصر تدفق رأس المال غير المشروع إلى الخارج والذي يسفر عنه إفقار البلدان. ففي سنة ٢٠٠١ قدم حوالي ٦٨ بليون دولار في شكل معونة إلى بلدان من بينها بلدان مثل أفغانستان التي تنتج المخدرات وبلدان مثل الشيشان التي تعمل كنقاط لعبور شحنات المخدرات. ومعظم هذه الأموال لم يصل أبدا إلى المحتاجين؛ وذهب بعضها لمساندة المخدرات والتهريب وصناعة الإرهاب، التي بدورها صدرت أو أنفقت الأرباح خارج بلد الأصل ووفقا لما يقوله بيكر فإن اقتصادات البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تلقت في أواخر التسعينات تدفقات رأسمالية سنوية إلى داخل البلدان بمبلغ ٥٠ بليون دولار من المعونة الخارجية (من الولايات المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي). وأثناء الفترة نفسها بلغت تدفقات الأموال التي غادرت بشكل غير مشروع هذه البلدان بسبب الاستتقاص في التجارة المتباعدة والمتحصلات المتأتية من الفساد ما مقدارها ١٠٠ بليون دولار [٢٤] وهذا يبلغ ضعف المبالغ المتدفقة للداخل. و"إضافة إلى ذلك، هناك تحويلات تستند إلى سياسات التسعير داخل الشركات، أي عندما تتعامل الشركات المتعددة الجنسيات مع فروعها والشركات

التابعة لها. ويضاف لهذه الأموال المتأتية من مصدر إجرامي جميع مبادلات الأصول غير المشروعة، وجميع التحويلات المزورة التي لا ترتبط بأية تجارة، ويُقدر مجموع أرقام الأموال القذرة التي تترك البلدان الفقيرة بمبلغ ٥٠٠ بليون دولار سنويا [٢٥].

وعموما يبلغ رأس المال الهارب غير المشروع حوالي نصف تريليون دولار سنويا\*. وإلى جانب الأموال الأخرى المتأتية من مصادر إجرامية يصل إلى رقم مذهل قدره تريليون دولار سنويا وهو ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي للإسمي للمملكة المتحدة. وهناك تقديرات أخرى لحجم المعاملات المالية غير المشروعة المعروفة أيضا بأنها "الناتج الإجرامي الإجمالي" تعتبر مشابهة جدا وتُقدر القيمة ما بين ٦٠٠ بليون دولار و ١,٥ تريليون دولار أي نحو ٢-٥ في المائة من الناتج الإجمالي العالمي، ومنه تتراوح نسبة المخدرات ما بين ٣٠٠ بليون دولار إلى ٥٠٠ بليون دولار، وتهريب الأسلحة والبضائع الأخرى والأشخاص وتزييف النقود ما بين ١٥٠ بليون دولار و ٤٧٠ بليون دولار والمتحصلات من جرائم الحاسوب تبلغ ١٠٠ بليون دولار [٢].

### الاقتصاد الجديد الخاص بالرعب

إن الجماعات الإرهابية لا تمول نفسها بالأموال غير المشروعة فحسب؛ فهي تتوفر لديها أيضا سبل الحصول على مصادر مشروعة من الإيرادات. فهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، جرى تمويلها بأموال نظيفة. فالأرباح المتأتية من قطاعات الأعمال المشروعة، والأموال المتحصلة من أعمال الإحسان والبر الإسلامية والمساجد والهيئات المستقلة المقدمة إلى المسلمين والتي تصل في غاية المطاف إلى دعم الجماعات المسلحة لا تعتبر "أموالا قذرة". فمبلغ ٢٥ مليون دولار الذي أعطي في شكل "هبات وهدايا" من شركة أونوكال إلى جماعة طالبان للفوز بعقد خط أنابيب بترول آسيا الوسطى خرج من الميزانية المشروعة للشركة. والهبات تعتبر أموالا مشروعة يمكن أن تستخدم لأنشطة الرعب. وفي الأساس، هذه واحدة من الفروق الأساسية بين الأموال المتأتية من الجريمة وتمويل الإرهابيين: فهي أصول وأرباح تم الحصول عليها بوسائل مشروعة بل وأعلنت لدى سلطات الضرائب وانتهت إلى تمويل الرعب. ومن ثم فإن الاقتصاد الجديد الخاص بالرعب عندما يُقارن بالاقتصاد غير المشروع الدولي لديه مصادر مالية إضافية، يمكن تقديرها بحوالي ثلث ونصف تريليون دولار سنويا\*\*.

\* أدرج المؤلف بيكر في هذا التقدير الحسابي أموال الزكاة والأموال المرسله للخارج من خلال نظام الحوالة.  
\*\* يستند هذا التقدير إلى بحث وضعه المؤلف وتقدير حجم الأعمال المشروعة لمنظمات الرعب.

وبالإضافة إلى الاقتصاد غير المشروع، فإن الاقتصاد الجديد الخاص بالرعب يبلغ حوالي ١,٥ تريليون دولار، أي نحو ٥ في المائة من الاقتصاد العالمي. وهذا يُشكل نظاما اقتصاديا دوليا موازيا للنظام المشروع. فهو يدر سيلا من الأموال تختلط مع الاقتصادات التقليدية وأساسا هو يسمنها. وهذا يزيد اعتماد بعض البلدان على المصادر المالية غير المشروعة ويضعف نظام السيطرة على غسل الأموال. وهو يستنزف اقتصادات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، حيث يتم توليد كثير من هذه الثروة. وهذا النوع من الاقتصاد يفقر الاقتصادات المشروعة ويعمل على ازدهار اقتصادات غير مشروعة واقتصادات الإرهابيين. وهذه العملية تضعف الدول وتشجع على تكوين اقتصادات تديرها جماعات مسلحة وكيانات تنشأ حول اقتصادات الصراع المسلح، وتؤجج نيرانها غالبا جماعات إرهابية. وحيثما تتطور هذه العملية، سوف يزداد حجم النظام الاقتصادي البديل ويزداد اعتماد الغرب عليها عن طريق نظام إعادة الاستغلال.

## غسل الأموال

يُعتبر مبلغ ١,٥ تريليون دولار ثروة كبيرة، وهو يمثل عملية حقن سنوية تدخل بها الأموال أساسا في اقتصادات الغرب بما يعادل نسبة مئوية كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ومعظمها يتم غسله بانتظام من خلال النظام العالمي لغسل الأموال أو يعاد توزيعه عبر نظام التلاعب بالأموال. وكثير من المؤسسات المالية الرسمية يوفّر—أو كان حتى عهد قريب جدا يوفّر هذه الخدمات. وفي سنة ١٩٩٥، وفي تقرير وضعته وحدة الاستخبارات المالية الأسترالية، في المركز الأسترالي لتقارير المعاملات والتحليل قُدّرت أن مبلغ ٣,٥ بلايين دولار أسترالي غير مشروع جرى إعادة تدويره في استراليا كل سنة. والمبلغ الذي استطاعت الشرطة أن تستولي عليه كان يمثل ١ في المائة فقط من هذه الأموال. وكانت المنطقة الشمالية من قبرص طوال عدد من السنوات هي فردوس غسل الأموال، حيث كانت المصارف والمؤسسات المالية تغسل حوالي بليون دولار شهريا من الاتحاد الروسي [٢٦]. ولعدة سنوات كانت تايلند أيضا مقصدا مفضلا للقائمين بغسل الأموال. وفي سنة ١٩٩٦، قدرت جامعة تشولا لونغ كورن أن مبلغ ٢٨,٥ بليون دولار مرت من خلال نظام غسل الأموال في ذلك البلد، وهو ما يعادل نسبة ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي التايلندي [٢٧].

والمؤلف السيد رايموند و. بيكر مُصرّ على رأيه بأن غالبية الأموال التي يجري غسلها تمر عبر مؤسسات الولايات المتحدة والمؤسسات الأوروبية. فالأموال المتأتية من مصادر إجرامية وإرهابية تدخل النظام تحت ستار أموال متأتية من أنشطة فاسدة أو أموال متهربة من الضرائب. ورغم أن تشريعات الولايات المتحدة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال تشترط تسجيل الإيداعات النقدية، "ذكر المسؤولون بوزارة الخزانة في مناسبات عديدة أن سياسة الولايات المتحدة هي ذاتها التي تجتذب رؤوس الأموال الهاربة من بلدان أخرى، مع قليل أو بدون اهتمام يولى إلى ما إذا كانت هذه الأموال أو لم تكن متهربة من الضرائب" [٢٥]. والفساد يعتبر مجالا آخر حيث يكون

القانون فيه في غاية الغموض . فحتى سنة ٢٠٠١، في حين كان يحظر على رجال الأعمال في الولايات المتحدة تقديم الرشوة إلى مسؤولين حكوميين أجانب، كان يسمح لمصارف الولايات المتحدة بمساعدتهم في تحريك الأموال دون توجيه أية أسئلة عن المصادر . ويذكر بيكر "أن ما يُفرض قانون الولايات المتحدة به . . . إلى رجال الأعمال الأمريكيين والخبراء الماليين ورجال المصارف هو عدم تقديم أية رشوة إلى المسؤولين الأجانب؛ لكن إذا تصادف وجود مسؤولين أجانب أثرياء، ومن بينهم أولئك المشتبه في كونهم من الفاسدين، عندئذ تريد الولايات المتحدة أموالهم" [٢٣، ٢٤]. فبنك نيويورك، على سبيل المثال، كان يخضع للتحقيق إزاء خطة لغسل الأموال عملت على تمرير عشرة بلايين دولار خارج الاتحاد الروسي . وكان أعضاء المافيا الروسية ورجال الأعمال والمسؤولون الحكوميون المرتبطون بها هم الذين دبروا التدفقات المالية للخارج، والتي شملت أموالا جرى تلقيها كمعونات من صندوق النقد الدولي [٢٦]. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وفي إطار قانون الولايات المتحدة الذي يُنادي بتوحيد وتعزيز أمريكا بتوفير أدوات مناسبة لازمة لوقف وعرقلة الإرهاب (USA PATRIOT) جرى أخيرا معاملة المتحصلات المتأتية من الفساد باعتبارها جريمة بمقتضى قانون الولايات المتحدة لمكافحة غسل الأموال، أي بعد ٢٥ سنة من إصدار قانون الممارسات الفاسدة الأجنبية . بيد أن تجريم معاملة المتحصلات المتأتية من الفساد لا يغير من الواقع بأن هناك طرقا كثيرة للالتفاف حول القانون [٢٥].

وعملية غسل الأموال تحدث بثمن غال . ففي الثمانينات من القرن العشرين، كانت تكاليف المعاملة بنسبة ٦ في المائة فقط لكن مع نهاية التسعينات قفزت هذه النسبة إلى ٢٠ في المائة من المبلغ المراد إعادة استغلاله [٢٧] وما زالت هذه النسبة آخذة في الارتفاع . ويوضح بيكر أن "هذه هي النسبة المثوية التي تدفع على مجموع المبلغ المراد غسله" . وفيما يتعلق بتجار المخدرات، تعتبر هذه تكلفة يسهل استيعابها . فثمن المخدرات كان في الواقع آخذ في الانخفاض في الولايات المتحدة في نفس الوقت الذي كانت تكلفة غسل الأموال ترتفع فيه . وهذا يعكس بوضوح الكمية المعروضة الجاهزة من المخدرات والتكاليف المنخفضة للتهریب، وبذلك تسنى بسهولة تسديد عملية غسل الأموال [٢٥]. فغسل الأموال آخذ يكتسب خطورة أكبر ولهذا أصبح أكثر تكلفة ليس هذا فحسب بل إنه يتطلب أيضا تقنيات متطورة . ووفقا لما يقوله المؤلف بيكر، كل ١٠٠ بليون دولار تقوم آلة غسل الأموال بمعالجتها تقابل مبلغ ٤٠٠ إلى ٥٠٠ بليون دولار من "الأموال القذرة" [٢٥]. فإذا كان هذا الرقم صحيحا، فمن بين مبلغ واحد ترليون دولار كل سنة، يجري غسل حوالي ٢٠٠ بليون دولار كل سنة أساسا من مؤسسات غسل الأموال الغربية وهي تدخل المعروض من الأموال في العالم باعتبارها "أموالا نظيفة" .

### تنامي الاقتصاد غير المشروع الدولي

إن السؤال الأخير الذي يتعين الإجابة عليه هو: ما مدى ضخامة ذخيرة الموارد التي تغذي الاقتصاد غير المشروع العالمي؟ وما مدى ضخامة الأموال المتداولة داخل هذا النظام الاقتصادي؟ بالأرقام المالية يرد مؤشر غير دقيق تقدمه الأرصد من دولارات الولايات المتحدة الموجودة في

الخارج أي عملة الولايات المتحدة المستخدمة خارج الولايات المتحدة\*. ولأن الوسيلة الأساسية لتبادل الاقتصاد غير المشروع هو دولار الولايات المتحدة، من المنطقي افتراض أن الجزء المخزون من الدولارات المحتفظ بها خارج الولايات المتحدة هو جزء من هذا الاقتصاد.

وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن نصيب عملة الولايات المتحدة المتداولة بشكل دائم في الخارج قد ارتفعت في الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٨ بحوالي ٦٠ مرة\*\*. وهذا مؤشر أساسي جدا لنمو الاقتصاد غير المشروع خلال تلك الفترة. وفي الوقت الحاضر، فإن ثلثي المعروض من أموال الولايات المتحدة، المعرف من الناحية الفنية بالرمز M1،\*\*\* يحتفظ بها خارج الولايات المتحدة ولا تزال النسبة المئوية آخذة في الارتفاع. وهذه القيمة تعطينا مؤشرا أوليا لنمو التراكمي للاقتصاد غير المشروع العالمي. وإجراء مقارنة لإصدار الأوراق المالية من فئة ١٠٠ دولار في الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٨ تبين أن نمو المخزون الخارجي كان أعلى بكثير من المخزون الداخلي. فكميات متزايدة من الدولارات تغادر البلد حيث يجري إصدارها ولا تعود أبدا، حيث تستخدم في المعاملات، أو يحتفظ بها كأوراق مالية أو يجري إيداعها في المصارف الأجنبية في ملاذات آمنة مالية.

وتعتبر الآثار المترتبة بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة كبيرة وهي تعكس درجة الاعتماد بين الاقتصاد المشروع والاقتصاد غير المشروع. فعملة الولايات المتحدة المحتفظ بها في الخارج هي مصدر هام للإيرادات لخزانة الولايات المتحدة بسبب النقد المدفوع للدولة كأرباح لصك النقود، وهو ما تكسبه الحكومة في تحويل المعدن النفيس إلى عملات نقدية مصكوكة أو أوراق مالية\*\*\*\*. فإذا كان مقدار العملة المحتفظ بها في الخارج حوالي ٢٠٠ بليون دولار [الرقم لعام ١٩٩٦]، وكان سعر ورقة الخزانة لمدة ثلاثة شهور هو ٥,٢ في المائة، فإن مقدار الأرباح من سك النقود (والوفر بالنسبة لدافع الضرائب) من العملة المتداولة في الخارج، والمحسبة كنتائج لهذين الرقمين تكون أكثر من عشرة بلايين دولار" [٣٠].

\* وفقا لما يذكره الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة "يستعمل الأجانب أوراقا مصرفية عالية القيمة بشكل أساسي كمستودع للقيمة، في حين قد تختار البلدان ذات الاقتصادات غير المستقرة استخدام الدولار كوسيط لتبادل العملات" [٢٨].

\*\* "هذا هو مكون عملة الولايات المتحدة التي تعتبر في تداول مستمر أو يتم تداولها في شكل دائم في الخارج. وقد افترضنا أن هناك عنصرا دائما وعابرا للعملات المحتفظ بها في الخارج. ومن حيث التعريف، فإن العنصر الدائم يعكس العملة التي هي في حالة تداول مستمر في الخارج ومن ثم لا تتدفق من خلال مكاتب نقود الاحتياطي الاتحادي. ونحن نفترض أن العملة المحتفظ بها في الخارج مثلا بسبب السياحة أو سفر رجال الأعمال تعود إلى الولايات المتحدة،... مع ذات وقت العبور مثل العملة المتداولة محليا". [٢٩]

\*\*\* الأموال النقدية والودائع القصيرة الأجل.

\*\*\*\* في كل مرة تقوم حكومة الولايات المتحدة بإصدار نقود، بسبب الطلب على النقود، فإنها تخلق ثروة. ومصطلح "أرباح سك العملات (Seigniorage)" هو ما كان يستخدمه في العصور الوسطى رجال الإقطاع الإيطاليون مقابل إصدار العملات الذهبية؛ فقيمة العملات المصكوكة تساوي قيمة الذهب الموجود فيها بالإضافة إلى أرباح سك العملات المفروض عليها، أي تكلفة إصدار العملات المعدنية. وجميع عملة الولايات المتحدة المحتفظ بها في الخارج يمكن اعتبارها شكلا من أشكال إقراض الخزانة بدون فائدة وهي لذلك تعتبر وفرا بالنسبة لدافع الضرائب.

## استنتاجات

إن درجة الاعتماد المتبادل بين النظام الاقتصادي المشروع والنظام الاقتصادي غير المشروع ربما كانت متطورة للغاية بالفعل مما يستدعي فصم جميع العلاقات. فهل تستطيع الرأسمالية الغربية أن تفقد عملية حقن نقدية سنويا بمبلغ ١,٥ تريليون دولار؟ وهل تستطيع الرأسمالية الغربية أن تعيش دون بترول الشرق الأوسط؟ إن الصعوبات المواجهة في إعادة بناء أفغانستان والعراق تعتبر مؤشرات أخطار تلوح في الأفق. فتهديد الإرهاب، وهو لا يغيب تماما عن عقول واضعي السياسة يعتبر تذكيرا مستمرا بأن الحاجة تدعو إلى إحداث تغييرات في السياسة الخارجية. وإغلاق قنوات النظام الاقتصادي الدولي غير المشروع يحتمل أن يفتح قنوات جديدة للاقتصاد غير المشروع.

ونظرا لأن مصدر بقاء الرعب، بالإضافة إلى الأيديولوجية وروح العصيان، هو المال، والطريقة الوحيدة لدحر الإرهاب العصري بوضع استراتيجية لقطع العلاقات بين السوق السوداء والاقتصاد السوقي المشبوه من ناحية والاقتصاد النظيف والمشروع من ناحية أخرى. وهذا سوف يستغرق وقتا، بل ربما يستغرق عقودا. والخطوة الأولى تتمثل في فطم الاقتصادات الغربية لكي تتخلى عن اعتمادها على الأموال المغسولة، والخطوة الثانية هي تشجيع المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية بالتمسك بالقواعد واللوائح الخاصة بالمالية الدولية وذلك بأن تصبح جزءا منها والخطوة الثالثة ينبغي أن تكون بإنقاذ المناطق من قبضة المنظمات الإرهابية والإجرامية، على سبيل المثال، بتجفيف منابع العرض والطلب فيما يتعلق بمنتجات المتاجرين بالمخدرات في الهلال الذهبي وكذلك في أمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى. وبدون هذه التدابير، سوف يظل اقتصاد الرعب يواصل الازدهار.

## المراجع

- ١ - Rohan Gunaratna, *Inside Al Qaeda* (New York, Columbia University Press, 2002).
- ٢ - Kimberly L. Thachuk, "Terrorism's financial lifeline: can it be severed?", *Forum* (Washington, D.C., Institute for National Strategic Studies, National Defense University), No. 191, May 2002.
- ٣ - Milan V. Petkovic, "Albanian terrorists" (Balkanianet, 1998) (<http://members.tripod.com/Balkania/>).
- ٤ - Michael Chossudovsky, "Osamagate: role of the CIA in supporting international terrorist organisations during the cold war" (Centre for Research on Globalization, October 2001) ([www.globalresearch.ca](http://www.globalresearch.ca)).
- ٥ - Susan Ellis, "Albright: US pursuing full fledged effort against terrorism", United States Department of State, International Information Programs, 30 April 1999, cited in Noam Chomsky, 9-11 (New York, Open Media Books, 2002), p. 91.



- John Solomon, "Bosnia raid yields al-Qaeda donor list", *Miami Herald* (via Associated Press), 19 February 2003. - ٦
- Alice-Catherine Carls, "Afghanistan, bin Laden and oil", *Public Justice Report*, vol. 25, No. 3 (2002) (www.cpjustice.org). - ٧
- Alfred B. Prados and Christopher Blanchard, "Saudi Arabia: terrorist financing issues", Washington, D.C., Congressional Research Service Report for Congress, updated 4 October 2004. - ٨
- David Pallister, "Head of suspect charity denies link to bin Laden", *Guardian*, 16 October 2001. - ٩
- Wall Street Journal, "Assault on charities is risky front for the US", 16 October 2001. - ١٠
- Mark Duffield, "The political economy of internal war: asset transfer, complex emergencies and international aid", in *War and Hunger: Rethinking International Responses*, Joanna Macrae and Anthony Zwi, eds. (London, Zed Press, 1994). - ١١
- Oliver Burkeman, "US 'Proof' over Iraqi trucks", *Guardian*, 7 March 2002. - ١٢
- Mary Kaldor, *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era* (Cambridge, Polity Press, 1999). - ١٣
- Walter Laqueur, *The Age of Terrorism*, rev. and exp. ed. (Boston, Massachusetts, Little, Brown, 1987). - ١٤
- Ann Hagedorn Auerbach, *Ransom: The Untold Story of International Kidnapping* (New York, Henry Holt and Company, 1998). - ١٥
- David Keen, "A disaster for whom? Local interests and international donors during famine among the Dinka of Sudan", *Disaster*, vol. 15, No. 2 (June 1991). - ١٦
- Ahmed Rashid, "They're only sleeping: why militant Islamists in Central Asia aren't going to go away", *New Yorker*, 14 January 2002. - ١٧
- British Broadcasting Corporation, *The Money Programme*, 21 November 2001. - ١٨
- Daniel Pearl and Steve Stecklow, "Taliban banned TV but collected profits on smuggled Sonys", *Wall Street Journal*, 9 January 2002. - ١٩
- Michela Wrong, "Smugglers' bazaar thrives on intrepid Afghan spirit", *Financial Times*, 17 October 2002. - ٢٠
- Douglas Farah, "Money cleaned, Colombian style: contraband used to convert drug dollars", *Washington Post*, 30 August 1998. - ٢١
- United States Department of the Treasury, Financial Crimes Enforcement Network, *FinCEN Advisory*, Issue 9, November 1997. - ٢٢
- Q&A, "Dirty money: Raymond Baker explores the free market's demimonde", *Harvard Business School Bulletin*, February 2002. - ٢٣

- Raymond W. Baker, "Money laundering and flight capital: the impact on private banking", testimony to the Senate Committee on Governmental Affairs, Permanent Subcommittee on Investigations, 10 November 1999 (www.brook.edu/). - ٢٤
- Author's interview with Raymond W. Baker, March 2003. - ٢٥
- Mike Bruner, "Money laundering finishes the cycle", *MSNBC News*, 31 August 2002. - ٢٦
- "That infernal washing machine", *Economist*, 26 July 1997. - ٢٧
- Federal Reserve Board, Currency and Coin (www.federalreserve.gov/paymentsystems/coin/). - ٢٨
- R. G. Anderson and R. H. Rasche, *The Domestic Adjusted Monetary Base*, Working Paper No. 2000-002A, Federal Reserve Bank of St. Louis, United States (www.research.stlouisfed.org). - ٢٩
- Richard D. Porter and Ruth A. Judson, "The location of U.S. currency: how much is abroad?", *Federal Reserve Bulletin*, 1996, October issue, pp. 883-903. - ٣٠

# إحصائيات عن الإرهاب : التحدي الماثل في قياس اتجاهات الإرهاب العالمي

بقلم ألكس شميد\*

طالما يختلف عالم العنف الذي تصوره مجموعة من البيانات عن عوالم العنف التي تصفها مجموعات أخرى من البيانات، من الصعب كسب المصدقية خارج الساحة الأكاديمية [١].

## خلاصة

تتسبب الأفعال الإرهابية في قتل وإيذاء الأفراد. وبالنظر إلى هذه الأفعال في ضوء الإحصاءات قد يجعل الأمر يبدو وكأنه لا يوجد احترام كبير لأي روح غالية وفريدة تمضي إلى عالم الضياع. وليتسنى التصدي للتحدي الإرهابي بشكل جيد قدر الإمكان، يجب استخدام بيانات سليمة كأساس لوضع القرارات المدروسة. وأي تفهم لظاهرة الإرهاب يتعين التوصل إليه على أساس المعلومات المتاحة وليس من خلال تعميمات متسرعة بشأن حالات فردية. وهذا المقال يستعرض اتجاهات الإرهاب العالمي ويقارن البيانات بشأن الموضوع من مختلف المصادر.

## مقدمة

من المتطلبات الأساسية لقياس مستويات الإرهاب الحفاظ بشكل فعال على قواعد بيانات بشأن الموضوع. وفي دراسة الإرهاب وفي مجالات أخرى على السواء، يمكن استخدام قواعد البيانات فيما يلي:

(أ) كذاكرة موسعة لشخص المحلل؛

(ب) اكتشاف الأنماط الأصلية للإرهاب؛

(ج) تسهيل تحليل الاتجاهات؛

\* موظف أقدم معني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، فرع منع الإرهاب، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. يود المؤلف أن يشكر فولفغانغ رومبيرغ، وماسيميليانو مونتاتاري، وبيتر فلمينغ، وبريان هوتون، وسامي نيفالا، وروجرز دايفيس، وجان أوسكار إيجين، والبرت جوننغمان، وادوارد ميكولوس، وراي بيكيه، وفرانك شانتي، ومادلين نوريش، ومادلين مواز، وغريغ ليمان لما قدموه من عون في توفير البيانات أو في إعداد الجداول.

- (د) مقارنة الحملات الإرهابية بالمقارنة مع البلدان وبمرور الزمن؛  
 (هـ) استنباط تقديرات خاصة بالاحتمالات في الأنشطة الإرهابية في المستقبل؛  
 (و) إيجاد ترابطات إحصائية مع ظواهر أخرى قد تكون هي أسباب الإرهاب أو ملازماته أو عواقبه؛  
 (ز) تقييم مدى نجاح سياسات مكافحة الإرهاب.

وفي ضوء الأغراض المتعددة التي تخدمها قواعد البيانات، من المدهش أنه لا يوجد منها سوى قلة قليلة في ميدان بحوث الإرهاب. ولا يعتبر وجود النسبة المنخفضة في استخدام البيانات الإحصائية انعكاسا للعلوم الاجتماعية بوجه عام، بل إنه شيء معهود بالنسبة لبحوث الإرهاب.

فقد وجد المؤلف اندرو سيلكي أنه مع وجود "نحو ٨٦ في المائة من ورقات البحوث في الطب النفسي الشرعي و ٦٠ في المائة في علم الإجرام تتضمن على الأقل شكلا ما من أشكال التحليل الإحصائي، قلما تحتوي مقالات الإرهاب على إحصاءات، وعندما توجد بها إحصاءات، فإنها على الأرجح تكون قرابة خمس مرات مجرد إحصاءات وصفية. ونادرا ما احتوت مقالة بين ثلاثين مقالة نشرت خلال السنوات الخمس الماضية تضمنت تحليلا استدلاليا" [٢] ويوضح الجدول ١ استنتاجات المؤلف سيلكي.

الجدول ١- مقارنة استخدام التحليل الإحصائي في  
 بحوث العلوم الاجتماعية، ١٩٩٥-١٩٩٩  
 (النسبة المئوية)

لا شيء	الإحصاءات الوصفية	الإحصاءات الاستدلالية	
١٤,٠	٥,٠	٨١,٠	علم النفس الشرعي
٤٠,٠	٢٧,٥	٣٢,٥	علم الإجرام
٨١,٠	١٥,٧	٣,٣	الإرهاب

المصدر: Andrew Silke, "The devil you know: continuing problems with research on terrorism", *Terrorism and Political Violence*, vol. 13, No. 4 (2001), p. 11.

ما هي أنواع قواعد البيانات الموجودة في مجال الإرهاب وتسعف على وضع إحصاءات؟ إن معظم قواعد البيانات تستند إلى ترتيب الحوادث تاريخيا وتشير إلى الإرهاب الدولي فحسب. ويسرد الجدول ٢ الجهات الأساسية المنتجة للبيانات في ميدان الإرهاب.

## الجدول ٢- قواعد البيانات بشأن الحوادث الإرهابية أو تقارير الحوادث

المصدر	النطاق	الفترة	عدد الحوادث
هيئة راند RAND	دولي	١٩٦٨-١٩٩٧	٨٥٠٩
الإرهاب الدولي: خصائص حوادثه (هيئة ITERATE)	دولي	١٩٦٨-٢٠٠٠	١٠٨٣٧
وزارة الخارجية الأمريكية	دولي	١٩٨٠-٢٠٠١	١٠٠٢٦
تكنولوجيا الاتصال: البحوث الأساسية والتطبيقات (هيئة كوبرا COBRA)	دولي	١٩٩٨-١٩٩٩	١٠٤١
الإرهاب في أوروبا الغربية: بيانات الحوادث (هيئة TWEED)	وطني (أوروبا)	١٩٥٠-١٩٩٩	١٠٤٩٨
معهد (MIPT) لمنع الإرهاب	وطني ودولي	٢٠٠١-٢٠٠٢	٢٢٦١
هيئة (Pinkerton) للاستخبارات العالمية	وطني ودولي	١٩٧٠-١٩٩٧	٧٠٢١٥
هيئة (TRITON) استخبارات وبحوث الإرهاب	وطني ودولي	منتصف ٢٠٠٠ - منتصف ٢٠٠٢	٢٤٥٢

وجميع قواعد البيانات هذه ما عدا ثلاث منها جاءت من الولايات المتحدة الأمريكية، مع تمويل كثير منها في وقت أو آخر من حكومة الولايات المتحدة. ويوضح الجدول ٢ أن معظم الإحصاءات المجمعة على مدى فترة طويلة من جانب مؤسسة راند (RAND) ومن قاعدة بيانات الإرهاب الدولي (ITERATE) ومن وزارة خارجية الولايات المتحدة تتعلق بالإرهاب الدولي. وقد توقف للأسف في سنة ١٩٩٧ نشاط واحدة من قواعد البيانات التي ظلت قائمة فترة طويلة وتديرها هيئة بنكرتون لخدمات الاستخبارات العالمية، وكانت تغطي الإرهاب العالمي، أي الوطني والدولي. ولا يعتبر وقف السلاسل الزمنية أمراً غير عادي لأنه غالباً ما يكون باحث منفرد مسؤولاً عن موالاة قاعدة للبيانات. وحتى بيانات مؤسسة راند تظهر ثغرة في أواخر التسعينات، لكنها ثغرة سيتم إغلاقها. وهناك مجموعة بيانات أخرى، الإرهاب في أوروبا الغربية: بيانات الحوادث (TWEED)، التي كان يوالها باحث نرويجي، تشير فحسب إلى منطقة واحدة وتستند إلى مصدر وحيد. كما أن قاعدة بيانات تكنولوجيا الاتصال: البحوث الأساسية والتطبيقات (COBRA) وكان يوالها اثنان من العلماء الدارسين الأمريكيين وهما فرانك شانتي وراي بيكيه، فإنها تتعرض مع متبقيات من أعمال غير منجزة. أما مجموعة البيانات التي تصدرها تريتون (TRITON) وهي استخبارات البحوث الإرهابية ذات الطابع التقني والعملية، ويشرف عليها اختصاصي بريطاني في مكافحة الإرهاب، فإنها تستخدم كوحدات للتحليل ليس للحوادث الإرهابية الفردية بل تستخدم تقارير للحوادث (المتعددة في بعض الأحيان). ويستخدم البعض تعاريف فضفاضة للإرهاب، ويستخدم آخرون تعاريف ضيقة.

## التعاريف العملية المختلفة لمجموعات البيانات بشأن الإرهاب

عند النظر في التعاريف العملية لمختلف قواعد البيانات، تظهر اختلافات كبيرة بالنسبة لما يشكل الإرهاب. فبعض قواعد البيانات تُدرج أنشطة الفدائيين، وتدرج قواعد بيانات أخرى الهجمات ضد الأفراد العسكريين في وقت السلم. ويصور الجدول ٣ العناصر التعريفية المقارنة في عدد من قواعد بيانات الإرهاب.

الجدول ٣- عناصر في التعاريف العملية للإرهاب

هيئة راند (RAND)	هيئة ألترا (ALTRA)	هيئة إيتيريت (ITERATE)	وزارة الخارجية الأمريكية	كوبرا (COBRA)	هيئة إيتيد (TWEED)	الإرهاب في أوروبا الغربية، بيانات الحوادث (Pinkerton)	خدمات الاستخبارات العالمية (Pinkerton)	هيئات استخبارات وبحوث الإرهاب
عناصر للتعريف في قواعد بيانات الحوادث الإرهابية								
العنف؛ القوة	×	×	×	×	×	×	×	
سياسية	×	×	×	×				
الخوف، تأكيد الرعب		×		×	×	×	×	
التهديد		×		×				
(آثار نفسية) (ومتوقعة) × ردود الفعل		×						
التفريق بين الضحية/الهدف		×			×			
عمل هادف؛ معترزم، منهجي، عمل منظم	×	×	×	×	×	×	×	
طريقة المكافحة؛ استراتيجية؛ تكتيك			×				×	
"معهودة جدا"؛ انتهاك القواعد المقبولة؛ بدون قيود إنسانية								
القسر؛ الابتزاز؛ استقراء الأمتثال	×						×	×
جانب الدعاية	×							
استبداد في القول؛ غير شخصي؛ طابع عشوائي؛ عدم التحيز								
مدنيون؛ غير محاربين؛ محايدون، غرباء كضحايا		×	×					

هيئة (TRITON) استخبارات وبحوث الإرهاب	خدمات الاستخبارات العالمية (Pinkerton)	الإرهاب في أوروبا الغربية، بيانات الحوادث (TWEED) هيئة	تكنولوجيا الاتصال: البحوث الأساسية والتطبيقات (هيئة) كوبرا (COBRA)	وزارة الخارجية الأمريكية	الإرهاب الدولي: خصائص حوادثه (هيئة) (ITERATE)	المعهد التذكاري لمنع الإرهاب	هيئة راند (RAND)	عناصر للتعريف في قواعد بيانات الحوادث الإرهابية
	×							التخويف
×				×	×	×		تحرك الجماعة، المنظمة كمرتكب للجريمة
		×	×	×	×	×		الجانب الرمزي؛ عرض إرشادي للآخرين
			×	×				عدم قابلية الإحصاء، عدم التكهّن به؛ عدم توقع وقوع العنف
			×	×		×		سري، طابع خفي التكرار: متكرر أو حملة طابع العنف
×	×							إجرامي
		×						مطالب من أطراف ثالثة

المصادر: مؤسسة راند: تعاريف قدمها كرايغ المحلل بمؤسسة راند، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، نيسان/ أبريل ٢٠٠١.

المعهد التذكاري الوطني التابع لمؤسسة راند والمعني بمنع الإرهاب: تعاريف متاحة على الموقع [www.tkb.org/Glossary.jsp](http://www.tkb.org/Glossary.jsp)

الإرهاب الدولي: خصائص الحوادث الإرهابية (ITERATE) ادوارد ف. نيكولوس، تود ساندرل وجين م. موردوك، وآخرون، الإرهاب الدولي في الثمانينات: الترتيب التاريخي للأحداث، المجلد الثاني: ١٩٨٤-١٩٨٧ (أميس، أبوا، الولايات المتحدة الأمريكية، مطبعة جامعة ولاية أبوا، ١٩٨٩)، صفحة ٨.

وزارة خارجية الولايات المتحدة: أنماط الإرهاب الدولي، ٢٠٠١. التعريف المستخدم من الباب ٢٢ من مدونة قوانين الولايات المتحدة، البند ٢٦٥٦٧ (د).

تكنولوجيا الاتصال: البحوث الأساسية والتطبيقات (COBRA) فرانك شانتي وراي بيكيه، الإرهاب الدولي ١٩٩٨: تقرير سنوي عن بيانات الحوادث (كولنغdal، بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، دار نشر دايان ٢٠٠٠) صفحة ٦.

تختلف التعاريف العملية لما يشكل الإرهاب، ليس هذا فحسب بل إن المدخلات الفعلية في قواعد البيانات تختلف أيضا عند فحصها، بل توجد أيضا مدخلات لا تتواءم مع التعاريف العملية المعنية. فإحدى قواعد بيانات الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تشمل بعض أفعال الإفساد والتخريب، وكذلك بعض الأفعال الإجرامية وأفعال حرب العصابات، في إطار قائمة حوادثها الخاصة بالإرهاب الدولي [٣]. فإدراج أفعال التخريب ضد أشياء مثل خطوط أنابيب

نقل النفط لا تُشكل فيما يبدو فعلا من أفعال الإرهاب عندما لا يتأثر أشخاص مباشرة بهذا الفعل. ومع ذلك، حيث أن هذه الأفعال غالبا ما ترتكبها جماعات مسلحة بغية ابتزاز الأموال من شركات النفط من أجل استخدامها في تمويل أفعال الإرهاب، ضمن أمور أخرى، هناك قدر من المنطق العملي في إدراج هذه الأفعال الفرعية من الابتزاز الإجرامي وكذلك بعض الأفعال الأخرى الخاصة بالعنف السياسي، في قاعدة بيانات الإرهاب.

وجدير بالذكر أن إدراج حالات غير نقية في قاعدة بيانات يعتبر "خطيئة" من الجماعات الأكاديمية المتشددة. ومع ذلك بدلا من الشكوى أن بعض قواعد بيانات الحوادث الإرهابية تحتوي على حالات مختلف في أمرها، ليس هذا فحسب بل تحتوي على حوادث غير إرهابية، ينبغي أن ينظر النقد فيما إذا كان هناك ما يبرهن على صحة توسيع نطاق جمع البيانات لكي تشمل ليس فقط أفعالا أخرى من العنف السياسي بل تشمل أيضا مظاهر أخرى من الصراع السياسي. وفي الواقع، إن العيب الأكبر الوحيد في قواعد البيانات الحالية بشأن الإرهاب هو أنها منفصلة بوجه عام من حالة الصراع السياسي التي تكون فيها الجماعة الإرهابية في كثير من الأحيان مجرد جهة فاعلة من عدة جهات.

وفيما يلي المستويات المعترف بها في التحليل في دراسة الإرهاب:

- (١) حالة الصراع التي تكون فيها الجماعة الإرهابية واحدة من العناصر المؤثرة.
- (٢) "قضية" الإرهابيين ومحاولتهم تحقيق أهدافهم.
- (٣) الجماعة الإرهابية وقواها المحركة.
- (٤) الحملة الإرهابية وتصعيدها ووقف تصعيدها.
- (٥) الحادثة الإرهابية الفردية.

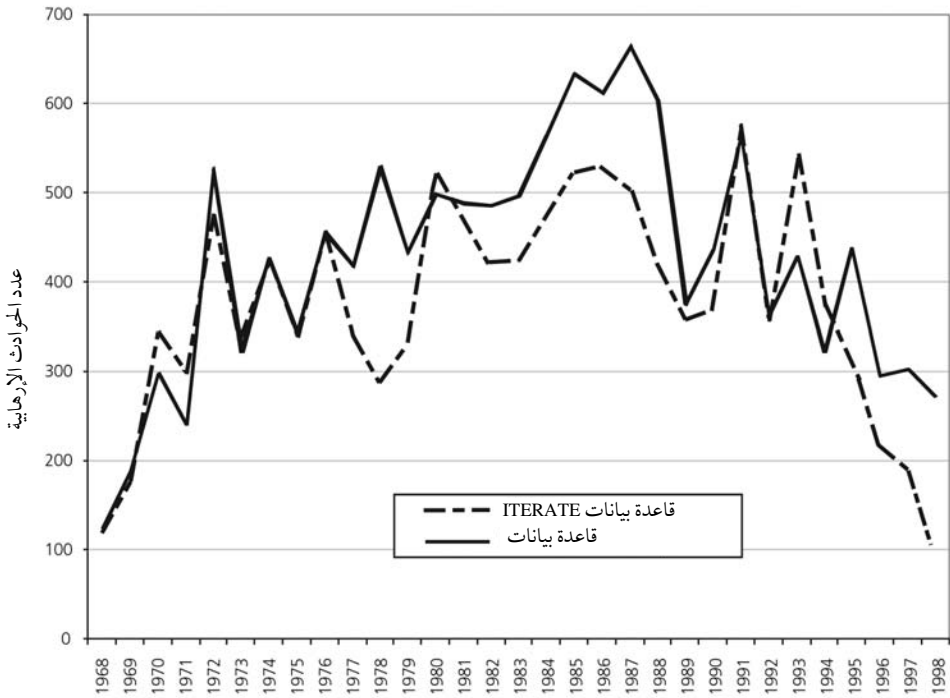
وفي هذه المقالة، إن قواعد البيانات موضع النقاش هي تلك التي تركز فحسب على أدنى مستوى من التحليل، المبين أعلاه بأنه المستوى ٥.

ويمكن الاعتقاد أنه على المستوى "البدائي" نسبيا لتعدد الحوادث، قد تشمل قواعد البيانات المختلفة نفس الحوادث تقريبا. بيد أنه من النتائج التي يؤسف لها لمختلف التعاريف العملية والتغطية الفعلية المختلفة للحوادث في قواعد البيانات هي أنها تذكر أعدادا مختلفة جدا من الحوادث. ففيما يتعلق بفترة السنوات العشر فيما بين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٧٧، على سبيل المثال متوقفا ذلك على أي من قواعد البيانات الأمريكية الأربع التي كانت موضع الاستشارة فإن إجمالي عدد الحوادث الإرهابية التي وجدت قد يختلف اختلافا كبيرا: ٩٣٦ (مؤسسة راند)، و ٢٤١٣ (وكالة الاستخبارات المركزية)، ٣٠٢٧ (هيئة ITERATE) و ٤٠٩١ (وزارة خارجية الولايات المتحدة) [٤ : ٣٤].



فكيف يمكن تحليل هذه الاختلافات الكبيرة؟ ليست المسألة هي من الذي يقوم بالعد بل أيضا ما الذي يجري عده وكيف. وعلى سبيل المثال، فإن قاعدتي بيانات أمريكيتين تشملان نفس مجموعة الحوادث: موجة من ٤٠ حادثة قصف بالقنابل حدثت في ليلة واحدة في مدينة واحدة. وإحدى قواعد البيانات (وكالة المخابرات المركزية) سردت هذا بأنه ٤٠ حادثة منفصلة، في حين عاملت قاعدة البيانات الأخرى (رانند) موجة التفجيرات بأنها حادثة واحدة [٤ : ٢٩]. وهناك اختلافات كبيرة حتى في مجموعات البيانات التي لها تعريف عملية متطابقة تقريبا. ويبين الشكل الأول بعض الاختلافات بين هيئة ITERATE وقاعدة بيانات وزارة الخارجية الأمريكية.

الشكل الأول- حوادث الإرهاب الدولي السنوية: ١٩٦٨-١٩٩٨: بيانات من قاعدة بيانات الإرهاب الدولي: خصائص الحوادث الإرهابية (ITERATE) ووزارة خارجية الولايات المتحدة



ويتطلب الحفاظ على قاعدة بيانات بشأن حوادث الإرهاب وجود تعريف عملي وواقعي وتطبيقه بشكل منهجي، وهو ما يعتبر من الأصعب تحقيقه وكان في كثير من الأحيان غير موجود. وكان و. و. فولر قد ذكر بالفعل في عام ١٩٨١ ما يلي:

"لقد أعرب كل باحث قابلناه بالفعل عن قلقه إزاء صعوبة تعريف المجموعة من المعايير المنتظمة المتعلقة بإدراج الحوادث في قاعدة بيانات الإرهاب. وتكمن المشكلة في محاولة الموازنة بين

الرغبة في الشمولية مع ضرورة التمسك بالصرامة وموضوعية البيانات. فقد انتقدت قواعد البيانات التي تطبق معايير معرفة بوضوح لكونها بالغت في النظرة الحصرية - في بعض الحالات، حيث التقييدات يفرضها القانون وفي حالات أخرى تملئها المهمة أو الرغبة في تحقيق الصرامة المنهجية . . . ومن ناحية أخرى، تشمل بعض قواعد البيانات معلومات قد تستبعد بمقتضى تفسير صارم لتعريف وارد في قاعدة بيانات . . . وتنقسم قواعد البيانات بوضوح حول هذه المسألة: إذ تسعى تلك القواعد المستخدمة من أجل البحوث الأساسية إلى وضع تعاريف أكثر صرامة وإلى تفعيل المفاهيم، في حين تتضمن قواعد البيانات المستخدمة في الغالب من أجل تقديرات استخباراتية بيانات تبدو متصلة بدرجة مباشرة أكثر بمسائل السياسات العامة، سواء نتج عن هذا أم لم ينتج انتقاء البيانات المتناسقة" [٥].

### مصادر البيانات

إن مشكلة التعريف والاستعمال غير المتسق لتعريف عملي مختار ما هما إلا مشكلتين من المشاكل التي تواجه الشخص الذي يقوم بتجميع البيانات؛ أما مصادر البيانات فهي مشكلة أخرى. وتعتمد معظم قواعد البيانات بشكل كبير على مواد المصادر العلنية وحيث أن وسائل الإعلام غالباً ما لا تكون متفرجين محايدين في أي صراع سياسي، فإن تغطيتها للحوادث الإرهابية تطرح عدداً من المشاكل الإضافية. ذلك أن عالم الإرهاب ليس نادراً أن يكون عالم "الدخان والمرايا العاكسة"، حيث أن وسائل الإعلام، ومن خلالها قطاع من عامة الجمهور يتأثر بها إن لم تلعب برؤوسهم الدعاية بطريقة ما من الطرق\*. ولهذا فإن تقييم المعلومات بشأن أفعال الإرهاب غالباً ما يطرح مشاكل هامة بسبب عدد من العوامل:

(أ) ادعاءات كاذبة، عديدة أو إنكار للمسؤولية من جانب الجناة؛

(ب) صعوبة التمييز بين الحوادث "الوهمية الخادعة" المستفزة التي يقوم بها طرف ما في صراع بغرض توريث جماعة متشددة وحوادث ارتكبتها تلك الجماعة بالفعل؛

(ج) رقابة الحكومة أو المعلومات الكاذبة؛

(د) معلومات سطحية، أو "واهية" أو غير مكتملة أو ناقصة بشأن كثير من الأفعال الإرهابية في مصادر علنية؛

\* إن نشر المعلومات غير الصحيحة "أو المزيفة" من مصدر حكومي، قد يرجع على سبيل المثال إلى أن مصدر المعلومات سوف ينكشف إذا أعلنت النسخة "الحقيقية" لحادثة معينة.

(هـ) معلومات تقدم في غير سياقها بشأن الإرهاب (دون ذكر الصراع الاجتماعي السياسي)؛

(و) الرقابة الذاتية من وسائل الإعلام ، وعدم الدقة أو التغطية المنحازة؛

(ز) المعلومات المتضاربة دون تأكيد من طرف ثالث يوثق به؛

(ح) مشاكل التعاريف (الحدود المفاهيمية للإرهاب)؛ على سبيل المثال "الإرهابيون" ضالعون في "التخريب" أو في "التكتيكات الفدائية"؛

(ط) ضباب الحرب (الأهلية): صعوبة عزل الحوادث في مرحلة الحرب؛

(ي) صعوبات التعامل مع حوادث مختلطة عندما لا يكون من الواضح هل كان الهجوم على هدف مسلح مع حدوث أضرار بين المدنيين أو ما إذا كان هجوما على المدنيين وأسفر عن خسائر وإصابات في غير المدنيين .

وهناك سبب آخر في ازدياد صعوبة تفسير أفعال الإرهاب بمقارنة بما كان عليه الحال منذ عقدين من الزمن وهو انخفاض عدد الادعاءات بارتكاب فعل إرهابي في السنوات الأخيرة . كما أن قيام معظم الجماعات الإرهابية بارتكاب أفعالها من أماكن خفية وسرية يُعقد مسألة التحقق من المعلومات . وفي كثير من الحالات تكون الحكومة هي المصدر الوحيد للمعلومات وتفسير ما حدث . وحيثما تكون هناك رقابة من الحكومة أو رقابة ذاتية من وسائل الإعلام ، فإن عدد الحوادث الإرهابية المذكورة غالبا ما لا يطابق عدد الحوادث الفعلية أو أن يتم تزيف أرقام الإصابات . وعندما لا يوجد صحفيون أو مراسلون أجانب يتحلون بالشجاعة ، فإن عدد الحوادث المبلغ عنها غالبا ما ينخفض بشدة . وثمة عامل آخر يعقد الموقف ألا وهو التواجد الفوري لأشكال أخرى من العنف إلى جانب العنف الإرهابي في حالات الحرب الأهلية ، والاحتلال الأجنبي ، خارج التدخل العسكري أو الصراع بين الولايات . وهذا يؤدي إلى عدد من مشاكل معالجة المعلومات التي تؤثر أيضا في "مصادقية محرر الرسالة" ، أي عندما يطلب إلى محررين مختلفين بإدراج أحداث في مجموعة بيانات أو استثناء أحداث منها فإنهم دائما لا يعطون نفس الرأي [١٥ : ٥] .

ورغم ما يعتور قواعد بيانات الحوادث من عيوب ، فإنها تحتوي على الكثير جدا حول ظاهرة الإرهاب ، وخصوصا عندما يقارن بعضها مع البعض . ويعرض أدناه بعض من أهم النتائج التي تم التوصل إليها .

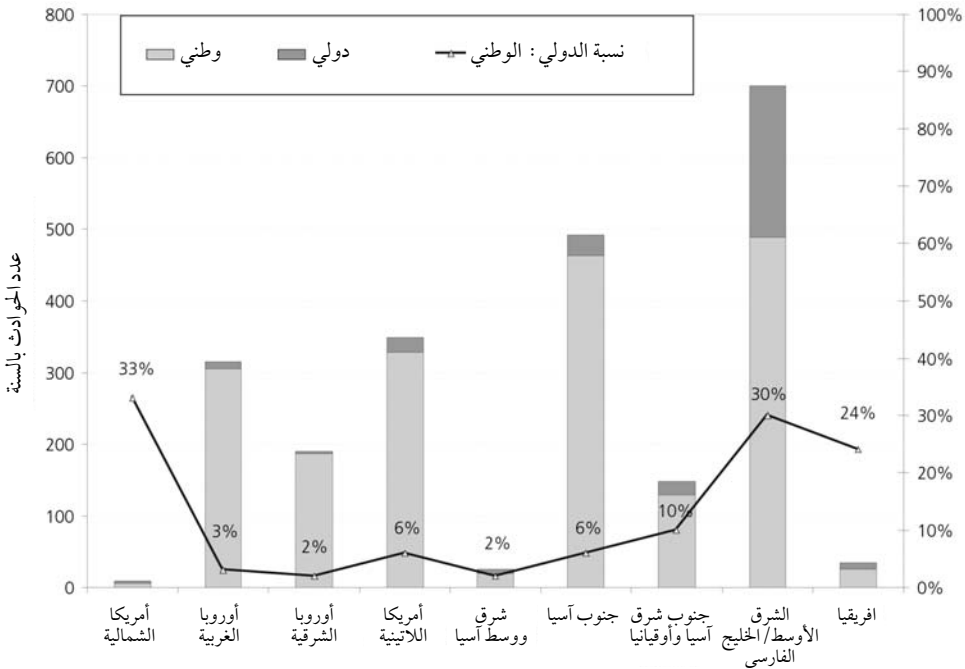
## علاقة الإرهاب الوطني بالإرهاب الدولي

عندما تستخدم الإحصاءات بشأن الإرهاب، فإنها عادة تشير إلى الإرهاب الدولي. فحوادث الإرهاب الدولي التي يكون الضحية فيها شخص من الرعايا والجاني ليس من الرعايا أو أن يكون مسرح الهجوم في الخارج، تشكل فقط جزءاً صغيراً من الإرهاب العالمي (أي الوطني والدولي). ومهما يكون هذا الجزء صغيراً فإن هذه مسألة تثير الجدل. وإذا توقف الأمر على قاعدة البيانات المشار إليها فإن المتوسط السنوي لعدد الحوادث فيما يتعلق بالإرهاب الدولي يتراوح من ٢٩٣ حادثة (وفقاً لمؤسسة RAND) إلى ٥٢٠ حادثة (وفقاً لهيئة COBRA)، في حين أن المتوسط السنوي لعدد حوادث الإرهاب العالمي (الحوادث الوطنية مضافاً إليها الحوادث الدولية) يتراوح بين ١٥٠٧ (مؤسسة راند - المعهد التذكاري الوطني لمنع الإرهاب (MIBT)) إلى ٤٥٢ حادثة (استخبارات البحوث الإرهابية - TRITON). أما السلسلة الزمنية الطويلة الأجل التي تجريها هيئة بنكرتون لخدمات الاستخبارات فقد عدت ما متوسطه ٢٦٣٥ حادثة في السنة بالنسبة للفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٧ [٦، ٧ : ١]. وهذا يطرح السؤال عمماً هي العلاقة بين الإرهاب الوطني والإرهاب الدولي. فالنسبة بين نوعي الإرهاب تختلف اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى كما يبين الشكل الثاني.

### الشكل الثاني - التوزيع الإقليمي للحوادث الإرهابية، في الفترة

من ١ آذار/مارس ٢٠٠١ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

(النسبة المئوية)



المصدر: مؤسسة راند - المعهد التذكاري الوطني لمنع الإرهاب.

وعموماً من بين إجمالي ٧٠٥٣ حادثة وقعت في الفترة ما بين ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ و ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٣، وقعت ٦٢٧٦ حادثة وطنية و ٧٧٧ حادثة دولية، وهو ما يشير إلى أن نسبة ٤، ١٢ في المائة فقط من جميع الحوادث تصنف "دولية"، وفقاً لبيانات مؤسسة راند - المعهد التذكاري الوطني لمنع الإرهاب (RAND-MIPT). وفي عدد من الحالات من الصعب التمييز بين الإرهاب الوطني والدولي\*. أما عدد حوادث الإرهاب العالمي التي أجرتها هيئة بنكرتون في الفترة من سنة ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧، من ناحية أخرى يبين أن الإرهاب الدولي لا يشكل سوى ٩,٢ في المائة من الإرهاب العالمي [٦: ١٨٢]. وعلى أساس مختلف قواعد البيانات، يمكن القول أن الحوادث الدولية تشكل ما بين ثمن إلى عُشر جميع الحوادث الإرهابية المسجلة. ومع ذلك هناك اختلافات إقليمية كبيرة، كما هو موضح في الجدول ٤.

#### الجدول ٤ - الحوادث الإرهابية حسب المنطقة،

في الفترة من ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ إلى ٨ آذار/ مارس ٢٠٠٣

المجموع (= على المستوى العالمي)	وطني	دولي	
٣٧	٣٣	٤	أمريكا الشمالية
٢٠٣٥	١٨٥٣	١٨٢	أوروبا الغربية
٥٩٨	٥٥٥	٤٣	أوروبا الشرقية
١١٨٠	١١٠٣	٧٧	أمريكا اللاتينية
٥٦	٤٣	١٣	شرق ووسط آسيا
١١٨٣	١١٢٢	٦١	جنوب آسيا
٢٧٦	٢٤١	٣٥	جنوب شرق آسيا وأوقيانيا
١٥٤٢	١٢٠٩	٣٣٣	الشرق الأوسط والخليج الفارسي
١٤٦	١١٧	٢٩	أفريقيا
٧٠٥٣	٦٢٧٦	٧٧٧	المجموع

المصدر: المعهد التذكاري الوطني لمدينة أوكلاهوما المعني بمنع الإرهاب، فصل الربيع ٢٠٠٣.

والسبب الرئيسي للاختلافات الكبيرة في مستويات الإرهاب الوطني والدولي بين المناطق (٧ في المائة في أمريكا اللاتينية و ٢٧,٥ في المائة في الشرق الأوسط) ترجع إلى عوامل مثل وجود وحجم الأفراد الموجودين في المهجر بالخارج (بما في ذلك اللاجئون) ومستويات السيطرة التي تمارسها تلك النظم على أناسها.

\* مارتا كرنشو، في كتاب الظاهرة العالمية للإرهاب، قالت "التمييز بين الإرهاب "الدولي" والإرهاب "المحلي" [الوطني] يعتبر شيئاً مصطنعاً وكان كذلك بعضاً من الوقت. فالصراعات المحلية تعتبر شيئاً مائعاً وهي تنساح إلى الساحة العالمية عندما يكون من السهل مادياً أن تفعل ذلك، وعندما تبرر نظم المعتدات ذات الطابع الشمولي—ومن بينها الأديان وكذلك الأيدولوجيات العلمانية—المفاهيم التوسعية للصراع وعندما تبدو الجهات الفاعلة الخارجية عقبات أمام التغيير المحلي" [٨].

## هل حدث ارتفاع في درجة فتك الإرهاب وانخفاض في تواتر حوادث الإرهاب؟

زعم الباحث بريان جنكينز وهو أحد رواد البحث الكمي بشأن الإرهاب، في السبعينات، أن الإرهابيين يريدون أن يتفرج الكثير من الناس على ما يفعل هؤلاء؛ وهم لا يريدون أن يلقي الكثير من الناس حتفهم. وباستثناء إرهاب الدولة كما وجد في إطار الفاشية والشيوعية، يمكن البرهنة حتى وقت حديث أن معظم الإرهاب سجل مستويات متدنية من الفتك. وعندما تفحص الحوادث القليلة ذات المعدل العالي من الفتك خلال الربع الأخير من قرن مضى، باستثناء الحوادث التي وقعت في الجزائر، هناك سبع حوادث "فقط" توفي فيها ٢٠٠ شخص، وأقل من ٢٤ حادثة قتل فيها أكثر من ١٠٠ شخص [٩].

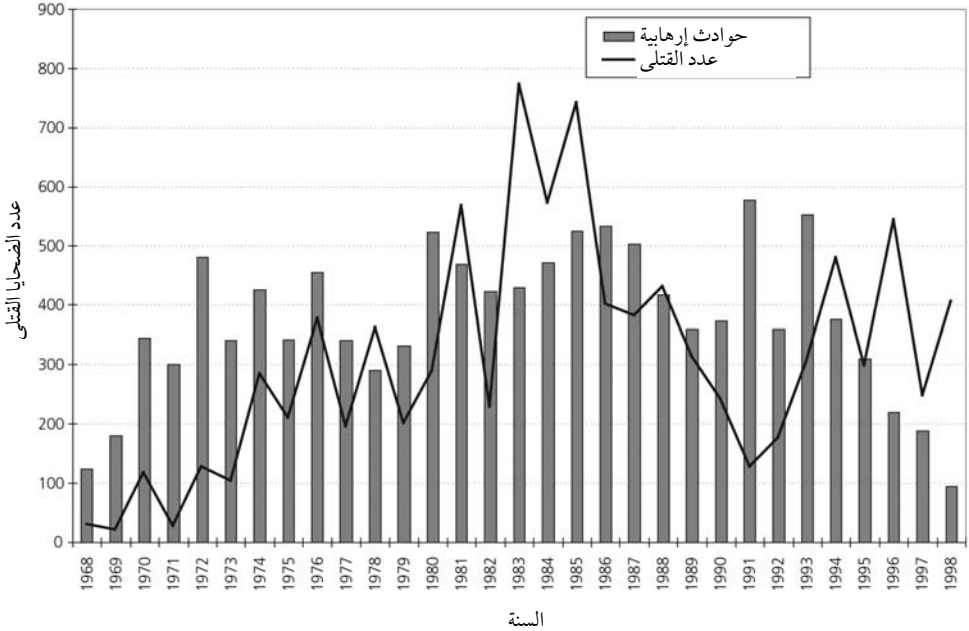
وفي السنوات الأخيرة، قدم بروس هوفمان فرضية مفادها أن هناك اتجاها متزايدا في مدى فتك الإرهاب، وفي الوقت نفسه تناقص عدد الحوادث. وهذا الاتجاه المتناقض فيما يتعلق بأفعال الإرهاب الدولي يعتبر واضحا فيما يتعلق بالفترتين ١٩٨٦-١٩٩٢ و ١٩٩٤-١٩٩٧ ولكن النمط فيما يتعلق بأفعال الإرهاب الدولي على وجه العموم، يعتبر بدرجة أكثر متقلبا صعودا وهبوطا. وقد خلص المؤلفان ولتر اندرز وتود ساندر، في مقال مبني على بيانات خصائص الحوادث الإرهابية (ITERATE)، إلى ما يلي: "باستخدام البيانات المتعلقة بالفترة من ١٩٧٠ حتى منتصف ١٩٩٦ نقوم أيضا بدراسة الاتجاهات والدورات في الطرائق الإرهابية لشن هجوم. وفي الحقيقة ليس هناك دليل على وجود اتجاه متصاعد في الإرهاب الدولي، على العكس مما تصفه وسائط الإعلام. فجميع أنواع الحوادث الإرهابية تظهر دورات... [١٠]."

وتبين الأرقام الواردة في بيانات خصائص الحوادث الإرهابية (ITERATE) فيما يتعلق بالفترة من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٩٨ في الشكل الثالث تبين زيادة بنسبة ٢٤،٠ وفيات لكل حادثة في عام ١٩٦٨، وارتفعت إلى ٢٥،١ وفيات في عام ١٩٧٨، وحدث هبوط إلى عدد ١٠،٤ وفيات في عام ١٩٨٨ ثم ارتفع إلى ٣٥،٤ وفيات في عام ١٩٩٨. ومع ذلك، هناك جوانب هبوط كبيرة فيما بين الفترات. كما أن الأرقام النسبية بالنسبة لأعداد الأشخاص الذين أصيبوا بأذى بالنسبة لكل حادثة فإنها تبين حركة ماثلة، حيث تنخفض من ٦٤،١ في عام ١٩٦٨ و عام ١٩٧٨ إلى ٠٧،١ في عام ١٩٨٨ ثم ترتفع إلى ٣٣،٢ في عام ١٩٩٨. ويبين الشكل الثالث أعداد الأشخاص الذين قتلوا وجرحوا بسبب الأفعال الإرهابية الدولية على مدى ٣١ سنة.

فالافتراض بوقوع زيادة في عدد الإصابات تدعمه أيضا بيانات خصائص الحوادث الإرهابية [١١] (ITERATE). ومع ذلك، ينبغي أن يكون ماثلا في الأذهان أن هذا يحدث في ضوء خلفية من انخفاض نسبي في عدد الوفيات ومعدل الإصابات في الإرهاب الدولي.

وقد تكون المعلومات الواردة في الجدول ٥ مثيرة للدهشة بالنسبة للرجل العادي، الذي تترك وسائل الإعلام لديه انطباعا بأن الإرهاب الدولي كان فتاكا جدا في آثاره. فلهجوم على مركز التجارة العالمي في نيويورك يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الذي قتل ٢٨٣٠ شخصا كان مع ذلك شيئا استثنائيا. فوفقا لإحصاءات خصائص الحوادث الإرهابية (ITERATE)، جرح شخص واحد في

الشكل الثالث - الإرهاب الدولي في الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٩٨ : مقارنة عدد الضحايا القتلى مع الاتجاهات السنوية للحوادث



المصدر: الإرهاب الدولي: خصائص الحوادث الإرهابية (قاعدة بيانات الإرهاب الدولي ITERATE)، قام بتجميعها بيتر فلمينغ.

أقل من نسبة ١٨ في المائة من الحوادث الإرهابية المسجلة. وكان متوسط عدد الضحايا الذين جرحوا لكل حادثة طوال فترة الـ ٣١ سنة أقل من شخصين (١,٧٨). وفي نسبة ١٥ في المائة فقط من جميع حوادث الإرهاب الدولي قتل شخص واحد. وكان متوسط عدد الأشخاص الذين قتلوا في كل حادثة من حوادث الإرهاب الدولي في الفترة ١٩٦٨-١٩٩٨ أقل من شخص واحد (٠,٨٣٦).

الجدول ٥ - إحصاءات عن الإرهاب الدولي مستقاة من قاعدة البيانات الرابعة المعنية بالإرهاب الدولي: خصائص الحوادث الإرهابية (ITERATE)، ١٩٦٨-١٩٩٤

١٠ ٨٣٧	العدد الشامل للحوادث
٩ ٦٥٤ (= ٤٠١ في السنة)	عدد الأشخاص القتلى
٩ ٢١٠ (= ٨٥ في المائة)	عدد الحوادث بدون ضحايا
١٦ ٨٥٤ (= ٦٢٤ في السنة)	عدد الأشخاص الذين جرحوا
٨ ٩٠٧ (= ٨٢,٢ في المائة)	عدد الحوادث بدون جرحي
٨٧٦ (= ٨,١ في المائة)	عدد الحوادث مع حالة وفاة واحدة

المصدر: ب. فلمينغ و ر. ستول "خرافات ووقائع الإرهاب الحاسوبي"، في مكافحة الإرهاب عن طريق التعاون الدولي، أ. شميد وآخرون، المؤلفون (ميلانو، المجلس الدولي الاستشاري والمهني التابع لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ٢٠٠١)، ص ٧١.

ومع ذلك، فإن هذه النتيجة المناقضة للأمور البديهية تعتبر أيضا جزءا من نتيجة التعريف العملي لقاعدة بيانات خصائص الحوادث الإرهابية (ITERATE)، التي تشمل كثيرا من الهجمات ضد الممتلكات لم يرد بها ذكر أشخاص. وفيما يتعلق بالفترة ١٩٦٨ إلى ١٩٩٨، سجلت قاعدة البيانات ١١٣٠٤ (ITERATE) حادثة منها ٤٠,٣ في المائة استهدفت الممتلكات ونسبة ٣٥,٤ في المائة استهدفت الأشخاص ونسبة ٢٤,٤ في المائة استهدفت الأشخاص والممتلكات. والتعريف الذي تتوخاه قاعدة بيانات ITERATE لا يقصر التجني الإرهابي على الأهداف المدنية، بل إنه يشمل أيضا بعض الخسائر العسكرية الأجنبية والتي تحدث في استضافة أي بلد من البلدان.

أما الارتفاع في عدد الوفيات في السنوات الأخيرة فهو يتضح فيما يتعلق بالإرهاب العالمي (العالمي يشمل الوطني والدولي) بدرجة أكثر مما يتضح بالنسبة للإرهاب الدولي (بمعنى عبر الوطني فقط)، كما أن الأرقام بشأن الإرهاب العالمي فيما يتعلق بالسنوات ١٩٦٨-١٩٩٣، التي قام بجمعها برنامج البحوث متعددة التخصصات بشأن أسباب انتهاكات حقوق الإنسان في جامعة لايدن في هولندا، فإنها تؤيد الافتراض القائل بارتفاع في عدد الإصابات. ومع ذلك، فإن الافتراض القائل بحدوث انخفاض في عدد الحوادث السنوية فيما يتعلق بالإرهاب العالمي لا يجد ما يؤيده.

#### الجدول ٦- الخسائر من المصابين أو الضحايا بسبب الإرهاب العالمي (الوطني والدولي مجتمعين)، في الفترتين ١٩٧٠-١٩٨٣ و ١٩٩٠-١٩٩٣

الفترة	المتوسط السنوي لعدد الأشخاص المصابين	مجموع عدد الأشخاص المصابين	المتوسط السنوي لعدد الأشخاص القتلى	العدد الإجمالي للأشخاص القتلى
١٩٨٣-١٩٧٠	١٣٥٢	١٨٩٢٥	٢٠٠٨	٢٨١١٠
١٩٩٣-١٩٩٠	٩٢٥٢	٣٧٠١٠	٦٨٧٥	٢٧٤٩٩

المصدر: A. J. Jongman, "Trends in international and domestic terrorism in Western Europe, 1968-1998", in *Western Responses to Terrorism*, A. P. Schmid and R. D. Crellinsten, eds. (London, Frank Cass, 1993), p. 36 and Peter Chalk, *West European Terrorism and Counter-Terrorism: The Evolving Dynamic* (New York, St. Martin's Press, 1996), p. 183.

والشيء الواضح من الأرقام هو أن عدد الإصابات قد ازداد في السنوات الأخيرة، وخصوصا تلك الناجمة عن الإرهاب على المستوى الوطني. وفي حين انخفاض عدد الحوادث الإرهابية الدولية في التسعينات، فإن هذا فيما يبدو لم تثبت صحته فيما يتعلق بالإرهاب العالمي (الوطني والدولي مجتمعين).

#### زيادة عدد الجماعات الإرهابية غير العلمانية

كان ارتفاع عدد الإصابات في السنوات الأخيرة يُعزى إلى ارتفاع عدد الجماعات الإرهابية الدينية الأصولية، التي يُقال، أنها لا تعبر كثيرا من الاهتمام إلى الوفيات. وقد لاحظ المؤلف دوس هوفمان في مؤسسة (RAND) لأول مرة ارتفاع هذه الجماعات غير العلمانية. وهذا التطور موضح في الجدول ٧.



## الجدول ٧ - ارتفاع عدد الجماعات الإرهابية الدولية غير العلمانية

السنة	المنظمات الإرهابية الدولية	
	المجموع	غير علمانية
١٩٦٨	٠	صفر
١٩٨٠	٦٤	٢
١٩٩٢	٤٨	١١
١٩٩٤	٤٩	١٦
١٩٩٥	٥٨	٢٥

المصدر: Bruce Hoffman, "Terrorism and WMD: some preliminary hypotheses", *Nonproliferation Review*, vol. 4, No. 3, spring/summer 1997, p. 48.

ملاحظة: وجود نقطتين (..) يشير إلى أن البيانات غير متوافرة أو لم تُذكر بشكل مستقل.

ويشير الرقم الأخير في الجدول ٧، فيما يتعلق بعام ١٩٩٥ إلى أن ما لا يقل عن نسبة ٤٣ في المائة من كل الجماعات الإرهابية الدولية الناشطة تحركها دوافع دينية. وخرجت دراسة أخرى تبحث في الخلفية الأيديولوجية للجماعات الإرهابية المائة والثلاثين برقم مماثل؛ حيث وجدت أن نسبة ٣٨,٥ في المائة منها تزعم أنها تمارس نشاطها باستلهام أفكار دينية.

## الجدول ٨ - الخلفية الأيديولوجية للجماعات الإرهابية المائة والثلاثين

نوع الجماعة الإرهابية	العدد	النسبة المئوية
يمينية	٥	٣,٨
يسارية	٢٠	١٥,٤
عرقية	٥٥	٤٢
غير علمانية	٥٠	٣٨,٥

المصدر: Dennis Pluchinsky, Paul de Armond and Ehud Sprinzak, "The classic politically motivated non-state groups", Chemical and Biological Arms Control Institute, Washington, D.C., and the Center for Global Security Research of Lawrence Livermore National Laboratories, University of California, United States of America, p. 7.

والرقم المتعلق بالجماعات غير العلمانية الوارد في الجدول ٨ قد يكون تقديره مبالغ فيه لأن بعض الجماعات يمكن وضعها في أكثر من فئة، على سبيل المثال عندما تحرك الجماعات الانفصالية انتماءات عرقية ودينية. ففي مثل هذه الحالات، على المصنف أن يقرر بين فئة والأخرى.

ومن بين أنشط الجماعات الدولية العشرة في الفترة ١٩٦٨-١٩٩٨، كانت جماعة واحدة غير علمانية: منظمة الجهاد الإسلامي. ومع ذلك فإنها أحدثت أعلى رقم من الإصابات بالنسبة لكل

حادثة (٩,٨٣)، بينما كان المتوسط (٣,٦). أما عدد الجماعات غير العلمانية بين أنشط الجماعات، فقد ارتفع منذ عام ١٩٩٨ من واحد إلى ثلاثة (انظر الجدول ٩).

### الجدول ٩ - أنشطة عشر منظمات إرهابية دولية، في الفترة ١٩٦٨-١٩٩٨

معدل النجاح اللوجستي (النسبة المئوية)	عدد الإصابات	عدد الحوادث	
٧٢,٥	٢٣٩٧	٥٦١	الجيش الجمهوري الأيرلندي (IRA)
٣١,٨	٢٥٧	١٥١	منظمة أيلول الأسود (جماعة فلسطينية)
٨٣,٣	١٦٨	١٤٤	جبهة الباسك العسكرية (ETA) (إسبانيا) الجبهة العسكرية
٨٦,٣	١٢٨٨	١٣١	منظمة الجهاد الإسلامي (IJO) (لبنان)
٩٦,٢	٤٣	١٠٦	حزب العمال الكردستاني (PKK)
٧٣,٧	٦٩٤	٩٩	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (PELP)
٨٦,٨	١٧٩	٩١	القوات المسلحة الثورية الكولومبية (FALN)
٨٤,٦	٢١٧	٩١	جيش التحرير الوطني، كولومبيا
٨٨,٦	١٢٧	٨٨	الممر الساطع (SL) (بيرو)
٨٠	١٨٥	٨٠	الجيش السري الأرميني لتحرير أرمينيا (ASALA) (تركيا)

المصدر: International Terrorism: Attributes of Terrorist Events Database (ITERATE), compiled by Peter Flemming

## أسباب الإرهاب

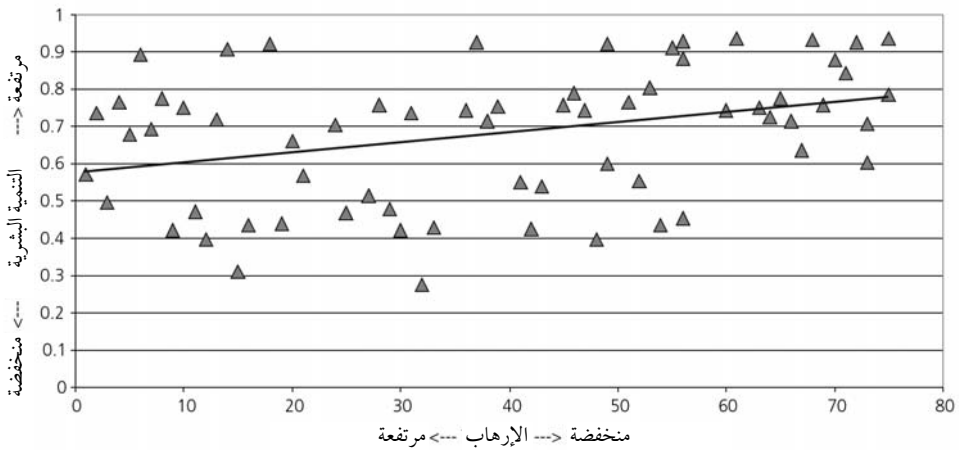
تعتبر الجداول المعروضة أعلاه كلها ذات طابع وصفي. ومع ذلك، فمن الممكن أيضا إخراج بعض الإحصاءات الاستدلالية استنادا إلى البيانات القائمة. والمثالان المعروضان في الشكلين الرابع والخامس يشيران إلى الأسباب المزعومة للإرهاب.

وأحد أسباب الإرهاب التي تُذكر في كثير من الأحيان يتمثل في وجود الفقر [١٢]. فإذا اجتمعت مؤشرات الفقر مع مؤشرات بشأن الإرهاب فيما يتعلق بعدد من البلدان، ينبغي أن يتسنى إقرار ما إذا كانت توجد أو لا توجد علاقة متبادلة. فهذه المسألة استكشفت بمعاونة البيانات الإحصائية بشأن نحو ٧٠ بلدا. وهناك طرق عديدة لقياس الفقر: فأحد مؤشرات الفقر موجود في مؤشر التنمية البشرية الذي قام بإعداده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهو يتألف من ثلاث

دلالات، أي قياس الدخل الفردي والعمر المتوقع ومستوى التعليم. وهناك مؤشر للإرهاب\* استحدثت في الآونة الأخيرة ويستند مؤشر الإرهاب الذي استحدثت مؤخرا أيضا إلى ثلاثة مؤشرات، قياس الشدة والتواتر ونطاق الإرهاب. وتُعرّف الشدة بأنها عدد الإصابات (الأشخاص المقتولين والمجروحين) كل سنة؛ والتواتر يُعرّف بأنه عدد الحوادث الإرهابية كل سنة؛ ويُعرّف النطاق بأنه عدد الجماعات الإرهابية النشطة في بلد من البلدان.

وبالتطلع إلى البيانات وتحليل مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الإرهاب، تظهر العلاقة المتبادلة في الشكل الرابع.

### الشكل الرابع - العلاقة المتبادلة بين الإرهاب والفقير



ملاحظة: Kendall's tau-b: correlation coefficient: 0.250; significance (2-tailed): 0.0003; N:66

والشيء الذي يبرز هنا هو أن العلاقة المتبادلة بين الفقر والإرهاب على المستوى القطري تعتبر منخفضة تماما.

ولأغراض إجراء المقارنة، يجري ربط مستويات الإرهاب بمستويات مراعاة الدول لحقوق الإنسان. ولهذا الغرض، يستخدم مؤشر استحدثه أصلا مايكل ستول (Michael Stohl) في جامعة بيرديو (Purdue) (الولايات المتحدة) بالصيغة التي استوفها برنامج البحوث المتعددة

\*مؤشر الإرهاب الذي استحدثه المؤلف عبارة عن تحول بالتضاعف (Logarithmic transformation)، أي  $f(X) = \log 2$ ، واستخدمت  $(X+2)$  (إضافة 2 تعتبر هامة لأن بعض الحالات لها قيمة الصفر، ولا تسمح باحتساب أي عدد أساسي). فال مؤشر القائم على إضافة 2 يجعل القيم المتطرفة متساوية في أي متغير واحد، على النحو الموضح أدناه:

المؤشر	الضحايا	الجماعات	الحوادث	البلد ١
١٧,١٤	١٠٠٠	١٠	١٠	
٢٠,٠٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	البلد ٢

التخصصات بشأن الأسباب الأصلية لانتهاكات حقوق الإنسان، في جامعة ليدن في هولندا. وهذا المؤشر يقيس شكلا آخر من البؤس: الشكل الذي تسببه انتهاكات حقوق الإنسان. وهذا المؤشر يستند إلى بيانات مستقاة من التقارير القطرية التي تعدها وزارة الخارجية الأمريكية بشأن ممارسات حقوق الإنسان، وهي التقارير التي تعدها وزارة خارجية الولايات المتحدة.

### الجدول ١٠ - مؤشر مراعاة حقوق الإنسان

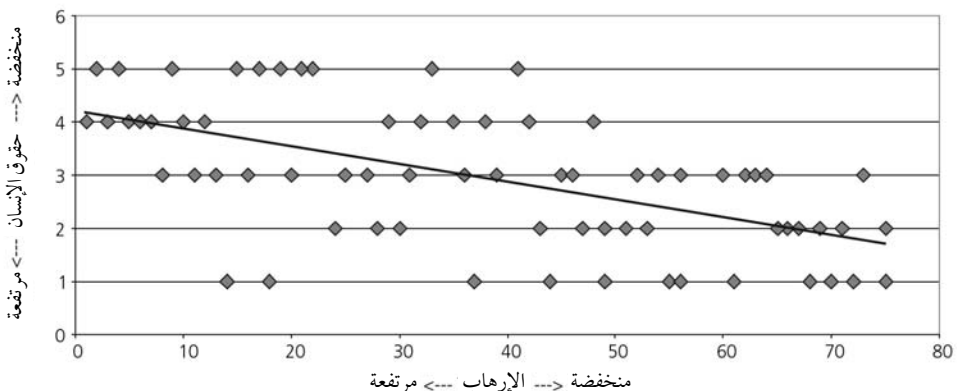
المستوى

بلدان لديها سيادة القانون ومراعاة حقوق الإنسان بشكل عال .	المستوى الأول
بلدان لديها مستوى معتدل من انتهاكات حقوق الإنسان .	المستوى الثاني
بلدان لديها انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان .	المستوى الثالث
بلدان لديها انتهاكات خطيرة جدا لحقوق الإنسان .	المستوى الرابع
بلدان بها قمع عام للأحوال .	المستوى الخامس

المصدر: برنامج البحوث المتعددة التخصصات بشأن الأسباب الأصلية لانتهاكات حقوق الإنسان. خريطة الصراع وحقوق الإنسان في العالم، ٢٠٠١/٢٠٠٢ (جامعة ليدن، هولندا، ٢٠٠١).

وكما يمكن ملاحظته من الشكلين الرابع والخامس، تعتبر العلاقة المتبادلة بين البؤس الذي تسببه انتهاكات حقوق الإنسان والإرهاب أعلى من العلاقة المتبادلة بين الإرهاب والفقير. ويمكن التوصل مبدئيا إلى نتيجة من الجدول ١١ بأنه من الأهمية بمكان وجود سيادة راسخة للقانون في الدول ومستوى مرتفع في مراعاة الدول لحقوق الإنسان بغية الحد من مستوى الإرهاب. وليس معنى هذا القول بأن الفقر نفسه ليس مشكلة خطيرة جدا، ولكن ينبغي محاربة الفقر لما يستحقه ذاته، وليس لغرض منع الإرهاب.

### الشكل الخامس - العلاقة المتبادلة بين مستويات الإرهاب ومستويات مراعاة حقوق الإنسان



ملاحظة: Kendall's tau-b: correlation coefficient: -0.443; significance (2-tailed): 0.000; N:71

وهناك مجال يلعب الفقر فيه دورا مساهما ألا وهو مجال البطالة، وخصوصا بين الشباب المتعلم تعليما عاليا نسبيا. وعندما لا يرى هؤلاء الشباب أي حل لحالتهم في الظروف السياسية والاقتصادية السائدة، يصبحون أكثر عرضة للوعود الزائفة التي يُقدمها أولئك الذين يفضلون الأساليب الإرهابية لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي. فالبلدان التي توجد بها زيادة في عدد الشباب، ونظام منفتح نسبيا من معدلات التعليم العالي ومعدل البطالة العالية بين خريجي الجامعات، تعتبر فيما يبدو معرضة لخطورة أكبر في اجتذاب الشباب إلى العنف السياسي، بما في ذلك الإرهاب.

## الاستنتاجات

في المقالة هذه محاولة لإظهار أن حالة البيانات في مجال الإرهاب ليست متطورة جيدا إذا ما قورنت بمجالات أخرى موضع الدراسة. وفي الوقت نفسه، بذلت محاولة لتوضيح أن البيانات حتى تلك التي تعتبر أقل متانة يمكن أن تسفر عن وجهات نظر مفيدة. وفيما يلي يرد موجز للنتائج والملاحظات الأساسية:

- (أ) معظم قواعد البيانات التي فُحصت تستند إلى سرد للوقائع التاريخية وغالبية قواعد البيانات تشير إلى الإرهاب الدولي فحسب؛
- (ب) التعاريف العملية لما يسمى الإرهاب تختلف، ليس هذا فحسب، بل عند إجراء دراسة للمدخلات في قواعد البيانات يتضح أن بعضها لا يتواءم مع التعريف العملي الخاص بها؛
- (ج) رغم أوجه القصور فإن قواعد بيانات الحوادث، يوجد بها خصوصا عند مقارنتها ببعضها البعض، كثير من الملاحظات حول ظاهرة الإرهاب؛
- (د) استنادا إلى قواعد البيانات العديدة، يمكن الاستنتاج بأن الحوادث الدولية تُشكل ما بين ثُمن وعُشر جميع الحوادث الإرهابية المسجلة؛
- (هـ) ارتفاع عدد الوفيات في السنوات الأخيرة يعتبر واضحا فيما يتعلق بالإرهاب العالمي (بمعنى الوطني بالإضافة إلى الدولي) أكثر مما يتضح بالنسبة للإرهاب الدولي وحده؛
- (و) في حين هبط عدد الحوادث الإرهابية الدولية في التسعينات، يبدو أن هذا لا يصدق بالنسبة للإرهاب الوطني (المحلي)؛
- (ز) أخذ عدد الجماعات الإرهابية وغير العلمانية بين الجماعات الإرهابية الناشطة حاليا يتزايد في العقود الثلاثة الأخيرة؛

- (ح) ليست هناك علاقة متبادلة هامة بين الفقر وبين حدوث الإرهاب، في حين أن هناك علاقة متبادلة هامة بين ارتفاع معدل انتهاكات حقوق الإنسان وارتفاع معدلات الإرهاب؛
- (ط) لأغراض رصد الإرهاب عبر الزمن والبلدان، يمكن الاستفادة من مؤشر للإرهاب يستند إلى مؤشرات تتعلق بالنطاق والشدة وتواتر الحوادث؛
- (ي) ربما كان أكبر عيب في قواعد البيانات الحالية بشأن الإرهاب هو أنها منفصلة عموماً عن الصراع السياسي العام، الذي غالباً ما تكون الجماعة الإرهابية فيه مجرد عامل فقط من عدة عوامل فاعلة.

## المراجع

- ١ - Wolf-Dieter Eberwein and Swen Chojnacki, *Scientific Necessity and Political Utility: Data on Violent Conflicts* (Berlin, Social Science Research Centre Berlin, 2001), pp. 25-26.
- ٢ - A. Silke, "The devil you know: continuing problems with research on terrorism", *Terrorism and Political Violence*, vol. 13, No. 4 (2001), pp. 1-14.
- ٣ - United States Department of State, *Patterns of Global Terrorism: 2002* (Washington, D.C., Office of the Coordinator for Counterterrorism, 2003), p. 2.
- ٤ - A. J. Jongman, "Trends in international and domestic terrorism in Western Europe, 1968-1998", in *Western Responses to Terrorism*, A. P. Schmid and R. D. Crelinsten, eds. (London, Frank Cass, 1993), p. 34.
- ٥ - W. W. Fowler, *Terrorism Data Bases: A Comparison of Missions, Methods, and Systems* (Santa Monica, California, RAND Corporation, 1981). Available at [www.rand.org/publications/N/N1503/N1503.pdf](http://www.rand.org/publications/N/N1503/N1503.pdf).
- ٦ - Hugh W. Barber Jr., *Annual Survey for 1997* (Arlington, Virginia, United States of America, Pinkerton Global Intelligence Services, 1998).
- ٧ - P. Chalk, *West European Terrorism and Counter-Terrorism: The Evolving Dynamic* (New York, St. Martin's Press, 1996).
- ٨ - Martha Crenshaw, "The global phenomenon of terrorism", in *Responding to Terrorism: What Role for the United Nations?*, William O'Neill, ed., paper presented at a conference convened by the International Peace Academy (New York, Chadbourne and Parke, 2002), pp. 27-31.
- ٩ - N. Kalyvas and N. Stathis, "Wanton and senseless? The logic of massacres in Algeria", *Rationality and Society*, vol. 11, No. 3 (1999), pp. 249-250.

- W. Enders and T. Sandler, "Transnational terrorism in the post-cold war era", - ١٠  
*International Studies Quarterly*, vol. 43, No. 1 (1999), pp. 145-167.
- W. Enders and T. Sandler, "Is transnational terrorism becoming more - ١١  
threatening?", *Journal of Conflict Resolution*, vol. 44, No. 3 (June 2000), pp.  
307-332.
- Robert F. Gorman, *Great Debates at the United Nations: An Encyclopedia of Fifty - ١٢  
Key Issues, 1945-2000* (Westport, Connecticut, Greenwood Press, 2001), p. 219.





# الكشف المبكر عن الحملات الإرهابية

بقلم ماتينيا ب. سيرسلودي\*

## خلاصة

رغم المستويات المنخفضة نسبيا للوفيات بالمقارنة مع طرائق أخرى لشن الصراعات، يساهم الإرهاب بشكل كبير في إدامة الصراع العنيف. ولهذا تمس الحاجة بشدة إلى نهج جديدة لمنع هذا الصراع. وبعد وصف موجز لمفاهيم الإرهاب والكشف المبكر، تبين المقالة هذه نموذجاً للكشف المبكر عن الحملات الإرهابية، مع تفحص الشروط الخمسة الطويلة والمتوسطة الأجل (الأسباب الأصلية والتفريعية)، وكذلك العوامل الدافعة القصيرة الأجل، بغية كشف البنيات الأساسية التي تُمكن وتيسر شن الحملات الإرهابية. وفي كل مرحلة تقريبا من مراحل المسار إلى شن حملة إرهابية، توجد إمكانية التحول إلى طرائق أخرى لشن الصراع. وتوفر النتائج الأولية لأي تحليل جارٍ ونتائج الدراسات المستكملة بالفعل في هذا المجال توفر الأساس للمؤشرات المقترحة وعددها ٣٦ الواردة في المرفق بهذه المقالة.

## مقدمة

قبل مناقشة نموذج الكشف المبكر، تُعرف هذه المقالة ما يتعين توقعه، وخصوصا لأنه لا يوجد توافق عام في الرأي بالنسبة لما يُشكل الإرهاب\*\* واعتمادا على وجهة نظر المراقب ومحور المناظرة السياسية، وفي غياب تعريف مقبول بوجه عام، فإن أي شخص يُعتبر إرهابيا لا يزال يعتبره رجل آخر مناظرا من أجل الحرية\*\*\* ولهذا من الأيسر ربط المصطلح ببعض الأفعال التي تُحدث الرعب (وكذلك ردود الأفعال الأخرى) في الجماهير المستهدفة بدلا من تصنيف الجماعات أو الأفراد كإرهابيين\*\*\*\*.

\* ماتينيا سيرسلودي حصلت على درجتها الجامعية من جامعة أوغسبورغ وهي حاليا تكتب رسالة الدكتوراة عن الإنذار المبكر لتساعد العنف الجماعي. وهي من العلماء الدارسين سابقا في كلية بحوث المعلومات العلمية الاجتماعية بالاتحاد الأوروبي في مدرسة الاقتصاديات في لندن.

\*\* من أجل مناقشة التعريف، انظر ألكس ب. شميد [١: ٢٨] وبيتر فالدمان [٢: ١٠].

\*\*\* كما قال الرئيس رونالد ريغان، الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية، عندما ذكر ذلك فيما يتعلق بالمقاومة في نيكاراغوا. \*\*\*\* وهذه الجماعات تستخدم بشكل حصري الأساليب الإرهابية (على سبيل المثال فصيلة الجيش الأحمر، في حين تختار جماعات أخرى الأساليب الإرهابية وحرب العصابات (على سبيل المثال حزب العمال الكردستاني)، والقوات المسلحة الثورية في كولومبيا وغور التاميل من أجل التحرير. وتمثل هذه الجماعات الأخيرة إلى التمتع بدعم عام أوسع حيث أن جمهورها يتفقون غالبا، إن لم يكن على وسائلها، فعلى الأقل على بعض غاياتها.

وفي هذه المقالة، تُعرف الأفعال الإرهابية بما يلي :

(أ) هجمات عنيفة دوافعها سياسية تقوم بها جهات غير رسمية على أهداف مدنية\*؛

(ب) تميل أساساً إلى كشف الأفكار في مقصدها، على عكس الأساليب العسكرية أو أساليب حرب العصابات؛

(ج) يُقصد بها إثارة رد فعل متطرف لدى الخصوم، وهو ما يستخدم بدوره غالباً لتبرير استخدام العنف.

إن أي حملة إرهابية تشمل جميع المراحل، ابتداء من القرار بشن الحملة إلى التخطيط لها وإعدادها وتحقيق سلسلة من الهجمات ومتابعتها من حيث استغلال عاقبتها السياسية. ومن أجل الكشف المبكر، فإن هذا يستلزم من الضروري إجراء رصد للعوامل الدافعة لحملة جارية بالفعل إذا أراد الإنسان أعمال استراتيجية وقائية قصيرة الأجل قائمة على الأعراض الدالة عليها. وبعبارة أخرى، يتعين على الشخص أن يحدد وأن يراقب الشروط المسبقة التي تسبق القرار بشن حملة إرهابية. كما أن قطع رؤوس الحية الإرهابية ذات الرؤوس العديدة لا يكفي. فالشروط المسبقة لأفعال الإرهاب يمكن غالباً أن تتواجد في الصراعات السياسية التي تشترك في بعض الأسباب الأصلية ذاتها مثل الإرهاب السياسي.

### التحدي في إيجاد نماذج للكشف المبكر

بالمقارنة مع النهج العلمية للكشف المبكر للزلازل وغيرها من الكوارث الطبيعية، يُعتبر التنبؤ بالسلوك البشري أكثر إشكالية بكثير. فهناك آليات للمعلومات المرتجعة في التخطيط والإعداد التي تعكس التكهنات بما سيحدث والتي تأتي بعكس المراد منها. ومع ذلك، فإن علماء الاجتماع حققوا تقدماً ملحوظاً في الآونة الأخيرة في عدة مجالات من الكشف المبكر والإنذار المبكر. وقد استحدثت النماذج ونُفذت بشكل جزئي من أجل توقع الصراعات العنيفة، وانتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والتدابير المنتظمة لاستئصال شعب أو ثقافة، والهجرة القسرية وإنهيار الدولة\*\*.

ونقطة الانطلاق في هذه المقالة هي تعريف "الكشف المبكر لتصعيد الصراع"، الذي وضعه ألكس ب. شميد. فهو يعرفه بأنه "رصد وتسجيل الإشارات والمؤشرات الخفية أو الغامضة التي تشير

\* مصطلح "La terreur" استحدث أصلاً في إطار الثورة الفرنسية، عندما اتخذ جاكوبينز إجراءً متشدداً ضد خصومه السياسيين. ورغم استمرار بقاء الإرهاب الرسمي والإرهاب الذي ترعاه الدولة، فإن هذه المناقشة تركز على الجهات الفاعلة غير الرسمية فحسب.

\*\* أعد المؤلفان John L Davies و Ted R.Gurr مجموعة قيمة تصف الجهود الجارية الخاصة بالإنذار المبكر [٣].

نحو تصعيد الصراعات أو ظهور أزمة تتطلب جهد الرصد ("التنصت المبكر") في منطقة الصراع المحتمل ذاتها وجمع البيانات بشكل منظم بطرق كمية وكيفية والتشاور مع الخبراء والتحليلات اللاحقة والتفسيرات لإصدار تقييمات للمخاطر تكون متينة بما يكفي لأغراض الإنذار المبكر" [٤]. وهذا التعريف يمكن تطبيقه أيضا على الكشف المبكر للحملات الإرهابية. ومع ذلك تبرز المشكلتان التاليتان بالإضافة إلى التحديات العادية التي تواجه القائمين بتوجيه الإنذارات المبكرة:

(أ) لأغراض تنظيمية وبيروقراطية وتخطبية تعتبر التجمعات الشعبية الكبيرة مجالات أكثر تقييدا في أفعالها، مما يُصغ عليها قدرا من المعقولة وإمكانية التنبؤ بأفعالها. أما السلوك الفردي فإنه أقل قابلية بكثير للتنبؤ به، غالبا ما يبدو اعتباطيا، لا يثبت على حال وغير رشيد. وفي حين يصعب تقييم السلوك الفردي، ناهيك عن التنبؤ به من الخارج، من الأيسر تعقب العمليات المنتظمة على المستوى الإجمالي للسلوك الاجتماعي الجماعي ولاستبانة الاتجاهات. ولهذا، يُركز نموذج التنبؤ المعروف هنا على جماعية العمل الإرهابي، أي الحملة الإرهابية. ولا يغطي هذا النموذج الحوادث الفردية؛

(ب) والإرهابيون يعملون بشكل سري لأن السرية تصلح لحماية الجماعة وتميل إلى إعطائها نوعا من المهارة السرية والإحساس بالهيبية. وعلى عكس الأثر المقصود للقوات العسكرية أو قوات حرب العصابات، فإن المفاجأة المحسوبة التي يشنها الإرهابيون يقصد بها أن تخلق شعورا غامضا لكن عاما ينذر بالخطر في الجماعة السكانية المستهدفة. وتنتج عن الطابع الخفي للحملات الإرهابية حالة تسندر فيها البيانات المجربة المعاصرة وغالبا ما تحظر سبل الوصول إليها. أما المعلومات عن تقدم الحملات الإرهابية فعادة ما تكون ذات طابع استخباري قصير المدى أو ذات طابع عام في استعراض الماضي، على سبيل المثال في شكل مذكرات أو شهادات في المحاكم.

### نموذج للكشف المبكر عن الحملات الإرهابية

فيما يتعلق بتقييم المخاطر والتنبؤ بها، تتوافر نماذج مختلفة. فالؤلف بروس نيوسم (Bruce Newsome) وفريقه المعني بالتنبؤ بالإرهاب يستخدمون على سبيل المثال أسلوبا أكاديميا يُعرف باستقصاء ديلفي (Delphi) وهو يقترن بتقديرات استدلالية تاريخية [٥]، في حين استحدثت ألكس شميد مؤشرا للإرهاب، يتيح قياس مستويات المخاطر. وبغية اغتنام أقصى التنبؤات، ينبغي تطبيق نهج نظامية عديدة في نفس الوقت وبطريقة تنافسية.

ويجمع النموذج المفاهيمي التالي جزئيا بين متغيرات المؤشرات المجربة مع متغيرات أخرى تستند إلى الاستنباط. ويجري التمييز بين الشروط المسبقة والعوامل الدافعة للحملات الإرهابية.

العوامل الدافعة هي أحداث أو ظواهر تشير إلى حملة جارية، في حين أن الشروط المسبقة هي عوامل أوجدت في الماضي الظروف الاجتماعية المواتية للحملة الإرهابية. وتنقسم هذه الأخيرة كذلك إلى ما يلي: (أ) أسباب (أصلية) هيكلية طويلة الأجل تحدث توترات اجتماعية وتوترات أخرى قد تعمل إلى جانب نماذج أخرى على شن الصراع، وعلى إيجاد حملات إرهابية؛ (ب) أسباب ظرفية قصيرة الأجل تُسمى أسباب تقريبية، وهي تخلق مخاطرة تحوّل عامل واحد قريب من العنف إلى أفعال إرهابية. ويتأثر نوعا الظروف بتيسير العوامل المعجلة والعوامل المثبطة المعطلة وهذه عادة لا ترتبط سببيا بالحملة بل تتدخل، وهكذا تُعجل أو تُثبط العملية\* وفيما يتعلق بنموذج شامل للكشف المبكر، لا تتوافر دائما جميع المعلومات الضرورية. فغالبا تطبق النماذج إطار زمنية واحدا، على سبيل المثال نهج "المؤشرات والإنذار" القصير الأجل الذي وضعه جوشوا سايناي Joshua Sinai [٧]. ومما يؤسف له أن العوامل خارج البيئة العسكرية أو البيئة الأمنية غالبا ما يتم تجاهلها في كثير من النماذج.

وبغية تقديم تمثيل مرئي بسيط لنهج الكشف المبكر المعروض هنا، اقتصر اختيار العوامل ذات الصلة على العوامل الصحيحة عالميا. وفيما يتعلق بحملات معينة، سوف يتعين إضافة متغيرات أخرى تتعلق بالسياق.

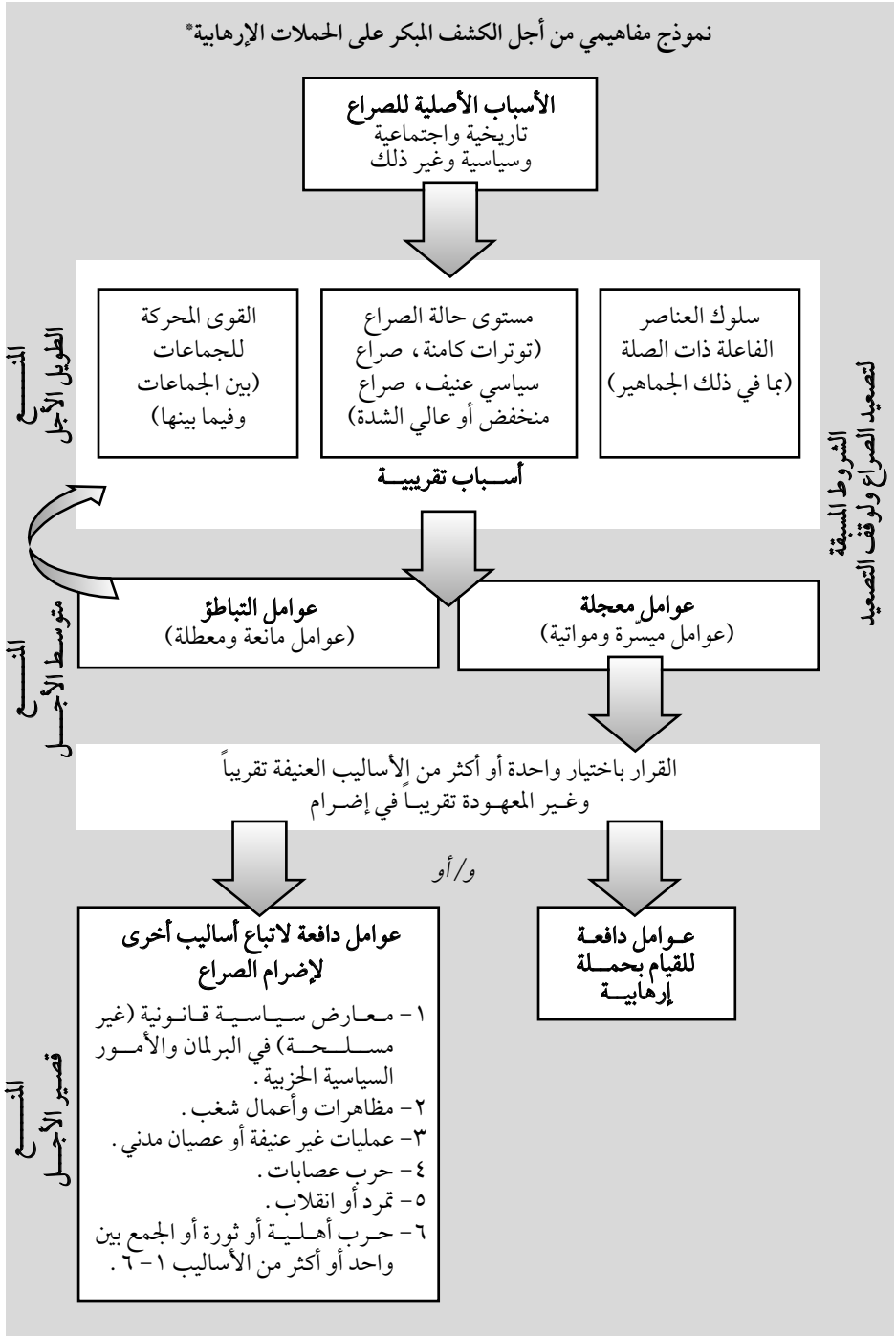
### الأسباب الأصلية: الشروط المسبقة

يميل التاريخ إلى أن يُعيد نفسه إذا لم تتغير البنية الاجتماعية الأساسية الدافعة. بيد أن العوامل المحددة الهيكلية وحدها ليست كافية؛ فلن تنطلق حملة إرهابية، يلزم أن تتضافر العوامل الثلاثة التالية:

(أ) ثوار مستعدون لتحمل مشقة العيش في الخفاء، ولديهم دوافع من تاريخهم الشخصي أو الأسري أو الاجتماعي أو تدفعهم أيديولوجية يُعلنها الزعماء القياديون\*\*؛

\*في هذا التحليل تُفسر فحسب العوامل المعجلة والعوامل المثبطة للحملة الإرهابية؛ وللاطلاع على مزيد من تفاصيل معجلات الصراع أو مثبطاته، انظر هارف Harff [٦] وشميد Schmid [٤ : ٣٤].

\*\*الأسباب التي تحفز الناس على عمل ما قد لا تتولد بسبب تجربة على المستوى الشخصي، بل قد تنتقل إليه؛ فالتعاطف مع المحرومين قد يُسبب مشاعر غضب أو انتقام ضد ما يُفترض أنه سبب التعاسة. فأعضاء الجماعة الإرهابية الألمانية (RAF)، على سبيل المثال، شعروا بأنه ينبغي أن يتصرفوا كمدافعين وطلائع وناطقين بلسان المحرومين في العالم الثالث، وهذا يدل على أن الظروف الدافعة قد تكون في بعض الحالات خارجية عن المجتمع المضيف.



\* النموذج المفاهيمي للكشف المبكر على الحملات الإرهابية استحدثه المؤلف وألكس . ب . شميد .

(ب) تنظيم هيكلتي يتيح فرصة للقادة المحرضين القيام بمخاطرة مع التاريخ؛

(ج) قدرات الجماعة، استنادا إلى الموارد البشرية والاقتصادية، متكونة داخليا أو مكتسبة من الخارج.

وهناك عامل يجمع بين الضدين في سياق الباعث والفرصة ألا وهو دور الديمقراطية. فمن ناحية، تحد الديمقراطيات الطرائق العنيفة لشن الصراعات حيث يمكن بوجه عام معالجة شكاوى الناس؛ ومن ناحية أخرى، تتيح حرية الاجتماعات وحركة المجتمعات المفتوحة فرصا أكبر للهجمات الإرهابية.

وقد تعرضت الدول الديمقراطية في كثير من الأحيان إلى استهدافها بالهجمات الإرهابية أكثر من تعرض النظم الاستبدادية أو الدكتاتورية [٨: ٤١٧-٤٤٣]. ومع توفر الفرصة في تغطية حرة من وسائل الإعلام ومحكمة جنائية عادلة وأحيانا متساهلة بمقتضى سيادة القانون، تتيح الدول الديمقراطية فرصة مواتية وتفسح ساحة أفضل للعنف الإرهابي بطريقة لا تعرض لها النظم الدكتاتورية أو أنواع النظم القمعية الأخرى [٨: ١٢٩]. وفي الوقت نفسه، وبسبب اتساع المشاركة الشعبية في العملية السياسية ولأن الشعور بالسخط والظلم قلما يصل إلى مستوى يُهدد بالخطر، عادة ما تتمتع أية حكومية ديمقراطية بدرجة أعلى من الشرعية مع سكانها. وحتى عندما يتعين على الدول الديمقراطية أن تجابه كثيرا من الهجمات الإرهابية المحلية تكون معدلات الوفيات (متوسط عدد الوفيات لكل حادثة) قليلا نسبيا\*.

والدول الديمقراطية، وخصوصا تلك التي تستخدم نظام التمثيل التناسبي بدلا من الدول الديمقراطية التي يستولى فيها المنتصر على كل شيء، تتيح عددا كبيرا من القنوات البديلة وغير العنيفة للاعتراض السياسي وتتيح فرصا لتغيير النظام، وبهذا يمكن الإفصاح عن معظم الاحباطات سلميا [٩]. وتؤيد هذا الافتراض الدراسة التي وضعها جان أوسكار إنجن بشأن الإرهاب المحلي في أوروبا الغربية [١٠: ٢٩٠]. فقد وجد أن ظهور الإرهاب يرتبط عموما بتدني قيم الحرية والديمقراطية.

وموجز القول، يمكن للإنسان أن يقول، في حين تتيح النظم غير الديمقراطية أرضا أكثر خصوبة لحفز الإرهابيين، تتيح الدول الديمقراطية التي تقل مناعتها كثيرا أسهل الأهداف. وثمة مثال توضيحي لهذا الافتراض الخاص بالأثر المزدوج للديمقراطية على الإرهاب، هو جماعة الباسك الإرهابية إيتا (ETA) أي الوطن والحرية لإقليم الباسك). فحملات هذه الجماعة الإرهابية التي ظهرت في ظل حكم الجنرال فرانكو الدكتاتوري، تصاعدت من حيث تواتر الحوادث ومستوى

\* فيما يتعلق بالبيانات بشأن الحوادث الإرهابية، أشار المؤلف إلى (RAND Terrorism Chronology (1968-1097)، وهو نظام لقاعدة بيانات عنانية المصادر، وأشار إلى قاعدة بيانات الحوادث الإرهابية التي وضعها المعهد التذكاري الوطني لمنع الإرهاب (MIPT) (من ١٩٩٨ حتى الآن) (www.tkp.org).

الفتك بعد انتقال إسبانيا إلى الديمقراطية في عام ١٩٧٤. وهناك سيناريو خطير ثالث يشمل الدول الديمقراطية التي يفترض أنها عناصر خارجية قوية وتحفظ بحكومات مشروعة، وهو ما يحيل الدول الديمقراطية إلى أهداف رئيسية [١١]. وتبلغ خطورة الاستهداف من العنف الإرهابي أقصى مداها بالنسبة "للدول الديمقراطية القديمة" الضالعة في الصراعات الدولية، وفقا لما يقوله مونتي مارشال [١٢].

وتوجد علاقة أكثر صراحة بكثير بين شرعية الحكم المحلي والإرهاب. وقد اكتشف المؤلف نجين فيما يتعلق بالإرهاب في أوروبا الغربية وجود رابطة منتظمة بين الحملات الإرهابية ومشاكل الشرعية [١٠ : ٢٩٢]. فالبلدان التي بها مشاكل خاصة بوجود أعلى درجة من الشرعية—مشاكل التفكك العرقي، الاستمرارية أو الاندماج—كانت الدول التي تواجه أكبر تحد إرهابي في أوروبا الغربية، ألا وهي إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وإيطاليا [١٠ : ٢١٠، ٢١٥].

ويرتبط بشرعية أي نظام ارتباطا وثيقا وجود آثار التغيير الاجتماعي أو الاقتصادي المتسارع. ويبين التحليل الذي أجراه المؤلف نجين أن ارتفاع الإرهاب الأيديولوجي (الاجتماعي - الثوري) يُعتبر أكبر بكثير في البلدان ذات المعدلات العالية في النمو. ووجدت نتائج ماثلة فيما يتعلق بالتفاوت في الدخول [١٣] وهناك اتجاه واضح نحو ارتفاع معدلات الإرهاب في الدول التي بها تفاوتات أكبر في التوزيع، في حين أن الفقر في حد ذاته لا يبدو سببا مباشرا للإرهاب\*. فالعلاقة المتبادلة بين التعاسة التي تسببها انتهاكات حقوق الإنسان والإرهاب تعتبر أعلى كثيرا من العلاقة المتبادلة بين الإرهاب والفقر [١٥]. ويشير التحليل الذي أجراه مارشال أيضا إلى علاقة متبادلة إيجابية مرتفعة بين "العنف السياسي الجماعي مع الإفراط في استهداف المدنيين" والإرهاب\*\*. وهذه النتيجة يؤكددها أيضا تحليل المؤلف نجين بشأن الإرهاب في أوروبا الغربية، حيث تتوافق انتهاكات حقوق الإنسان مع النشاط الإرهابي الطويل الأجل\*\*\*.

ومن وجهة نظر تاريخية، يبرز التساؤل عن مدى ما تتركه من أثر طويل الأجل تقاليد تنظم أي صراع عنيف. فطالما يعتمد الإرهابيون على تأييد من قاعدة جماهيرية عريضة، تسترشد استراتيجية هؤلاء بما يكمن لدى جماعة التأييد من تساهل واستعداد لتبني العنف. فكلما ارتفع التساهل الاجتماعي إزاء العنف، كان من الأيسر للإرهابيين أن يجدوا متجندين لأسلوبهم في

\*انظر نجين بشأن الإرهاب في أوروبا الغربية [١٠ : ١٩٣] وشميد [١٤]، وهما يبينان أن العلاقة المتبادلة المباشرة بين "الفقر" (على النحو الذي عرفه مؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالتنمية البشرية) والإرهاب تعتبر منخفضة تماما.

\*\* هذا يشمل أيديولوجيات الإقصاء والاستبعاد والنزعة القتالية، وحقوق الإنسان المقيدة والسكان المشردين والعنف الاجتماعي طويل الأمد [١٢ : ٣٦ والتذييل ج - ١].

\*\*\*نجين [١٠ : ١٨٦] ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن مكافحة الإرهاب كرد فعل للأفعال الإرهابية ذاتها قد تساهم في تفاقم حالة حقوق الإنسان.

تأجيج الصراع. ويعتمد التساهل الاجتماعي والاستعداد لتبني العنف على تجربة المجتمع الجماعية أو الفتوية مع العنف وتعرضه للعنف.

وتعتبر المفاهيم التاريخية للعدو التي يمكن استخدامها كتقديرات خاصة بالعدو الحالي أيضا عوامل مواتية ليس للحملات الإرهابية فحسب، بل أيضا لأنواع أخرى من إشعال

الصراعات العنيفة. ويمكن استخدام نماذج الأدوار الإيجابية التي تشير إلى أنماط تقليدية من العصيان والمقاومة لتبرير شرعية الإرهابيين واعتدادهم بأنفسهم\*.

ووفقا لما ورد في البحث الذي أجراه فاينبرغ (Weinburg) وريتشاردسون (Richardson) عن الإرهاب في أوروبا الغربية، "كانت الدول الناهضة الأوليات" كلها دول ديمقراطية عانت من قبل أثناء فترات الدكتاتوريات اليمينية أو أثناء الاحتلال النازي. وعللت الجماعات الإرهابية سلوكها على أنه امتداد لحركات المقاومة التي تكونت ضد الفاشية [١٧].

ويُبرز المؤلف مارشال أيضا معاملات الترابط العالي بين الإرهاب وحصيلة الظواهر الماضية في انهيار الدولة، والتي تبدت في حروب ثورية وحروب عرقية وتحولات مناوئة في نظام الحكم وعمليات إبادة للأجناس أو إبادة سياسية\*\* [١٢]: التذييل جيم-٢].

وتعتبر الظروف التي تيسر حدوث زيادة في قدرات أي جماعة (تتجاوز تجميع مجندين؛ من النواحي المالية، اللوجستية والدراية الفنية؛ والأسلحة واللوجستيات؛ أو خبرة سابقة في استخدام العنف) هي عناصر إقليمية أو جغرافية مثل "المناطق المجاورة السيئة" لدول منهاره ينطلق منها العنف، أو عداوات بين الدول تؤدي إلى حالات من إرهاب ترعاه الدولة أو حالات يمكن فيها استخدام مناطق مزقتها الحروب وذات سيطرة ضعيفة من الدولة عليها من أجل إنشاء معتكف أو للتدريب\*\*\*.

\* على سبيل المثال، في الشيشان في نهاية القرن التاسع عشر، ظهرت ثقافة المقاومة "ابريك Abrek" استجابة للاضطهاد الذي مارسه الدولة. فالمقاومون قاتلوا ضد ممثلي سلطة الدولة، مدافعين عن مجتمعاتهم المحلية وعشائرتهم. (وفي قاموس اللغة الروسية (موسكو، ١٩٧٨) يعرف س. آي. أوزهيغوف اللفظ الروسي "Abrek" كالتالي: في فترة إلحاق منطقة القوقاز بروسيا: رجل جبلي شارك في الكفاح ضد قوات القيصر والإدارة الاستبدادية القيصرية). ويستخدم هذا النموذج المثالي اليوم الجماعات المتمردة التي تشن حملات إرهابية [١٦: ٥]. وثمة ظاهرة مشابهة وهي عقيدة الاستشهاد، في كثير من الأحيان تستخدمها العناصر العنيفة لشن هجمات انتحارية.

\*\* الإبادة السياسية هي شكل من أشكال القتل الجماعي المستهدف وفيه تتم إبادة جماعة من الناس بسبب معتقداتهم السياسية أو الثقافية. وهي شبيهة بإبادة الأجناس، لكنها تختلف في أن الإبادة السياسية لا تستهدف جماعات عرقية أو عنصرية أو ثقافية (انظر Wikipedia على الموقع الشبكي: <http://en.wikipedia.org/wiki/politicide>).

\*\*\* يُبين عدد دول الحدود مع أي نوع من الصراع العسكري الكبير واحدا من أعلى معاملات الترابط مع مؤشر مارشال الخاص بالإرهاب [١٢]: التذييل جيم-٢]. وفيما يتعلق بانهايار الدولة كسبب أصلي للإرهاب، انظر أيضا بيورغو [١١] (Björge) وللإطلاع على مزيد من الأسباب الأصلية للصراع، انظر شميد [٣: ٦-٨] (Schmid).



## الأسباب التقريبية

للأسباب التقريبية، خلافا للأسباب الأصلية، تأثير مباشر على احتمال وقوع حملة إرهابية. فهذه الأسباب تتألف من مجموعة عوامل فاعلة محددة، وحالة الصراع والقوى المحركة للجماعة المؤدية إلى حملة إرهابية، بمجرد أن تقوم قائمة جماعة لها دوافعها ولديها بعض القدرات. وكما أشير قبلا، الاستراتيجية الإرهابية—بالمقارنة بالحرب العسكرية أو حرب العصابات—لها أساسا مسوغات داعية للتواصل. ولهذا، يتعين أن يؤخذ في الاعتبار سلوك وتوقعات مختلف الجماهير المستهدفة فيما يتعلق برسالة الإرهابيين. ويرد أدناه مختلف فئات الجماهير المستهدفة من الرسالة العنيفة التي يوجهها الإرهابيون.

### الجماهير العديدة المستهدفة من الإرهاب<sup>١٠</sup>

الجمهور المستهدف المحتمل	الهدف
١- أولئك الذين يتعاطفون إيجابيا مع المجموعة الإرهابية (مساندون).	لاكتساب تعاطفهم و/أو اقناعهم بزيادة دعمهم.
٢- أولئك الذين يعلنون أنهم مناوئون لهم.	ضعضة روحهم المعنوية، وتخريفهم و/أو إكراههم وابتزازهم.
٣- المتفرجون غير المتزمين والمراقبون المضارون.	لاستنفارهم و/أو إجبارهم على التساؤل: "ماذا يجري حولنا؟".
٤- أعضاء نفس منظمة الإرهابيين.	لرفع الروح المعنوية، وتشجيع المؤيدين ليصبحوا أعضاء في المنظمة.
٥- الجماعات المنافسة.	ليظهروا لهم من هم أكثر جرأة و "نجاحا".

<sup>١٠</sup> اقتباس محوّر من المؤلف غيريتس [١٨] (Gerrits).

## ١ - المؤيدون

المؤيدون الذين يقدمون دعما لوجستيا أو ماليا أو أيديولوجيا ويوفرون مجندين لهذا الغرض، وكذلك يصفون اعترافا بشرعية أية حملة إرهابية طويلة الأجل، يؤدون دورا حاسما في حسابات الجماعة من النواحي الاستراتيجية والتكتيكية. وإذ يتوقف الأمر على نوع الجماعة المؤيدة، وتوقعاتها ومدى تساهلها مع العنف، سوف تحاول الجماعة الإرهابية أن توائم شدة عنفها. فكلما يزداد اعتماد المؤيدين على الإرهابيين، سوف يزداد الإرهابيون الاهتمام برغبات زبائنهم؛ وهذا يتبدى بشكل أوضح ما يكون في حالة الإرهاب الذي ترعاه الدولة. فإذا منحت التأييد جماعات المهجر التي نادرا ما تتعرض للعنف، يميل استثمارهم في الحملات الإرهابية عادة إلى

أن يكون "أخف" مما هو عليه عندما يخاطر المؤيدون بأن يتعرضوا إلى أذى الإرهابيين و/أو خصوم الإرهابيين وقضيتهم\*.

## ٢ - الخصوم

إن هوية الخصوم الذين يفصحون عن أنفسهم ودورهم في الصراع يحددان الأهداف المحتملة أو الفئات المستهدفة. فكلما يظهر للجماعة المتمردة خصم أو ائتلاف خصوم من ذوي الميول المسلطة أو القامعة، ازداد الاحتمال أمام الجماعة هذه أن تحاول استرعاء اهتمام الرأي العام الدولي باستراتيجية استفزازية\*\*. وغالبا ما تسبق طبيعة الهجوم الحملة المناهضة على الأرجح. وكلما تطرفت الاستجابة، علا صوت الإرهابيين معلنين أن هناك ما يبرر عنفهم [١٧ : ٣]. ولهذا من الأهمية وضع استراتيجية مناهضة تأخذ، ولو الحالة هذه، تدابير تُفسد على الإرهابيين مخططاتهم ومخططات مؤيديهم\*\*\*.

## ٣ - المتفرجون غير الملتزمين

من بين المتفرجين غير الملتزمين، في الساحة الوطنية، عامة الناس الذين يشعرون بالقلق وهم واقفون في منطقة إطلاق نيران باتجاهات متقاطعة، أي المواطنون الواقفون بين القهر الذي يمارسه الإرهابيون والقمع الذي تمارسه الحكومة. وعلى هؤلاء الناس أن يحددوا (أ) من الذي يحتمل أن ينتصر، (ب) من الذي يتمتع بشرعية أكثر و(ج) من الذي يُخشى جانبه أكثر في المدى القصير. وليس لجماعة المواطنين هذه أي تأثير مباشر على حسابات الإرهابيين؛ ويتعين التأثير فيها، وإذا دعت الضرورة، إكراهها على اتخاذ جانب من الجوانب. وطالما لا يكون المجتمع مستقظا بالكامل وتوجد فيه قطاعات محايدة، سيكون الكفاح لإقناع مؤيديين محتملين جزءا من الحملة الإرهابية. إضافة إلى ذلك، يمكن للمرء أيضا أن يضيف إلى هذه الفئة وسائط الإعلام الإخبارية الدولية كمراقبين. فغالبا ما تُنشئ هذه الوسائط علاقة إشكالية وفي بعض الحالات توجد علاقة معايشة مع الحملات الإرهابية في سعيها من أجل الحصول على إشكالية وفي أخبار الصراع [٢١، ٢٢]. ويستخدم الإرهابيون بشكل عمدي شبكة وسائط الإعلام، في محاولتهم الحصول على اهتمام الجمهور في أحسن أوقات المشاهدة والاستماع. وغالبا ما يُقاس نجاح أية حملة بما يتم من تغطية إخبارية لها، وهو ما يعتبر خطوة للاعتراف بهؤلاء. ونتيجة لذلك، غالبا

\* الاعتماد على جماعات المهجر لشن ثورة على السلطة قد يُصبح بدرجة متزايدة ظاهرة عامة [١٩]. وللإطلاع على جماعات المهجر كجماعات محتملة للتجنيد، انظر فالدمان Waldmann [٢٠].

\*\* يدخل في زمرة هؤلاء الإرهابيون من دول متسلطة عميلة لدول ديمقراطية قوية، وهم الذين يقومون بمهاجمة ما يتصورون أنه يُساند القمع في وطنهم، كما أوضح هذا فريق الخبراء في اجتماع المعهد النرويجي للشؤون الدولية (انظر بيورغو Bjørge) [١١].

\*\*\* يتعين إجراء تمييز بشأن شرعية الخصم في أعين الجماهير المستهدفة الأساسية كجماعة دعم أو كقطاعات من المجتمع المراد الانتصار عليها. فمهاجمة المستبدن سوف تحظى في أعينهم بشرعية مختلفة عن مهاجمة الدول الديمقراطية. وعموما يحظى أولئك الذين يناضلون من أجل إرساء سيادة القانون والديمقراطية بمكانة أخلاقية أعلى ممن يناضلون لخلق نظم سياسية قائمة على القمع.

ما يتم توقيت الهجمات بطريقة تكفل تغطية إعلامية "لائقة". فإذا اعتبرت الدعاية مقيدة أو "غير كافية" بالنسبة للأهداف التكتيكية للجماعة، يزداد احتمال تصعيد العنف.

#### ٤ - أعضاء التنظيم الخاص بالإرهابيين

دائماً ما يؤثر أي هجوم على القوى المحركة والضغط الداخلية لأية جماعة. ويعيش الإرهابيون عموماً في الخفاء، معزولين عن العالم الخارجي وفي حالة دائمة من اليقظة. وغالباً ما تحركهم رغبات شديدة في الانتقام استجابة لما يتصورونه نوعاً من الإذلال [٢٣]. وتعمل الهجمات على تقوية تماسك الجماعة وتقييم روابط قوية بين أعضائها، في حين أن عدم ممارسة النشاط يولد الانشقاق والابتعاد عن الجماعة. وينجم عن أي هجوم ناجح تأثير يسوده شعور بالغبطة على تواجدهم في الخفاء المسبب غالباً للإحباط. وفي الوقت نفسه، يعتبر أي هجوم من هذا النوع إسهاماً في إنهاء شرعية العدو وبالتالي يُعزز الروح المعنوية للجماعة المتمردة [٢٤]. ويعتبر شن الهجمات بشكل متواتر نوعاً ضرورياً لضمان استمرار وجود الجماعة الإرهابية (هوفمان ٢٠٠١ : ٢٢ : ٢٣٥).

#### ٥ - الجماعات الإرهابية المنافسة

يشمل التدبير الاستراتيجي-التكتيكي للجماعة في أي سيناريو متعدد العناصر الفاعلة أيضاً المنافسة فيما بين الجماعات. والجماعات المنافسة التي تسعى لتحقيق الأهداف المماثلة تتنافس من أجل الحصول على الموارد والدعم والاهتمام والاعتراف والمكانة المرموقة والأفراد المجندين في عضويتها [٢٥ : ٧٦].

ويعتبر العنف المتصاعد سريعاً أسلوباً واعداً للسيطرة على الميدان. ويصف المؤلف بوست (Post) وآخرون الصراع في ضوء هذا من أجل الحصول على مجندين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بعد حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧ [٢٥ : ٨٣]. وكسبب من الأسباب الهامة لأعمال التصعيد في أيرلندا الشمالية، يُشير فاينبرغ [١٧ : ١٤] إلى "وجود أطراف ثالثة أخرى (عصابات الفاشية الجديدة أو الجماعات شبه العسكرية المعارضة) التي تعمل على إحداث تأثير متصاعد للعنف".

ويتعين على أي نموذج عملي للكشف المبكر أن يأخذ في الاعتبار هذه العلاقات المتبادلة الخمس وتوقعات مختلف الجهات الفاعلة ذات الصلة توقع ميل أية جماعة نحو شن أو تصعيد حملة إرهابية.

#### حالة الصراع

أشار المؤلف مارشال [١٢ : ٩] بشكل فطن إلى أن الإرهاب "يمكن أن يكون أقوى شكل للاحتجاج أو أضعف شكل للتمرد أو أسلوباً متخصصاً في العملية الحربية". وترتبط الحملات

الإرهابية في كثير من الأحيان بطرائق أخرى لإضرام الصراع. حيث يمكن أن تمثل الحملات تصعيدا لصراع سياسي أو لوقف التصعيد في صراع قليل الشدة. ففي الصراعات العالية الشدة يفقد الهجوم الإرهابي عادة تأثيره التواصلي إلى استمالة الناس في مواجهة خلفية عنيفة مفرطة ويصبح شكلا من أشكال جرائم الحرب.

والطريق الرئيسي الأول الذي يتعين ملاحظته هو الحملات الإرهابية كنتيجة لتصعيد الجهاد السياسي من جانب الحركات الاجتماعية والسياسية المناضلة. وعندما يصبح واضحا أن حركة معارضة لا تتطور إلى حركة جماهيرية، قد تتجه الجماعة الأصلية إلى ممارسة النشاط في الخفاء. ومن هناك، تحاول أنشط العناصر المناضلة بدء ثورة سياسية بشن حملة إرهابية استفزازية، مثلما فعل أولئك الروس المنادون بإلغاء الحكومة، وجماعة ويزرمن (Weathermen) في الولايات المتحدة، وعصابة الجيش الأحمر الألمانية والألوية الحمراء الإيطالية والجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقت (PIRA) في مراحلهم الأولى [٢ : ١٢١].

والطريق الثاني—أي الحملات الإرهابية كوقف التصعيد في صراع منخفض الشدة—ويمكن ملاحظته ضمن أماكن أخرى في سري لانكا أو تركيا.

والجماعات المتمردة التي تحركها دوافع قومية غالبا ما تختار الأوقات التي تنخفض فيها الموارد أو يتضاءل فيها تجنيد الأفراد لكي تصعد هجماتها الإرهابية. ومع وجود موارد بسيطة، فإنها تحاول عرض صورة للفعالية المتواصلة. وتتمثل ميزة مهاجمة الأهداف "السهلة" المدنية في أن الموارد اللازمة تعتبر أقل بكثير وأيسر للحصول عليها من شن هجوم على هدف "صعب" عسكري [١٦ : ٥].

وثمة مجموعة ثالثة خاصة بالصراع تؤدي إلى الحملات الإرهابية وهي تتجسد عندما تسعى جماعة متمردة، بوصفها جهة مؤثرة جديدة على مسرح الحوادث، إلى استرعاء الاهتمام السريع في إطار الصراع المتواصل فعلا. ويمكن ملاحظة هذا السيناريو في كولومبيا أثناء السنوات الأخيرة عندما دخل اتحاد الجماعات شبه العسكرية اليمينية، ومنظمة الدفاع الذاتي المتحدة في كولومبيا، ساحة صراع كانت تسيطر عليه حتى ذلك الوقت القوات المسلحة التابعة للدولة وعدة مجموعات عصابات يسارية. وابتداء من سنة ١٩٩٩ إلى سنة ٢٠٠٢، كانت منظمة الدفاع الذاتي المتحدة في كولومبيا مسؤولة عن ٦٠ حادثة إرهابية على الأقل مما تسبب في وفاة المئات. وكان متوسط معدل الفتك بالأشخاص نتيجة لهجماتها أعلى بحوالي ٦ مرات من متوسط معدل الفتك بسبب جماعات العصابات الأساسية اليسارية الموجودة فعلا، وهي القوات المسلحة الثورية في كولومبيا وجيش التحرير الوطني، وكان المعدل هو ٠,٤٥.

ويشير المؤلف شتاين توننسون (Stein Tønnesson) إلى الأوضاع التاريخية لحروب تصفية الاستعمار في الهند الصينية وإندونيسيا. وقد بدأت سلسلة الأحداث البارزة هناك في ١٩٤٥ كحملات للعصابات، ضد فرنسا وهولندا، على التوالي. وفيما كانت العناصر المؤثرة المتمردة

الأساسية في كلتا الحالتين لا تعتمد أساسا على الوسائل الإرهابية، سرعان ما ظهرت الجماعات المنافسة على مسرح الصراعات. وهذه الجماعات الجديدة الوافدة الضعيفة التي تسعى إلى جذب انتباه الجماهير، إنما فعلت ذلك أساسا عن طريق ارتكاب أفعال إرهابية [٢٦].

وقد استخدمت أساليب من العصابات والإرهابيين بشكل متناوب أو في نفس الوقت من نفس الجماعات، وخصوصا في الصراعات الداخلية، حيث تميل الصراعات العنيفة إلى أن تتخذ عدة أوجه. فإلى جانب أية طريقة سائدة لإضرام الصراع، قد تكون هناك طريقة ثانية. فالقوات المسلحة الثورية في كولومبيا، على سبيل المثال، تقود حرب عصابات ريفية بيد أنها لم تنفر من ارتكاب إرهاب في المناطق الحضرية.

وبالإضافة إلى الحسابات والتقديرات الاستراتيجية والتكتيكية، فإن المدة التي يستغرقها الصراع تلعب دورا رئيسيا. فحيثما يوجد جيل بأكمله نما وترعرع بدون تعليم كاف وكان ضالعا في الأعمال القتالية منذ الطفولة، تسود المجتمع القسوة وتندهور المعايير الأخلاقية. ويمكن تواجدها ظواهر مماثلة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. حيث يكون كثير من الناس قد تعلموا كيفية استخدام الأسلحة وبعضهم يحتفظ بها عندما يفقدون الثقة في عملية السلام. وهذه الظاهرة يمكن مشاهدتها في أفغانستان والعراق وبعض أجزاء من يوغوسلافيا السابقة.

وتعتبر الصراعات الاجتماعية الكامنة والظاهرة أسبابا وقوى دافعة وراء النشاط الإرهابي. ويتعين على المرء أن يولي الاعتبار الخاص إلى مجموعة العوامل هذه التي غالبا ما لا تقدر حق قدرها والمتعلقة بتقييمات المخاطر المتأنية من الجماعات التي تميل نحو الإعداد لشن حملات إرهابية أو المشاركة فيها.

### القوى المحركة للجماعة

يؤكد خبراء مثل جيرولد بوست (J. Post) والراحل إيهود سبرينزاك (Ehud Sprinzak) القوى المحركة الداخلية للجماعة عند تقييم خطر الجماعات المتحولة إلى ممارسة الإرهاب\*. وقد يصلح عمر الأعضاء في جماعة ما كواحد من المؤشرات المتعلقة بتصعيد العنف: فكلما كانت أعمار أعضاء الجماعة أصغر، ارتفع معدل الخطورة في أية حملة إرهابية. ويمكن توقع آثار مماثلة إذا ما توفر للأعضاء، خصوصا لقياداتهم، خبرة كافية في مجال العنف والتعامل مع الأسلحة، وخصوصا عندما يشعرون بالحاجة إلى استعراض صورة جريئة لهم.

وبوجه عام، تحاول أية جماعة أن تستغل مواردها المتاحة إلى الحد الأمثل: فهي تحاول التصعيد بقدر إمكاناتها وكلما أتاحت وسائلها ذلك. ومع هذا، عندما تشعر جماعة أصابها الضعف بأنها في مأزق، يميل أعضاؤها إلى بذل كل جهد ممكن لإظهار قوتهم. وبعبارة أخرى، قد تُشكل جماعة متمردة ضعيفة خطورة أعلى في تصعيد حملة إرهابية من مجموعة آمنة مستقرة.

\* هذه الفقرة تشير أساسا إلى المؤشرات الأساسية التي وضعها جيرولد بوست وإيهود سبرينزاك [٢٩].

## العوامل المعجلة والعوامل المثبطة

العوامل المتدخلية بمثابة عوامل معجلة أو مثبطة تعمل على تسريع أو إبطاء الحملات الإرهابية بمجرد أن تشير عوامل موالية أخرى إلى وجود خطورة عالية من حملة عنف .

### العوامل المعجلة

إن أية جماعة متهيئة بالفعل للضلع في هجمات تميل إلى التعجيل بعملية إنهاء جهودها التحضيرية عندما تشعر أنها مهددة من خصم أو تتعرض للإذلال من جانبه .<sup>\*</sup> ويعتبر توافر الموارد مؤشرا مبهما، حيث أن الموارد غير المتوقعة—التنظيمية أو المالية أو السياسية—والحرمان من الموارد قد يعجل بشن حملة إرهابية . وفي الحالة الأخيرة، تعمل الحملة على عرض صورة للاستعداد للقتال حتى لو كانت القدرات الفعلية للجماعة تقرب من الصفر .

وتعتبر مراقبة عوامل خارجية مثل التواريخ ذات الدلالة الرمزية، وحتى ذات التأثير الأدق بالنسبة للمستقبل، والانتخابات الوشيكة ومفاوضات السلام، حيث يمكن لجماعة ما استعراض قدرتها على إفساد المناسبة أيسر من مراقبة المتغيرات فيما بين الجماعات والتي تعتمد على الاستخبارات .

وقبل كل شيء يمكن لحملات المكافحة الحكومية أن تظهر تأثيرا معجلا جديا، وخصوصا عندما تكون مصحوبة بأعداد كبيرة من الإصابات بين المدنيين والتي قد تثير المطالبة بالانتقام . والمثال على ذلك تصعيد الهجمات من شبكة القاعدة من حيث التواتر، إن لم يكن من حيث عدد الضحايا، منذ تلك الهجمات التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والحملة المناهضة للإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة [٢٧] .

وعادة ما يتحور عنف الإرهابيين مع رد فعل الخصوم . فقد دأبت أسبانيا والمملكة المتحدة والفلبين على اتباع مبدأ العنف عند حده الأدنى . ولهذا فإن عدد الوفيات والأشخاص المصابين بجروح بين الجماعات المتمردة مثل جماعة الآيتا (ETA) وجماعة بيرا (PIRA) وجبهة التحرير الإسلامية المغربية كان صغيرا نسبيا . وأثناء الفترات الطويلة الممتدة من الصراع، اتبع بعض الحكومات الخيار الاستراتيجي المضاد . ويقال إن هذا ساهم في ارتفاع معدلات الوفيات نسبيا نتيجة الحملات الإرهابية في تلك البلدان .

\* عرض المؤلف أم شينريكيو الهجوم بغاز السارين بعد أن أبلغت الجماعة بشن غارة وشبكة من الشرطة على مقر الجماعة . وب. هوفمان (٢٠٠١) ص ١٦٧ . وبشان منطق الانتقام والقصاص، انظر فالدمان [٢٣] .

## العوامل المثبطة

ليس من السهل إيجاد عوامل مثبطة بالنسبة للحملات الإرهابية، ويكثر ذلك لأن التدابير الاحتياطية للإرهابيين غالباً ما تستند إلى القيام بما هو غير متوقع في اللحظة الصحيحة. ومع ذلك يمكن الافتراض بأن عكس أي عامل معجل يكون عاملاً مثبطاً. وفي حالة الحملات الحكومية لمكافحة الإرهاب، أظهرت التجارب السابقة أن معدلات العنف المعتدلة لها تأثير مثبط عندما تكون الوسائل المطبقة قانونية وتظهر على أنها مشروعة وملائمة.

وعندما يحدث وهن شديد، من حيث فقدان ملاذات أمنة أو زعامات قيادية أو مصادر أساسية للدعم، تنجم عنه، على الأقل على المدى البعيد، آثار توقف التصعيد. وحيث أن الإرهاب هو استراتيجية تواصلية للتأثير في الآخرين وليس أساساً أداة للانتصارات العسكرية، يمكن أيضاً تقييده من خلال طريقة تغطية وسائط الإعلام للأحداث. فلو كانت التغطية الإعلامية للحوادث الإرهابية أقل تركيزاً وأكثر إمعاناً للفكر، قد يتناقص ما يشعر به الجمهور من ذعر وقد تفقد مهاجمة المدنيين بعضاً من "جدواها" كأداة للدعاية للمطالب السياسية.

ومع ذلك، ليس من السهل، اعتماد مبادئ توجيهية مسؤولة تقييدية لوسائط الإعلام في نظام يتسم بالطابع التجاري لوسائط الإعلام حيث تؤثر قوة المنافسة بخصوص معدلات المشاهدين في موقف رؤساء التحرير إزاء عملية اتخاذ القرارات.

## العوامل الدافعة

ما أن تبدأ أية حملة إرهابية، يُشير مختلف أنواع العوامل الدافعة إلى وقوع هجوم وشيك. ومن أجل تفسير هذه العوامل الدافعة، يحتاج الأمر إلى معلومات مفصلة ومنتظمة بشأن الحالة الداخلية للجماعة [٧: ٢٨] وحيث أن معظم جهود وكالات الاستخبارات تتركز على هذا المجال، لا يرد أدناه سوى أوضح الحالات.

يمكن ملاحظة التدابير التحضيرية من بعض علامات تسبق أي هجوم إرهابي أو سلسلة من الهجمات. والتفسير الصحيح لهذه العلامات يفتح النافذة الأخيرة لفرصة منع وقوع أي هجوم. فالمعلومات بأن الجماعة تقوم بتقييم مخاطر الهجمات يتعين فعلاً تصنيفها كعامل دافع [٢٩: ٧٦]. وقد وضع خبير من خبراء الولايات المتحدة معني بالإنذار المبكر للهجمات الإرهابية، هو جوشوا سيناي، قائمة بالعلامات الإرشادية التي تشمل زيادة القدرات، والنشاط الاستثنائي في الملاذات الآمنة وكذلك التدريب الخاص وتجنيد الأفراد [٧].

وكعلامات أخرى للاستعدادات اللوجستية، يمكن للمرء أن يضيف التحويلات المالية المتسارعة، وحيازة الأسلحة والمتفجرات ووثائق الشخصية الزائفة والتعاقد مع أشخاص الدراية الفنية الخارجية. وقبل أن تشن أية جماعة ضربتها تماما يحدث ميل إلى الإلقاء بيانات تُضفي شرعية على الإجراءات العنيفة ضد العدو في بعض الدوائر، في حين تتزايد شدة نزع الشرعية عن العدو [٢٩ : ٧٦]. إضافة إلى ذلك، قبل شن أي هجوم بوقت قصير يمكن للمرء أن يلاحظ اختفاء الأشخاص الأساسيين فيما تتصاعد مراقبة الأهداف المحتملة. وفي المرحلة الأخيرة من الاستعدادات، يمكن أن تكون هناك زيادة في العنف الداخلي، وخصوصا ضد من يحتمل أن يتنكر للجماعة أو ينحاز لعدوها. وبعد كل ذلك، فإن التنفيذ الناجح للخطة لا ينبغي أن يتعرض للخطر في المرحلة الأخيرة [٢ : ١٦٥].

## استنتاج

في هذه المقالة عُرض مستوى متوسط الأجل للأسباب التقريبية (انظر النموذج المفاهيمي أعلاه) بغية ربط نهجين متواجدين خاصين بالكشف المبكر وغالبا ما يعتبران غير متوائمين: تحليل الأسباب الأصلية الطويلة الأجل وتحليل العوامل الدافعة القصيرة الأجل. فالأسباب التقريبية هذه تعتبر شروطا ظرفية تعمل على زيادة خطر الجماعات المتمردة التي تشن حملات إرهابية.

ومع مراعاة أهم خصيصة محددة وحيدة لأية استراتيجية إرهابية، ألا وهي دافعها التواصلية القوي لاستمالة الجماهير، جرى التأكيد على دور الجماهير المستهدفة في عملية الجماعة المتمردة الخاصة باتخاذ القرار. وإضافة إلى التركيز على القوى المحركة الداخلية للجماعة—وهو عامل تُسند إليه أولوية عالية في معظم تقييمات الجماعة للأخطار—جرى رسم أربع حالات للصراع تحتوي على درجة احتمال عالية لشن حملات إرهابية، وهي وقف التصعيد في الصراعات المنخفضة الشدة، وتصعيد الصراعات السياسية، وظهور عناصر مؤثرة جديدة في وضع قائم للصراع، وحالات ما بعد انتهاء الصراع المسلح.

وبالإضافة إلى الأسباب الأصلية والعوامل الدافعة للحملات الإرهابية، يتسنى بتحديد الأسباب التقريبية إنشاء نموذج شامل عملي المنحى للكشف المبكر. وبالعامل المنهجي وحده بشأن الكشف المبكر لعلامات التصعيد سوف يتاح لمكافحة الإرهاب فرصة أكبر في إجهاض الأفعال الإرهابية.

وقد حاولت هذه المقالة توضيح نموذج مفاهيمي للكشف المبكر للحملات الإرهابية يشتمل على نهج إطارى المنحى لدراسة الظاهرة لكي يتسنى اتخاذ تدابير وقائية طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل.



## مرفق

المؤشرات الستة والثلاثون للكشف المبكر  
عن الحملات الإرهابية

## العوامل المعجلة

- ١ - حملة مكافحة للإرهاب تحدث كثيرا من الضحايا من أجل المطالبة بالثأر.
- ٢ - إذلال الجماعة أو أنصارها.
- ٣ - التهديد.
- ٤ - محادثات سلام.
- ٥ - انتخابات.
- ٦ - تواريخ رمزية.

## عوامل مثبطة

- ١ - حملة مكافحة معتدلة باستخدام وسائل مشروعة.
- ٢ - افتقاد زعماء قياديين أو موارد أساسية أو أراض بسبب التراجع.
- ٣ - تنازلات لمطالب سياسية من الجماعة.
- ٤ - تغطية مسؤولة من وسائل الإعلام.

## الأسباب الأصلية

- ١ - افتقاد الديمقراطية.
- ٢ - انتهاكات حقوق الإنسان.
- ٣ - نُظم غير مشروعة.
- ٤ - دعم النظم غير المشروعة.
- ٥ - التفاوت الكبير أو المتزايد في التوزيع.
- ٦ - الخبرة التاريخية بشن الصراعات العنيفة.
- ٧ - الدعم للجماعات التي تستخدم وسائل إرهابية.
- ٨ - هشاشة الديمقراطيات العصرية.
- ٩ - الدول المنهارة أو الملاذات الآمنة خارج سيطرة الدولة.

## العوامل الدافعة

- ١ - تقييمات لخطورة الهجمات.
- ٢ - استعدادات لوجستية.
- ٣ - نزع الشرعية عن العدو.
- ٤ - اختفاء أشخاص هامين.
- ٥ - تزايد الاهتمام بالأهداف المحتملة.
- ٦ - زيادة في العنف الداخلي.

## الأسباب التقريبية

- ١ - استراتيجية مناهضة تسبب تصاعد الصراع.
- ٢ - توقعات الجماعة المؤيدة (خصوصا أشخاص المهجر).
- ٣ - الدعم المتناقص أو المتزايد.
- ٤ - تدني تغطية وسائل الإعلام.
- ٥ - جماعات منافسة "ناجحة".
- ٦ - مشاكل التماسك الداخلي للجماعة.
- ٧ - الاستراتيجية الخاصة بالصورة الشخصية لزعيم الجماعة.
- ٨ - وقف تصعيد الصراع غير الشديد.
- ٩ - تصعيد الصراع السياسي العنيف.
- ١٠ - عنصر فاعل جديد في سيناريو الصراع القائم.
- ١١ - حالة ما بعد الصراع.

المراجع

- Alex P. Schmid and Albert J. Jongman, *Political Terrorism: A New Guide to Actors, Authors, Concepts, Data Bases, Theories, and Literature* (North Holland Publishing Company, Amsterdam, 1988). - ١
- Peter Waldmann, *Terrorismus: Provokation der Macht* (Gerling, Munich, 1998). - ٢
- John L. Davies and Ted R. Gurr, eds., *Preventive Measures: Building Risk Assessment and Crisis Early Warning Systems* (Lanham, Rowman and Littlefield, 1998). - ٣
- Alex P. Schmid, "Thesaurus and glossary of early warning and conflict prevention terms", *Forum on Early Warning and Early Response* (London, 2000), p. 37. - ٤
- Bruce Newsome, *Mass casualty terrorism: first quarterly forecast* ([www.rdg.ac.uk/GSEIS/IPIS\\_Mass\\_Casualty\\_terrorism\\_forecast\\_Q1\\_2003.pdf](http://www.rdg.ac.uk/GSEIS/IPIS_Mass_Casualty_terrorism_forecast_Q1_2003.pdf)). - ٥
- B. Harff, "Early warning of humanitarian crises: sequential models and the role of accelerators", *Preventive Measures: Building Risk Assessment and Crisis Early Warning Systems*, John L. Davies and Ted R. Gurr, eds. (Lanham, Rowman and Littlefield, 1998), pp. 70-78. - ٦
- Joshua Sinai, "Forecasting the next waves of catastrophic terrorism: strategic overview", *Business Briefing Security Systems* ([www.wmrc.com/businessbriefing/pdf/securesystems2002/publication/sinai.pdf](http://www.wmrc.com/businessbriefing/pdf/securesystems2002/publication/sinai.pdf)). - ٧
- Lee Eubank and Leonard Weinberg, "Does democracy encourage terrorism?", in *Terrorism and Political Violence*, vol. 6, No. 4 (Winter 1994). - ٨
- Ronald J. Rummel, *Power Kills* (New Jersey, Transaction Publishers, 1997). - ٩
- Jan Oskar Engene, "Patterns of terrorism in Western Europe, 1950-1995", dissertation, Department of Comparative Politics, University of Bergen, 1998. - ١٠
- Tore Bjørge, ed., *Root Causes of Terrorism: Proceedings of an International Expert Meeting*, Oslo, 9-11 June 2003 (Norwegian Institute of International Affairs, 2003), p. 236. - ١١
- Monty Marshall, "Global terrorism: an overview and analysis", unpublished manuscript, University of Maryland, 2002. - ١٢
- Lia Brynjar and Katja Skjøberg, "Why terrorism occurs: a survey of theories and hypotheses on the causes of terrorism", Oslo, FFI/RAPPORT-2000/02769, 2000, p. 17. - ١٣
- Alex P. Schmid, "The nexus between terrorism, poverty, illicit drugs and organized crime", summary report of the United Nations Office on Drugs and Crime/Organization for Security and Cooperation in Europe International Conference on Enhancing Security and Stability in Central Asia: Strengthening Comprehensive Efforts to Counter Terrorism, Bishkek, 13 and 14 December 2001, pp. 122-125. - ١٤
- Alex P. Schmid, "Statistics on terrorism: the challenge of measuring trends in global terrorism", *Forum on Crime and Society*, vol. 4, Nos. 1-2 (2004). - ١٥

- Forum on Early Warning and Early Response, "Root causes of terrorism in the Caucasus, 2003" ([www.fewer.org/res/128.pdf](http://www.fewer.org/res/128.pdf)). - ١٦
- Leonard Weinberg and Louise Richardson, "Conflict theory and the trajectory of terrorist campaigns in Western Europe", unpublished manuscript, 2002. - ١٧
- Robin P.J.M. Gerrits, "Terrorists' perspectives: memoirs", *Terrorism and the Media: How Researchers, Terrorists, Government, Press, Public, Victims View and Use the Media*, David L. Paletz and Alex P. Schmid, eds. (Newbury Park, Sage Publications, 1992), p. 33. - ١٨
- Daniel L. Byman and others, *Trends in Outside Support for Insurgent Movements* (Santa Monica, RAND Corporation, 2001) ([www.rand.org/publications/MR/MR1405/](http://www.rand.org/publications/MR/MR1405/)). - ١٩
- Peter Waldmann, "Die Bundesrepublik Deutschland: Nährboden des radikalen Islamismus", unpublished manuscript, 2003. - ٢٠
- Alex P. Schmid and Janny de Graaf, *Violence as Communication: Insurgent Terrorism and the Western News Media* (London, Sage Publications, 1982). - ٢١
- Bruce Hoffman, *Inside Terrorism* (London, Victor Gollancz, 1998). - ٢٢
- Peter Waldmann, "Revenge without rules: on the renaissance of an archaic motif of violence", *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 24, 2001, pp. 435-450. - ٢٣
- Marisa Reddy Pynchon and Randy Borum, "Assessing threats of targeted group violence: contributions from social psychology", United States Secret Service, 1999. - ٢٤
- Jerrold Post, G. Ruby and Eric D. Shaw, "The radical group in context: 1. An integrated framework for the analysis of group risk for terrorism", *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 25, No. 73 (2002). - ٢٥
- Stein Tønnesson, "Annex D: historical approaches", in *Terrorism and Armed Conflict: Report on a Seminar Co-organized by the International Peace Research Institute and Stockholm International Peace Research Institute*, Voksenåsen, Oslo, 8-9 December 2002. - ٢٦
- Bruce Newsome, Mass casualty terrorism: second quarterly forecast ([www.rdg.ac.uk/GSEIS/University\\_of\\_Reading\\_terrorism\\_forecast\\_2003Q2.pdf](http://www.rdg.ac.uk/GSEIS/University_of_Reading_terrorism_forecast_2003Q2.pdf)). - ٢٧
- Joshua Sinai, "How experts forecast terrorism", summary of the workshop on catastrophic terrorism: an indications and warning methodology, organized by the Carnegie Endowment for International Peace, 18 October 2000 ([www.ceip.org/files/events/sinaiterrorworkshop.asp?EventID=210](http://www.ceip.org/files/events/sinaiterrorworkshop.asp?EventID=210)). - ٢٨
- Jerrold Post, G. Ruby and Eric D. Shaw, "The radical group in context: 2. Identification of critical elements in the analysis of risk for terrorism by radical group type", *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 25, No. 2 (2002). - ٢٩



# الجزء الثاني

---

مذكرات وإجراءات



# استعراض أنشطة مكافحة الإرهاب التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وتوصيات تتعلق بالطريق إلى المستقبل\*

بقلم جان-بول لابورد\*\* وبريجيت شتروبل-شو\*\*\*

## خلاصة

تستعرض هذه المقالة أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتبرز الأنشطة المشتركة مع الكيانات الأخرى وتشمل مسائل تقاسم المعلومات وإذكاء الوعي. وتخلص المقالة إلى تقديم توصيات تتعلق بالطريق إلى المستقبل.

## مقدمة

أسفرت أعمال الإرهاب الفظيعة التي جرت في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الهجوم على مقر بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، في بغداد، عن خسائر فادحة في الأرواح، وإصابة العديد وتكبدت تكاليف باهظة نتيجة دمار الممتلكات. وبعد ذلك طُرحت تساؤلات حول طبيعة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي وكيف يمكن تعزيز التعاون الدولي فيما بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية لمنع الإرهاب الدولي ومكافحته واستئصاله نهائياً بجميع أشكاله ومظاهره، حيثما يُرتكب وكائنا من كان الجناة، نظراً لأنه لا يمكن لدولة واحدة أن تحقق هذا بمفردها.

\* الآراء المعرب عنها في المقالات الممهورة بأسماء أصحابها هي مقالات المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.

\*\* جان-بول لابورد هو رئيس فرع منع الإرهاب في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهو أستاذ مساعد في جامعة تولوز، فرنسا، وكان من قبل يعمل مدعياً عاماً في النظام القضائي الفرنسي. وهو يحمل درجة جامعية في القانون وشهادة دراسية (دبلوم) من معهد الدراسات القضائية في تولوز. وقبل تولي منصبه الحالي في المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، كان يشغل منصب المستشار الأقليمي لبرنامج الجريمة التابع للمكتب.

\*\*\* بريجيت شتروبل-شو هي موظفة مختصة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية في فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقبل الالتحاق بالأمم المتحدة في سنة ١٩٩٥ كخبيرة معاونة، مارست القانون في ألمانيا. وهي تحمل درجة جامعية في القانون الدولي من الجامعة الأمريكية في واشنطن، العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، وتحمل درجتين في القانون من جامعة لودفيغ - ماكسيميليانز، ميونخ، ألمانيا.

## أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

استهل البرنامج العالمي لمكافحة الإرهاب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ كإطار عمل لأنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها فرع منع الإرهاب التابع لشعبة شؤون المعاهدات في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويجري تنفيذها بالتشاور الوثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن للأمم المتحدة. والبرنامج يمول في معظم أنشطته عن طريق التبرعات، التي تبلغ حالياً إلى ما يربو على ٣,٢ ملايين بدولارات الولايات المتحدة.

والهدف العام للبرنامج هو الاستجابة بشكل فوري وفعال لطلبات التماسا التماس المساعدة لمكافحة الإرهاب وفقاً للأولويات التي تحددها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التابعة للأمم المتحدة، ولجنة مكافحة الإرهاب:

(أ) إعادة النظر في التشريعات المحلية وإسداء المشورة بشأن صياغة القوانين؛

(ب) بتوفير مساعدة متعمقة بشأن التصديق على التشريعات الجديدة لمكافحة الإرهاب وتنفيذها وذلك من خلال برنامج للإرشاد؛

(ج) بتوفير وتيسير التدريب لموظفي النظم الوطنية في مجال العدالة الجنائية بشأن استخدام صكوك قانونية دولية جديدة لمكافحة الإرهاب.

ويعتبر التعاون الدولي عنصراً أساسياً آخر من عناصر البرنامج العالمي لمكافحة الإرهاب. ويعتبر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما لديه من خبرة فنية موضوعية بشأن التعاون الدولي، في مكانة جيدة تؤهله لمساعدة الدول على إقامة علاقات منبثقة من المعاهدات على المستويات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية. وهذا يتم على أساس المعاهدات النموذجية، والقوانين النموذجية والأدلة الإرشادية بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة التي وضعها المكتب. وتأخذ الأنشطة أيضاً في الحسبان الأحكام ذات الصلة الواردة في الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إلى جانب مختلف الاتفاقيات الخاصة بالمخدرات.

وأثناء فترة الـ ١٨ شهراً الماضية، قام المكتب بتعريف ما يزيد على ٥٠٠ شخص من صائغي القوانين ومن المعنيين بإنفاذ القوانين وغيرهم من المسؤولين عن العدالة الجنائية مما يربو على ٨٠ بلداً ليطلعوا على المتطلبات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) والمتطلبات للتصديق



على الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها والترتيبات الدولية الخاصة بالتعاون. وقد وضعت خطط عمل وطنية محددة بالمشاركة مع الحكومات، وأنشئت لجان لصياغة التشريعات وذلك لدراسة أحكام الصكوك ووضع التوصيات وقدمت إلى الوزراء بشأن التصديق على التشريعات وتنفيذها. وهذه المساعدة المباشرة المقدمة لأقطار بعينها قُدمت لما يزيد على ٤٠ بلداً.

ولكي يتسنى للبلدان من نفس المنطقة أن تقارن التقدم المحرز، وأن تتعلم من بعضها البعض وأن تنسق جهودها التشريعات، عُقدت حلقات عمل إقليمية ودون إقليمية لدول بحر البلطيق وبيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا؛ وللدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية التي صدقت على الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب؛ وللدول غرب ووسط أفريقيا؛ وكذلك حلقات عمل من أجل ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ ومن أجل الدول الأعضاء في السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ ومن أجل دول آسيا الوسطى ودول المنطقة الجنوبية من القوقاز. إضافة إلى هذا، نُظمت جولة دراسية للبلدان والأقاليم الناطقة بالبرتغالية بشأن التصديق على اتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة والصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب وتنفيذ هذه الاتفاقيات والصكوك. وصدرت عن حلقات العمل وثائق ختامية تُركز على احتياجات الدول المشاركة من أجل متابعة المساعدة التقنية فيما يتعلق بالتصديق على الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها. وعملت الإعلانات الختامية الصادرة عن حلقات العمل تلك، في جملة أمور، على تشجيع استحداث جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، ودعت مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لوضع برامج مشتركة للمساعدة التقنية بشأن مكافحة الإرهاب، وشجعت على استخدام المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) لضمان تبادل المعلومات بشكل فعال في مجال مكافحة الإرهاب.

وتتمثل مؤشرات النجاح في أعمال المكتب في نوعية وتوقيت المساعدة المقدمة، التي ساعدت في حدوث زيادة في عدد الدول الأطراف في الصكوك العالمية الاثني عشر لمكافحة الإرهاب. ويرصد المكتب حالة التصديق على كل صك من الصكوك القانونية في كل بلد على أساس شهري. وتعتبر أنشطة المساعدة شاهداً على التزام المكتب باتخاذ إجراءات محددة لمكافحة ويلات الإرهاب.

## أدوات تقديم المساعدة التقنية

قام المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بصياغة دليل تشريعي للاتفاقيات والبروتوكولات العالمية لمكافحة الإرهاب\* وذلك لتشجيع ومعاونة الدول على التصديق على الصكوك العالمية وتنفيذها. وهذا الدليل يُعزز قدرة المكتب على الاستجابة للطلبات التماسا للمساعدة التقنية القانونية. وهذا الدليل متوافر بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى جانب أمثلة من الأحكام المستقاة من التشريعات الوطنية والمواد من منظمات أخرى ([www.unodc.org/unodc/terrorism\\_documents.html](http://www.unodc.org/unodc/terrorism_documents.html)). ويتضمن الدليل موارد للصياغة، وكذلك قوانين نموذجية توضيحية وهو مشفوع بقوائم حصرية تتضمن المتطلبات الواردة في الاتفاقيات. إضافة إلى ذلك، يحتفظ المكتب بقاعدة بيانات قانونية للتشريعات ذات الصلة من ما يربو على ١٣٠ بلدا، وهو يستخدمها كأداة داخلية لدعم تقديم المساعدة التقنية.

وبغية الارتقاء بالمهارات في ميدان التعاون الدولي، يقوم المكتب، بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية ومركز المراقبة المعني بالجريمة المنظمة، بوضع أدلة وتشريعات نموذجية بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة، إلى جانب حلقات العمل التدريبية بشأن التعاون الدولي في حالات الإرهاب.

وبمساعدة المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية ومعهد الدراسات الأمنية في جنوب أفريقيا، نظم المكتب اجتماعا للخبراء لدراسة مجموعة من الصكوك القانونية الدولية والإعلانات والنماذج المتعلقة بالإرهاب، وما يتصل بها من أشكال الجريمة والتعاون الدولي. واقترح الخبراء عشرة مبادئ توجيهية تتعلق بتوفير المساعدة التقنية من جانب المكتب، بما في ذلك استخدام نهج متكامل يُعالج المتطلبات والأحكام الأخرى التي وردت في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) وجميع الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة بمنع ومكافحة الإرهاب الدولي، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وما يتصل بها من أشكال النشاط الإجرامي، وتتضمن إجراءات وقاية حقوق الإنسان المعترف بها. واقترح هؤلاء أيضا أن يستحدث المكتب دليلا للتنفيذ لتحديث الدليل التشريعي القائم للاتفاقيات والبروتوكولات العالمية لمكافحة الإرهاب بحيث تضم الخبرات المستفادة في أنشطته الخاصة بالمساعدة القانونية.

## الروابط بين الإرهاب وغيره من أشكال الجريمة والحاجة إلى أوجه التآزر في تقديم المساعدة التقنية

لاحظ مجلس الأمن في قراره ١٣٧٣ الصادر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والمخدرات غير المشروعة، وغسل الأموال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والنقل غير القانوني للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد التي يمكن أن تترتب عليها آثار مميّية. ونظرا لأن أعمال المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تركز على كثير من هذه المجالات، من الأمور الأساسية أن يستكشف المكتب ما هو أكثر حول هذه الروابط وأن يستكشف مجموعات جديدة من الأمثلة التي تحتذى في تقديم المساعدة التقنية. وكانت الجمعية العامة، في قرارها ٥٨/١٣٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قد دعت الدول الأعضاء إلى أن تقدم للجمعية العامة معلومات عن طبيعة العلاقات بين الإرهاب وغيره من أشكال الجريمة بغية زيادة أوجه التآزر في تقديم المساعدة التقنية.

وقد أوضحت المعلومات المتلقاة استجابة للاستقصاء اللاحق، أن الروابط، في تلك الحالات حيث كان يتصور وجود روابط وصل بين الإرهاب وغيره من أشكال الجريمة، كانت في معظمها ذات طابع لوجستي أو مالي، مما يُشير إلى وجود تحالفات للمصالح المغرضة. وأشار كثير من البلدان إلى أن هدف الجماعات الإرهابية في ارتكاب جرائم أخرى غالبا ما يهدف إلى الحصول على وسائل مالية أو غيرها من الوسائل لارتكاب أفعال إرهابية. وفي غياب وسائل الدعم الأخرى أصبحت بعض الجماعات الإرهابية ضالعة في مختلف أشكال الجريمة المربحة ماليا بغية دعم نفسها وتمويل أنشطتها الأساسية. إضافة إلى ذلك، في غياب سبل الوصول المعتادة إلى بعض الوسائل المطلوبة لتنفيذ الأنشطة الإرهابية، أصبحت الجماعات الإرهابية ضالعة في مختلف الجرائم بغية الحصول على هذه الوسائل، بما في ذلك الأسلحة النارية غير المشروعة ووثائق السفر والهوية المزورة أو أية وثائق رسمية أخرى.

وأقر المشاركون في اجتماع للخبراء نظمه المكتب بالتعاون مع معهد الدراسات الأمنية بجنوب أفريقيا، عند تقييم نتائج الدراسة الاستقصائية، بصعوبة الحصول على بيانات يُعتمد بها لتوثيق وتوضيح الروابط بين الجماعات الإجرامية والجماعات الإرهابية أو بين الأنشطة الإرهابية وغيرها من الأنشطة الإجرامية. وتزداد المهمة تعقيدا في كثير من الحالات بسبب عدم وجود تجريم في بعض التشريعات الوطنية، وبسبب قضايا التعريف وبسبب الافتقار إلى معلومات كاملة وعدم وجود سجلات كافية. واقترح المشاركون أن تعزز البلدان إجراءاتها في مكافحة الإرهاب بتركيز اهتمامها على الأشكال الأخرى من النشاط الإجرامي التي تسبق أو تصاحب

الجرائم الإرهابية. كما ينبغي الاستفادة بشكل كامل من سائر الصكوك الدولية المناسبة لمتابعة الجرائم ذات الصلة بالإرهاب. وبصفة خاصة، جرى تشجيع الدول على الاستفادة من المساعدة القانونية المتبادلة والأحكام الواردة في الصكوك بشأن تسليم المجرمين، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأبرز الاجتماع أيضا الحاجة إلى أنشطة المساعدة التقنية وضرورة أن تكون إجراءات الدول الأعضاء في التصدي لهذه الأنشطة الإجرامية شاملة ومتكاملة. وكان هناك توافق في الآراء بأن يقدم المكتب المساعدة التقنية لتعزيز قدرة الدول الطالبة على منع ومكافحة الأفعال الإجرامية وغيرها من أشكال الجريمة الخطيرة في نفس الوقت. وبالتحديد، ينبغي تكامل مهام المساعدات التقنية والأدوات والجهود المبذولة في مجال التدريب، حيثما كان ذلك ممكنا، لكي يتسنى معالجة قضايا الاختصاص القضائي والمسائل الإجرائية ومسائل التعاون الدولي الشائعة لمكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية وغسل الأموال والفساد والأشكال الأخرى من الجريمة الخطيرة. ومثل هذا النهج المتكامل، وخصوصا عندما يتم تنسيقه بشكل وثيق مع المساعدة الثنائية ومع جهود المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية تحت قيادة لجنة مكافحة الإرهاب، سوف تبشر بأكبر خير في تحقيق المزيد من أوجه التأزر التي تتوخاها الجمعية العامة في قرارها ١٣٦/٥٨.

### الأنشطة المشتركة

لقد ساهم تنفيذ البرنامج العالمي لمكافحة الإرهاب في جعل فرع منع الإرهاب شريكا أساسيا من أجل التعاون التقني للجنة مكافحة الإرهاب. وتتسم العلاقة بين الفرع واللجنة بأنها تكاملية وتآزرية. وفيما تحلل اللجنة التقارير الواردة من الدول الأعضاء وتيسر تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الطالبة، فإن الفرع، بخبرته الفنية الموضوعية، يقوم بتقديم هذه المساعدة. وتتداوم الاتصالات العملية المنتظمة مع اللجنة، وخصوصا من خلال التقارير المقدمة إلى فريق المساعدة التقنية التابع لها والجهود المشتركة المبذولة لاستبانة البلدان التي تشعر بالحاجة إلى مساعدة قانونية على سبيل الأولوية. وفي هذا الصدد، توجه اللجنة الطلبات الواردة إليها من البلدان التماسا للمساعدة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد أقيمت شراكات وعلاقات تعاونية، ليس فقط مع لجنة مكافحة الإرهاب، بل أيضا مع مكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكمتابعة للاجتماع الذي نظمته لجنة مكافحة الإرهاب في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٣، استضافت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمكتب اجتماعا للمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، عقد في فيينا في آذار/مارس ٢٠٠٤. وكان الموضوع العام للاجتماع، الذي حضره رئيس وأعضاء لجنة

مكافحة الإرهاب، تعزيز التعاون العملي بين المنظمات الإقليمية والدولية. وأسفر الاجتماع عن صدور إعلان فيينا (S/2004/276، المرفق)، وفيه التزمت المنظمات المشاركة الأربعون بالتعهد بالقيام بأنشطة مشتركة لتعزيز التعاون. وقد نُشرت وقائع الاجتماع كمنشور مشترك بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وفيما يتعلق بالشراكات مع الوزارات الوطنية، وضعت سابقة بالترتيبات التعاونية التي اتخذها المكتب مع مكتب تطوير الإجراءات النيابية والمساعدة والتدريب في وزارة العدل بالولايات المتحدة ومع البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية بقصد تحسين المساعدة القضائية عبر الوطنية، بما في ذلك صياغة التشريعات وتطوير المهارات وبناء المؤسسات. ويجري أيضا تنفيذ أنشطة المساعدة المشتركة من أجل مناطق محددة بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية لخدمة البلدان في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، ومع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دول آسيا الوسطى ومع مجلس أوروبا من أجل بلدان أوروبا الشرقية ومع الاتحاد الأفريقي من أجل أعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وقد انضم ممثلو صندوق النقد الدولي إلى فرع منع الإرهاب في إيفاد بعثات لتوفير الخدمات الاستشارية القانونية ذات الصلة بتمويل الإرهاب.

## الطريق إلى المستقبل

بالتعويل على الأعمال التجريبية المضطلع بها في عام ٢٠٠٣ وعلى تجريب الأدوات الجديدة للمساعدة التقنية التي استحدثت في تلك السنة، سيتواصل تركيز الأنشطة مستقبلا على توفير المساعدة إلى الدول، بناء على طلبها، بشأن التصديق على الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها، وبذلك تساهم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وسوف يواصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تقديم المساعدة التقنية الجيدة بشأن مكافحة الإرهاب في الخدمات الاستشارية القانونية، مع التركيز على الأنشطة العملية والتشغيلية للمساعدة في مجال ذي أولوية: التصديق على الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها.

وقد تعززت قدرة المكتب على تقديم المساعدة التقنية في المجال العملي من خلال تواجده على المستويين القطري ودون الإقليمي نتيجة لإلحاق الخبراء في الميدان وقد ساعد على هذا تحويل مكاتب برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات إلى مكاتب ميدانية تابعة للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة وساعد على ذلك أيضا خلق شراكات جديدة. وسوف تُبذل جهود إضافية لاستغلال سلطة الشراكات على أكمل وجه.

وأعربت الجمعية العامة في قرارها ١٣٦/٥٨ عن تقديرها إلى البلدان المانحة للتبرعات التي دعمت استهلال البرنامج العالمي لمكافحة الإرهاب ودعت جميع الدول إلى تقديم تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد ساعدت مواصلة النمو في الأنشطة العملية وفي عدد الطلبات التماسا للمساعدة والدعم المتواصل الذي يُقدم من أجل التصديق على الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب وتنفيذها على توسيع نطاق ما يتوافر من موارد محدودة. ومن الأمور الأساسية تقديم تبرعات إضافية وترتيبات تقاسم التكاليف مع البلدان التي تتلقى المساعدة. وقد كان هدف المكتب في عام ٢٠٠٣ توسيع نطاق قاعدته الخاصة بالجهات المانحة وتشجيع الجهات المانحة الحالية له على زيادة تبرعاتها. وفي المستقبل، سوف تهدف الاستراتيجية، مع متابعة توسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة، إلى زيادة حجم التبرعات إلى البرنامج في حد ذاته بدلا من تخصيص التبرعات لمشاريع محددة في إطار المساعدة التقنية. ويعتبر هذا ذا أهمية خاصة إذا أراد المكتب أن يحقق جميع المهام المسندة إليه.

وتعمل الأولويات الأساسية المتعلقة بأنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية على تعزيز التعاون الدولي وتدعيم القدرة الوطنية في عدة مجالات من بينها تعزيز السياسات والتدابير المعنية بمكافحة الإرهاب. ونتيجة لذلك ستكون العناصر الرئيسية لبرنامج العمل مستقبلا تيسير وتوفير المساعدة على بناء القدرات لتعزيز التعاون الدولي وتوفير المساعدة من أجل تنفيذ الصكوك القانونية العالمية.

وتشمل الأنشطة المستقبلية المتوخاة توفير الدعم لإيجاد هيئات مركزية للتعامل مع طلبات التعاون الدولي ووحدات خاصة من أجل تنفيذ الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب، وخصوصا تعزيز ترتيبات التعاون الدولي. ويعتبر التعاون القضائي على المستوى الدولي على درجة كبيرة من الأهمية في مكافحة الإرهاب. وقد استحدث المجتمع الدولي الصكوك القانونية الضرورية المتعلقة بالتعاون الدولي. وينبغي أن يتصدى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة للتحدي، بأن يوسع المساعدة المقدمة إلى أعضاء النيابة والقضاة وغيرهم من ممارسي إنفاذ القوانين، وذلك للاستفادة من تلك الصكوك. ويتمثل التحدي في إقامة نظام قانوني لعدالة جنائية فعالة ومنصفة في أرجاء العالم، ومن ثم يعمل هذا على زيادة أمن البشر. ويعتبر المكتب في موقع جيد يؤهله لأن يُوسّع أنشطته لتشمل المساعدة في مجال التنفيذ، مع التأكيد بصفة خاصة على التعاون الدولي.

# لجنة مكافحة الإرهاب وقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)

بقلم فالتر غير\*

## خلاصة

بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وبمقتضاه أنشأ المجلس لجنة مكافحة الإرهاب، المفوضة بمراقبة تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتناقش هذه المقالة مختلف المسائل القانونية التي تُعالجها اللجنة، والتي وصف الأمين العام للأمم المتحدة أعمالها غير المسبوقه بأنها مثال يُحتذى. وتُركي اللجة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للبلدان التي تحتاج إلى مساعدة تشريعية من أجل صياغة قوانين مناسبة لمكافحة الإرهاب والتي تراعي على النحو الواجب الالتزامات الواردة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وفي الاتفاقيات العالمية الاثنتي عشرة والبروتوكولات المتصلة بمنع ومكافحة الإرهاب. ويذكر قرار مجلس الأمن ١٥٣٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ المكتب صراحة في هذا السياق.

## الإطار المؤسسي

في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في أداء مهمته بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومن ثم تعتبر القرارات المبينة في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ملزمة قانوناً للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد أصبح القرار، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية الاثنتي عشرة وبروتوكولاتها لمكافحة الإرهاب، واحداً من أعمدة الإطار القانوني العالمي لمنع وقمع الإرهاب\*\*.

\*فالتر غير التحق بوزارة الشؤون الخارجية للنمسا في سنة ١٩٨٩ وكان وكيلاً لمدير إدارة القانون الدولي العام. والتحق السيد غير بلجنة مكافحة الإرهاب المنشأة بقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة خبيراً بها، وأصبح المتحدث الرسمي لفريق الخبراء التابع للجنة. ويعمل منسقاً للمشروع بشأن تعزيز النظام الدولي لمكافحة الإرهاب داخل فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا. وبهذه الصفة، أوفد في بعثات للمساعدة التقنية إلى أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والأردن وبيرو والسودان.

\*\*الاتفاقية الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات (١٩٦٣)؛ اتفاقية مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات (١٩٧٠)؛ اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني (١٩٧١)؛ اتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها (١٩٧٣)؛ الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن (١٩٧٩)؛ اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (١٩٨٠)؛ بروتوكول قمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي

وفي الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، قرر المجلس إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، المخولة بمراقبة تنفيذ القرار على أساس التقارير التي تُرسلها الدول إلى اللجنة\* لمساعدة الخبراء\*\* وتتألف اللجنة من ١٥ دولة عضوا في مجلس الأمن.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، كان رئيس اللجنة السفير اندريه آي. دنيسوف (الاتحاد الروسي)\*\*\*. وكان نواب رئيس اللجنة هم السفير عبد الله بعلي (الجزائر) والسفير إسماعيل أبرو غاسبار مارتنيز (أنغولا) والسفير رونالدو موتا ساردنبرغ (البرازيل).

ولا تُقحم اللجنة نفسها في التطورات السياسية اليومية\*\*\*\*. ولا يقصد بهذه اللجنة أن تكون منتدى لحل المشاكل التي هي من مسؤولية الجمعية العامة، وخصوصا تعريف الإرهاب الإرهاب، أو خلافا لذلك حل بعض المسائل السياسية الحساسة التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بمكافحة الإرهاب.

وهذه اللجنة ليست محكمة ولا تحاكم الدول، لكنها تنتظر من كل دولة أن تنفذ على وجه السرعة الالتزامات البعيدة الأثر الواردة في قرار مجلس

---

تخدم الطيران المدني الدولي، الملحق باتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني (١٩٨٨)؛ اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية (١٩٨٨)؛ بروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري (١٩٨٨)؛ اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها (١٩٩١)؛ الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل (١٩٩٧)؛ والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (١٩٩٩).

\* اعتبارا من ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، تلقت لجنة مكافحة الإرهاب ٤٤٠ تقريرا من الدول الأعضاء وغيرها: وهذه التقارير اشتملت على ١٩١ تقريرا أوليا من الدول الأعضاء وخمسة تقارير من دول أخرى، و ١٠٠ تقرير ثان من الدول الأعضاء وتقريرين ثانين من دول أخرى و ٧١ تقريرا ثالثا من الدول الأعضاء. وحتى ذلك التاريخ، قدم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقاريرها الأولية؛ بيد أنه حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، كان حوالي ٤٥ دولة عضوا متأخرة في تقديم تقاريرها.

\*\* في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ كان الخبراء من رعايا أستراليا والنمسا وجزر البهاما وفرنسا والهند وجامايكا وهولندا وبيرو وأسبانيا وتونس. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ كان الخبراء ينتمون إلى جزر البهاما والبرازيل وكندا وشيلي ومصر وفرنسا وجامايكا والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا.

\*\*\* السفير أ. أي. دنيسوف هو الرئيس الرابع للجنة مكافحة الإرهاب؛ والرؤساء السابقون هم السفير ج. غرينستوك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، والسفير أي. ف. أرياس (أسبانيا)، والسفير أ. ف. كوزنيز (الاتحاد الروسي).

\*\*\*\* مع هذا أدان مجلس الأمن نفسه هجمات إرهابية معينة مثل الهجمات بالقنابل في مدريد في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤ (القرار ١٥٣٠ (٢٠٠٤) المؤرخ ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤)، والهجمات بالقنابل في اسطنبول، تركيا، في ١٥ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (القرار ١٥١٦ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣)، والهجوم بالقنابل في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ في بوغوتا (القرار ١٤٦٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٣)، والهجوم بالقنابل والهجوم بالصواريخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في كينيا (القرار ١٤٥٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢) وأخذ الرهائن في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ في الاتحاد الروسي (القرار ١٤٤٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢).



الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)\* وتهدف اللجنة إلى تيسير المساعدة المقدمة إلى الدول للارتقاء بقدراتها؛ وللحيلولة دون توفير مكان وأموال وملاذات آمنة للإرهاب؛ وإنشاء شبكة لتبادل المعلومات والإجراءات التنفيذية التعاونية، بما في ذلك المؤسسات الدولية مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال\*\* ومنظمة الطيران المدني الدولي. وقد وصف البعض القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بأنه قرار فريد في تاريخ أعمال مجلس الأمن.

ولكي تضمن اللجنة الشفافية في عملها فإنها تحتفظ بموقع على الشبكة (www.un.org/sc/ctc) ويتيح هذا الموقع الاطلاع على الوثائق بما في ذلك نص قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) والتقارير المقدمة من الدول الأعضاء ودليل للمساعدات وكلمة ألقاها أمام اللجنة الراحل سيرجيو فيرا دي ميلو\*\*\*، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان حينذاك، وقائمة بأفضل ممارسات فريق الثمانية بشأن مكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية.

وقد عكفت اللجنة الآن على تقييم التقارير المقدمة من الدول الأعضاء على مدى فترة ثلاث سنوات. وعمل عمق النظر بأن يسير هذا التحليل جنباً إلى جنب مع تحسين عملية تنفيذ توصيات اللجنة على حفز مجلس الأمن على اعتماد القرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٦ آذار/ مارس ٢٠٠٤ لإضفاء مزيد من الطبيعة المؤسسية على اللجنة من خلال إنشاء إدارة تنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. ووفقاً للقرار ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، ستقوم اللجنة أيضاً بزيارة الدول، بموافقة الدولة المعنية، للدخول في مناقشة تفصيلية لمراقبة تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وحسب الاقتضاء، سوف تجري هذه الزيارات بالتعاون مع فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أو مع غيره من الهيئات الحكومية الدولية المختصة. وفي ١٨ أيار/ مايو ٢٠٠٤، عين الأمين العام السفير خافيير روبيرز (أسبانيا) كمدير تنفيذي للإدارة التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

\* في كلمة ألقاها سير جيريمي غرينستوك رئيس لجنة الإرهاب عند ذاك، وهو يتكلم أمام مجلس الأمن في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ (انظر الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السابعة والخمسون، الجلسة ٤٦١٨).

\*\* الموقع الشبكي لفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال هو www.fatf-gafi.org.

\*\*\* سيرجيو فيرا دي ميلو بالإضافة إلى ٢١ من الزملاء قتلوا في هجوم إرهابي على مقر بعثة الأمم المتحدة للعراق في بغداد في ١٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٣ وأدت هذه الحادثة إلى اعتماد القرار ١٥٠٢ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٣ وفيه أعلن مجلس الأمن تصميمه على اتخاذ خطوات ملائمة لضمان سلامة وأمن العاملين في تقديم المساعدة الإنسانية والعاملين التابعين للأمم المتحدة والمتنسين إليها، وخصوصاً أن القرار طلب إلى الأمين العام أن يسعى إلى إدراج وأن تسعى الدول المضيفة أيضاً إلى إدراج الأحكام الأساسية في الاتفاقية بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والمتنسين إليها، في المستقبل وكذلك، إذا دعت الضرورة، في الحالة الحاضرة للقوات وحالة البعثات واتفاقيات البلد المضيف التي تم التفاوض عليها بين الأمم المتحدة وتلك البلدان.

## الأحكام الموضوعية في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)

الفقرات ١ و ٢ و ٣ من منطوق قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) تتضمن الأحكام الموضوعية لذلك القرار، وخصوصا الالتزامات القانونية التي يُطلب إلى الدول تنفيذها. وهذه تتناول إلى حد كبير المسائل التالية:

(أ) منع وقمع تمويل الأعمال الإرهابية (الفقرة ١ من المنطوق)؛

(ب) منع وتجريم الأفعال الإرهابية (الفقرة ٢ من المنطوق)؛

(ج) التعاون الدولي وكذلك التصديق على الاتفاقيات الدولية الاثنتي عشرة والبروتوكولات ذات الصلة بالإرهاب وتنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات (الفقرة ٣ من المنطوق).

وفي رأي فريق الخبراء التابع للجنة مكافحة الإرهاب، تعتبر الفقرتان الفرعيتان ٢ (د) و (هـ) هما الأحكام الأساسية في القرار. ونتيجة لذلك يتطلب التنفيذ الفعال للقرار من كل دولة أن تُجرم استخدام أراضيها لغرض تمويل أو تدبير أو تيسير أو ارتكاب الأعمال الإرهابية ضد دول أخرى أو ضد مواطني تلك الدول.

ولهذا يتطلب تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تنفيذا فعالا إجراءات مثل ما يلي:

(أ) تجريم تمويل الإرهاب وفقا للمادتين ٢ و ٤ من الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (قرار الجمعية العامة ١٠٩/٥٤، المرفق)؛

(ب) العمل على ألا يعترف بالمطالب الخاصة بالدوافع السياسية كأسس لرفض الطلبات المتعلقة بتسليم من يُدعى أنهم إرهابيون.

ولا يتضمن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) تعريفا لمصطلح "الإرهاب"؛ بيد أن الفقرة ٣ من منطوق قرار مجلس الأمن ١٥٦٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ يتضمن ما يسميه البعض وصفا للأعمال الإرهابية.

## لجنة العلاقة مع القاعدة وطالبان التابعة لمجلس الأمن

تُشرف اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن وفقاً للفقرة ٦ من القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (مشار إليها فيما بعد باسم لجنة ١٢٦٧) على تنفيذ الدول للجزاءات التي فرضها المجلس على الأفراد والكيانات المتممة أو المتصلة بالطالبان وأسامة بن لادن ومنظمة القاعدة وتحفظ بقائمة الأفراد والكيانات لهذا الغرض. وفي القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩)، و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ١٣٩٠ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، و ١٤٥٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ و ١٥٢٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، ألزم المجلس جميع الدول بتجميد الأصول التابعة للأفراد أو الكيانات المدرجة على القائمة ومنع دخول أو عبور هذه الأصول عبر أراضي هذه الدول، ومنع الإمداد المباشر أو غير المباشر أو البيع ونقل الأسلحة والمعدات العسكرية إلى هؤلاء الأفراد أو الكيانات.

وحيث أن القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢)، في الفقرة ٤ من منطوقه، يؤكد أن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ينطبق تماماً على أعضاء طالبان ومنظمة القاعدة، يعتبر التداخل بين لجنة ١٢٦٧ ولجنة مكافحة الإرهاب أمراً لا مفر منه. ولهذا قد يكون من المعقول إدماج اللجنتين في هيئة واحدة\*.

### المساعدة

دعا قرار مجلس الأمن ١٣٧٧ (٢٠٠١) الصادر في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ لجنة مكافحة الإرهاب إلى استكشاف الطرق التي يمكن بها تقديم المساعدة إلى الدول في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وكذلك توافر البرامج الحالية للمساعدات التقنية والمالية والتشريعية وغيرها من برامج المساعدة التي قد تُيسر تنفيذ القرار المذكور ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويمكن الإطلاع المباشر على الدليل الذي وضعته لجنة مكافحة الإرهاب، وبه معلومات مكافحة الإرهاب ومصادر المساعدة، على الموقع الشبكي ([www.un.org/Docs/sc/committees/1373/ctc\\_da/index.html](http://www.un.org/Docs/sc/committees/1373/ctc_da/index.html)) وقد عرض عدد من الدول والمنظمات الدولية تقديم المساعدة.

وقد بدأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برنامجاً للمساعدة القانونية لتنفيذ الاتفاقيات الدولية الاثنتي عشرة والبروتوكولات ذات الصلة بالإرهاب، وقرار مجلس

\* انظر المؤلف إيرك روزاند "جهود مجلس الأمن لرصد تنفيذ الجزاءات المفروضة على القاعدة/طالبان"،

الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وتوصي لجنة مكافحة الإرهاب بتقديم مساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى الدول التي تحتاج إلى خدمات استشارية قانونية في مجال مكافحة الإرهاب. ويوجد "دليل تشريعي للاتفاقيات العالمية وبروتوكولاتها المعنية بمكافحة الإرهاب"\* متاحا على الموقعين الشبكيين للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ([www.unode.org/pdf/crime/terrorism/explanatory\\_english2.pdf](http://www.unode.org/pdf/crime/terrorism/explanatory_english2.pdf)). ويوجد مشروع قانون نموذجي وضعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن غسل الأموال والمتحصلات المتأتية من الجريمة وتمويل الإرهاب، ٢٠٠٣، على الموقع الشبكي: [www.imolin.org/imolin/poctf03.html](http://www.imolin.org/imolin/poctf03.html).

## حقوق الإنسان

كلفت لجنة مكافحة الإرهاب بمراقبة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)؛ بيد أن مراقبة الأداء بالنسبة للاتفاقيات الدولية الأخرى، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، يعتبر خارج نطاق ولاية اللجنة\*\*. ومع ذلك فإن اللجنة تدرك مدى تفاعل عملها مع الشواغل الخاصة بحقوق الإنسان، بما فيها عبر الاتصال الذي أقامته اللجنة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان\*\*\*. وترحب اللجنة بمراقبة متوازنة لمراعاة الالتزامات الخاصة بحقوق الإنسان، وهي تعمل أيضا بشفافية ليتسنى للمنظمات غير الحكومية المعنية أن توجه اهتمام اللجنة إلى قضايا ذات صلة أو تقوم بالمتابعة داخل الجهاز المنشأ بخصوص حقوق الإنسان\*\*\*\*.

وفي إعلان وزاري اعتمده مجلس الأمن بمقتضى قراره ١٤٥٦ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ يطلب إلى الدول على وجه التحديد أن تقوم بما يلي:

"... يجب على الدول أن تحرص على أن تكون أي تدابير تتخذ لمكافحة الإرهاب ممتثلة لكافة التزاماتها بموجب القانون الدولي، وأن تتخذ تلك التدابير وفقا للقانون الدولي، وبخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني الدولي".

\*مشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.V.7.

\*\* تظهر عبارة "المعايير الدولية لحقوق الإنسان" في الفقرة ٣(و) من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

\*\*\* مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان *Protection of Human Rights while countering Terrorism*. متاح على الموقع الشبكي للجنة مكافحة الإرهاب: <http://www.unhcr.ch/html/menu6/2/digest.doc>

\*\*\*\* الفقرة السابقة تتبع أساسا الجزء ذا الصلة في عرض بياني قدمه غرينستوك في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، انظر سير جيرمي غرينستوك. عمل لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: مكافحة الإرهاب الدولي: مساهمة الأمم المتحدة: محضر جلسات ندوة عقدت في المركز الدولي في فيينا، النمسا ٣-٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣) صفحة ٣٩.

وفي البيان الذي أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بمناسبة ذكرى مرور سنة على إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، قال "إن الأفعال الإرهابية، بحكم طبيعتها ذاتها، هي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولهذا، فإن السعي وراء تحقيق الأمن على حساب حقوق الإنسان، إنما يتصف بقصر النظر وبالتناقض مع نفسه، وفي المدى البعيد يأتي بعكس المراد منه".\*

## المراجع

Jeremy Greenstock, "Work of the Counter-Terrorism Committee of the Security Council", *Combating International Terrorism: the Contribution of the United Nations*, United Nations Office on Drugs and Crime (New York, 2003).

\* انظر أيضا الفقرة ١٥ من دياجة قرار الجمعية العامة ٥٦/١٦٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بعنوان "حقوق الإنسان والإرهاب".



# مجابة التهديدات الإرهابية أثناء المناسبات الرئيسية : نتائج حلقات العمل التي نظمها معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة

بقلم : فرانسيسكو كاييه\* وستيفانو بيتي\*\*

## خلاصة

يُعتبر تبادل أفضل الممارسات والمعلومات والخبرة الفنية على المستوى الدولي هو الغرض من الاجتماعات المغلقة المنتظمة التي ينظمها معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة ومكتب الشرطة الأوروبية (اليوروبول) داخل إطار الفريق المنشأ حديثاً والمعروف باسم المرصد الدولي الدائم المعني بالتدابير الأمنية خلال المناسبات الرئيسية . وقد ركز كل اجتماع على مواضيع محددة، مثل عملية الاعتماد، ونظم النقل والتهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل . ومن المتوقع أن يصبح المرصد أداة دائمة تحت تصرف الأجهزة المعنية بإنفاذ القوانين وغيرها من الكيانات الناشطة في مجال إدارة الأمن .

## إنشاء مرصد دائم دولي معني بتدابير الأمن أثناء المناسبات الهامة

في إطار البرنامج الدولي لمنع الإرهاب التابع لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، وبالتعاون مع مكتب الشرطة الأوروبية (اليوروبول)، أنشأ هذا المعهد المرصد الدائم الدولي المعني بتدابير الأمن أثناء المناسبات الهامة . ويتألف أحد الأنشطة الرئيسية للمرصد من عقد سلسلة من الاجتماعات المغلقة، حيث يلتقي ممثلو الأجهزة الوطنية والدولية المعنية بإنفاذ القوانين لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والخبرة الفنية من أجل تعزيز التخطيط في مجال الأمن من أجل المناسبات الهامة وإدارة الأمن أثناءها .

\* فرانسيسكو كاييه حاصل على درجة في القانون من جامعة بيزا ودرجة جامعية عليا في العلاقات الدولية من جامعة دويستو، بأسبانيا . والتحق بالعمل في معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة في عام ٢٠٠١ ويعمل منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠١ نائبا لمدير مركز حقوق الإنسان/ جامعة بيزا .

\*\* ستيفانو بيتي حاصل على درجة في القانون من جامعة ميلانو ودرجة جامعية عليا في الدراسات الأوروبية من مدرسة الاقتصاديات في لندن . وعمل خبيراً استشارياً في معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ويعمل منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ خبيراً معاوناً في فرع متع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا .

ويُقصد بعبارة "المناسبات الرئيسية" أن تشمل مختلف أنواع المناسبات، التي تتراوح من المناسبات الرياضية مثل كأس كرة القدم الأوروبية أو الألعاب الأولمبية، إلى التجمعات السياسية والمناسبات الأخرى ذات الأهمية الكبيرة\*.

وفي هذا السياق، تجيء مسألة منع الإرهاب في مكان الصدارة في جدول أعمال الاجتماعات. وقد تطرقت أجزاء هامة من المناقشات التي أدارها الخبراء الحاضرون في الاجتماعات إلى هذا الشاغل المحدد، على أساس أن المناسبات الهامة تمثل المسرح المثالي للإرهابيين، بسبب الحضور الواضح وتعرضها الشديد لهجمات واسعة النطاق يمكن أن تخيف الجماهير وتقوض معنوياتهم والدعاية الإعلانية لقضايا الجماعات الإرهابية والتأثير في مؤيدي هذه الجماعات.

## الاجتماع التمهيدي

ركز الاجتماع التمهيدي، المعقود في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، على مسائل الأمن التي من المعروف أن تنشأ أثناء تنظيم الألعاب الأولمبية. وقد أولي اهتمام خاص إلى الألعاب الأولمبية الشتوية القادمة، المقرر أن تُنظم في تورين، إيطاليا في عام ٢٠٠٦. وقد أبرز بعض المشاركين الحاجة إلى مراعاة المعالم المحددة للأراضي المحيطة التي تساهم في جعل أي موقع للألعاب الأولمبية معرضاً للخطر تقريباً.

وحضر الاجتماع الخبراء الذين كانوا ضالعين بشكل مباشر في التدريب وإدارة الأمن عن الألعاب الشتوية الأولمبية في مدينة سولت ليك، بالولايات المتحدة الأمريكية. وساهمت مشاركتهم في تقديم خبرات فنية جديدة وساهمت في تنشيط جزء هام من المناقشة للتركيز على المدى الذي يمكن عنده تحقيق النجاح في تنفيذ استراتيجيات وبرامج نُفذت في مدينة سولت ليك لكي تُطبق في إطار ألعاب تورين. وقد اتفق على أن منطقة بيدمونت في إيطاليا تمثل عدداً من التحديات، حيث تجعل الموقف أكثر عرضة للخطر مما كان في مدينة سولت ليك من وجهة نظر التدابير الأمنية.

ومن بين النقاط التي طُرحت كانت تُعنى بضرورة تصميم برنامج تدريب شامل لضباط الأمن، وهو البرنامج الذي ينبغي أن يُدرج بشكل صحيح في مرحلة التخطيط، وأن تتلوه تمارين مكتبية وتمرين ميدانية استناداً إلى سيناريوهات تتوخى مجموعة متنوعة من الطوارئ ذات الصلة بالإرهاب.

\* معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة ومكتب الشرطة الأوروبية يعملان حالياً في صياغة تعريف لمصطلح "المناسبة الهامة" (major event).



## الاجتماع الأول: الافتتاح الرسمي للمرصد

قام الاجتماع المغلق الأول\*، المعقود في ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ بإجراء تحليل متعمق للمسائل التي نوقشت أثناء الاجتماع التمهيدي، وتطرق الاجتماع بإيجاز إلى التهديد الناجم من الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

"يُعتبر الأمن بخصوص الألعاب الأولمبية نوعاً من العلم التراكمي؛ فتتطلب كل مناسبة منها يبنني على الخبرة السابقة للمناسبات الأخرى" هذه الكلمات التي نطقها أحد المشاركين تغتنم جانب "الدروس المستفادة" من الاجتماع فأحد مزايا الاقتباس مما حدث من تجارب الماضي هو أن هذا النهج يتيح لخبراء التدابير الأمنية اعتماد استراتيجيات للوقاية استخدمت بالفعل بنجاح في بلدان لها بنية مماثلة في إنفاذ القوانين. ويعتبر تحليل أفضل الممارسات السابقة ذا أهمية لمعالجة العلاقة العملية الحساسة غالباً والتي توجد بين أجهزة إنفاذ القوانين واللجان المنظمة للمناسبات\*\*.

وأكد بعض المشاركين على أهمية ضمان أن يُدار عنصر الأمن في الألعاب بلمسة خفيفة، أي لا ينبغي أن تفسد استمتاع المتفرجين. فقوات الشرطة النرويجية، على سبيل المثال، اختارت شعاراً "الأمن مع ابتسامه"، لتجسد ضرورة التوصل إلى توازن بين مستوى رفيع من الأمن والحفاظ على الطابع الممتع للمناسبة. وشكك مشاركون آخرون في هذه الإمكانية بل وفي استصواب اتباع هذا المسار العملي في جميع الظروف. فالألعاب الأولمبية الشتوية التي جرت في مدينة سولت ليك، على سبيل المثال، جرت في أعقاب الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، عندما كان الجمهور يُرحب بوجود رجال الأمن بشكل يدعو للطمأنينة.

## الاجتماع الثاني: عملية الاعتماد وأمن الانتقال

في الاجتماع المغلق الثاني، المعقود يومي ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٣، شارك ممثلون من شرطة كوبنهاغن، ولجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، واتحاد

\*كان من بين المشاركين في هذا الاجتماع فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة. وكان من بين الحاضرين ممثلون للجنة الأولمبية الدولية ولأجهزة إنفاذ القوانين ودوائر الأمن في اليونان وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.

\*\*على سبيل المثال، كان الاتفاق بشأن الأمن فيما يتعلق بالألعاب الأولمبية الشتوية، التي نُظمت في ليلهامر بالنرويج، والذي وقّعت عليه اللجنة المنظمة للألعاب والشرطة النرويجية وأجهزة الأمن الأخرى، يستند إلى ذلك الاتفاق الذي تم التوقيع عليه فيما يتعلق بالألعاب الأولمبية الشتوية التي نُظمت في كالغاري، كندا في عام ١٩٨٨.

الرابطات الأوروبية لكرة القدم. وكان الموضوعان اللذان نوقشا هما عملية الاعتماد والأمن أثناء الانتقال\*.

وجرى التأكيد مرارا على أهمية اختيار نُظم للاعتماد بكل دقة: إذ من الأمور الأساسية أن تفحص بكل دقة أوراق اعتماد الأشخاص الداخليين إلى مواقع الألعاب الأولمبية. واقترح أحد الخبراء أن استخدام البيانات البيولوجية للتعرف على الهوية ستكفل الأمان في نظام اعتماد الهوية. وفي مدينة سولت ليك، استخدمت أجهزة المسح للبيانات البيولوجية للتعرف على الرياضيين والمسؤولين الداخليين إلى المناطق الحساسة، وقد أقيم ما يقرب من ١٠٠٠ جهاز كشف لفرز الزوار. وكان مما ذكر أن الإرهابيين الذين عطلوا الألعاب الأولمبية في ميونخ عام ١٩٧٢ قد عرفوا بالضبط أين يقيم الرياضيون الإسرائيليون وعرفوا كيفية الدخول إلى الموقع—بفضل المعلومات المقدمة من المهندس الذي بنى القرية الأولمبية.

وقد ظهرت أفكار عميقة هامة من تحليل التدابير التي نفذتها البرتغال استعدادا لكأس أوروبا لكرة القدم عام ٢٠٠٤. وكانت هذه جزءا من نموذج مبتكر لإدارة الأمن استنادا إلى تقاسم المسؤوليات بين الحكومة والجهات المنظمة للمناسبة، والجهة المالكة للملعب. وهذه التدابير تشمل إنشاء وحدة تنسيق وطنية لجمع وتحليل ونشر جميع الاستخبارات التي يجمعها رجال الشرطة وذات الصلة بالغوغائيين والعنف المتصل بالألعاب الرياضية وتشمل كذلك نظام حجز التذاكر استنادا إلى إصدار مقدار محدود من التذاكر لكل مباراة مع وجود رقابة مشددة على شخصية كل عميل.

### الاجتماع الثالث: التهديد بأسلحة الدمار الشامل

ركز الاجتماع المغلق الثالث، المعقود في لشبونة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، على إعادة التفكير في التدابير الأمنية فيما يتعلق بالمناسبات الرئيسية في ضوء المخاطر الجديدة من أسلحة الدمار الشامل والهجمات الانتحارية. وفيما يتعلق بالاجتماع الأول، استضافت المرصد حكومة أجنبية، هي البرتغال بالنسبة لمباراة كأس أوروبا لكرة القدم المقبلة، والتي نُظمت في البرتغال عام ٢٠٠٤.

ومرة أخرى، شارك خبراء دوليون في الاجتماع، ومن بين المشاركين ممثل وزارة الداخلية في الاتحاد الروسي، ومسؤول من المركز الوطني المعني بالتهديدات الكيميائية والبيولوجية

\* تركزت المناقشة أساسا على نُظم الاعتماد، حيث أن كثيرا من البلدان وفقا لما ذكره المشاركون، رأوا أن هذه على درجة بالغة من الأهمية في ضوء المناسبات المقبلة العديدة، ومن بينها كأس أوروبا لكرة القدم في البرتغال عام ٢٠٠٤، الألعاب الأولمبية الصيفية في أثينا عام ٢٠٠٤، والبطولة العالمية للتزلج على جبال الألب في بوريو سنة ٢٠٠٥، والألعاب الأولمبية الشتوية في تورين سنة ٢٠٠٦، وكأس العالم لكرة القدم في ألمانيا سنة ٢٠٠٦، والألعاب الأولمبية الصيفية في بيجين سنة ٢٠٠٨.

والإشعاعية والنووية في الشرطة البريطانية، وخبير من نظام التأهب والتصدي للهجمات والتهديدات بالمواد البيولوجية والكيميائية. ويعتبر هذا النظام واحدا من الأدوات الجديدة في وحدة التهديدات الصحية التابعة للمفوضية الأوروبية؛ وقد أنشئت لتحسين التعاون في الاتحاد الأوروبي بشأن التأهب والتصدي للهجمات باستخدام العوامل البيولوجية والكيميائية.

## استنتاج

تلقي المرصد معلومات مرتجعة رائعة من الهيئات الوطنية والدولية. وقد تناولت الاجتماعات المغلقة الثلاث التي جرى تنظيمها حتى الآن بنجاح الجوانب التقنية وغير التقنية للأمن أثناء المناسبات الرئيسية، مظهرة بذلك مدى فائدتها بالنسبة للمستشارين وخبراء التخطيط في مجال الأمن.

ومن خلال المرصد، يهدف معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة ومكتب الشرطة الأوروبية إلى نشر الدراية الفنية وتعزيز عملية تقاسم أفضل الممارسات. ومن المأمول فيه أن يستكمل المرصد أعمال أجهزة إنفاذ القوانين وغيرها من الهيئات الناشطة في مجال إدارة الأمن وأن يصبح أداة دائمة تحت تصرفها، وذلك باجتذاب المشاركة المنتظمة من جانب جميع المؤسسات التي تتعامل مع مختلف جوانب منع الإرهاب.



كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة  
يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم. استعلم  
عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى: الأمم المتحدة، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف.

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经营处均有发售。 请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

**HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS**

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

**COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES**

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à: Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

**КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ**

Издавания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

**CÓMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS**

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.



Printed in Austria  
V.05-81057—May 2006—715  
United Nations publication  
Sales No. A.05.IV.8  
ISBN 92-1-630008-6  
ISSN 1020-9271



9 789216 300081



Vienna International Centre, PO Box 500, 1400 Vienna, Austria  
Tel: (+43-1) 26060-0, Fax: (+43-1) 26060-5866, [www.unodc.org](http://www.unodc.org)